

تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠٢٠

هدف التقرير

يهدف البنك المركزي المصري إلى سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وبيّاش جميع الاختصاصات لتحقيق أهدافه ومنها وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف الأجنبي، وكذلك سياسة إدارة المخاطر الكلية في النظام المصرفي، بالإضافة إلى إدارة الأزمات المصرفية وتسوية أوضاع البنوك المتعثرة، وتحقيق سلامة نظم وخدمات الدفع، وذلك وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠. وبما أن النظام المالي المصري - متمثلاً في المؤسسات والأسواق المالية وبنيتها التحتية - يركز حول القطاع المصرفي، فإن البنك المركزي المصري يمارس دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار المالي - بصفته الجهة المسؤولة عن سلامة القطاع المصرفي وتنظيمه والإشراف عليه - وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية التي تقوم بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي.

هذا ويهدف تقرير الاستقرار المالي إلى دراسة مدي استقرار النظام المالي، والذي يتمثل في استمراره في تيسير التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية من خلال تقديم خدمات الوساطة المالية، حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو الداخلية، والتي قد تؤدي إلى تراكم مخاطر نظامية تتسبب في إخلال النظام المالي في أداء دوره، أو فقدان الثقة فيه وفي سلامته، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي، ويمثل التقرير قناة للتواصل مع الجهات المختلفة والجمهور لتقديم دور البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية في مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام المالي، وكذلك جهودهم لتطوير البنية المالية التحتية وإرساء مقومات الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في إطار من الشفافية.

ويشتمل التقرير على ثلاثة فصول، حيث يقدم الفصل الأول تحليلاً لأهم التطورات الاقتصادية والمالية الكلية المحلية والعالمية، بهدف تحليل المخاطر النظامية التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي مثل مخاطر خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وإخفاق المفترضين من الأفراد والشركات، وتعرض القطاع المصرفي لاضطرابات أداء المالية العامة، هذا إلى جانب تقييم تطور مؤشر الاستقرار المالي، بينما يقدم الفصل الثاني التطورات الرئيسية في النظام المالي وتقييم أدائه، حيث يتضمن تحليلاً لتطور المركز المالي وربحية القطاع المصرفي بالإضافة إلى تقييم المخاطر التي يتعرض لها وكيفية إدارتها، وكذلك تحليل أداء أكبر ستة بنوك على مستوى القطاع المصرفي، كما يتضمن تقييم لأداء أنشطة القطاع المالي غير المصرفي وسوق المال وتأثيره على الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تطبيق اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي وغير المصرفي لقياس مدي قدرتهم على استيعاب الخسائر التي قد تنتج من استمرار التبعات السلبية لجائحة كورونا، هذا ويتطرق التقرير في الفصل الثالث إلى مبادرات الشمول المالي والبنية الأساسية للنظام المالي ونظم المدفوعات والتسوية.

هذا ويغطي التحليل بيانات العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ فيما يخص تحليل التطورات الاقتصادية والمالية الكلية المحلية، وبيانات العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ فيما يخص التطورات الرئيسية في النظام المالي وتقييم أدائه ويشمل التحليل البيانات حتى يونيو ٢٠٢١ حال توافرها.

جدول المحتوي:

٦	الملخص التنفيذي
١١	القسم الأول: التطورات الاقتصادية والمالية الكلية
١٢	أولاً: القطاع الخارجي والتطورات العالمية
١٥	ثانياً: بيئة الائتمان المحلي
١٦	الائتمان الخاص
٢٠	الائتمان الحكومي
٢٢	ثالثاً: مؤشر الاستقرار المالي
٢٣	القسم الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي
٢٥	أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي
٣٣	ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي
٣٤	قطاع شركات التأمين
٤٤	قطاع أسواق المال
٤٧	ثالثاً: اختبارات الضغوط
٥٨	القسم الثالث: الشمول المالي والبنية التحتية المالية
٥٨	أولاً: الشمول المالي
٦٥	ثانياً: البنية المالية التحتية (نظم وخدمات الدفع)

نجح النظام المالي المصري في احتواء تداعيات جائحة كورونا دون الإخلال بدوره الرئيسي في القيام بالوساطة المالية، وذلك بالتزامن مع استمرار الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات نمو موجبة في ظل ما يتمتع به من مرونة وتنوع، وكذلك بفضل اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة، واتباع سياسات اقتصادية استباقية وفعالة، مدعومة بمكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما ساهم في استمرار استقرار المؤشرات الاقتصادية والمالية وتخفيف حدة التأثيرين الاقتصادي والاجتماعي للجائحة على القطاعات المختلفة، الأمر الذي انعكس على استقرار التصنيف الائتماني للدولة، والحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب في أداء الاقتصاد المصري، وإعطاء نظرة إيجابية ومتفائلة حول مستقبل أدائه خلال السنوات القادمة.

القطاع الخارجي والتطورات العالمية

قدرة الاقتصاد المصري والقطاع المصرفي على استيعاب تأثير تبعات جائحة كورونا على موارد العملة الأجنبية، وهو ما أدى إلى استمرار الحفاظ على استقرار سعر الصرف وانخفاض مخاطر السوق للقطاع المصرفي، وعدم تكون مخاطر نظامية خاصة بتقلبات رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي عزز الاستقرار المالي دون لجوء السياسة الاحترازية الكلية لتفعيل أي من أدواتها.

شهد الاقتصاد العالمي انكماشاً خلال عام ٢٠٢٠ تزامناً مع تراجع حجم التجارة العالمية وانخفاض أسعار النفط، كما أدى ارتفاع مستوى عدم اليقين لدى المستثمرين إلى تراجع صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة للأسواق الناشئة. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انتعاشاً في عام ٢٠٢١ وعودة رؤوس الأموال الأجنبية للأسواق الناشئة ولكن بدرجات متفاوتة عبر مجموعات الدول المختلفة.

مكنت مقومات الاقتصاد المصري وتنوع مصادر العملة الأجنبية المستقرة نسبياً لديه - والمتمثلة في الصادرات غير البترولية، وقناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج - في احتواء الخرج المفاجئ لاستثمارات المحافظ خلال عام ٢٠٢٠، وعلى الرغم من انخفاض التدفقات الموجهة إلى معظم الاقتصادات الناشئة في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط إلا أن مصر كانت ضمن الاقتصادات التي سجلت صافي تدفقات موجب في استثمارات المحافظ في عام ٢٠٢٠. وقد استمر الأداء الجيد لمصادر العملة الأجنبية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، مع تحسن بعضها.

أدى صافي الاحتياطيات الدولية دوره الأساسي في صد التبعات الأولى للجائحة، حيث انخفض من مستوى ٤٥.٥ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٠ إلى ٣٨.٢ في يونيو ٢٠٢٠، ثم عاود الارتفاع ليبلغ ٤٠.٦ مليار دولار في يونيو ٢٠٢١، وبذلك تظل الاحتياطيات الدولية في النطاق الكافي نسبةً إلى الالتزامات قصيرة الأجل من العملة الأجنبية.

ساهم تمتع القطاع المصرفي بنسب مرتفعة من السيولة بالعملة المحلية وفوائض في صافي الأصول الأجنبية في احتواء الخرج المفاجئ لاستثمارات المحافظ من سوق آتون الخزنة المحلي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، بينما شهد النصف الثاني من العام بداية عودة المستثمرين الأجانب، واستمرت خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، لتتخطى حصتهم من إجمالي أرصدة آتون الخزنة بالعملة المحلية في يونيو مستوي ما قبل الجائحة، وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة السيولة بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي.

استمرت قدرة الحكومة المصرية علي النفاذ إلى أسواق المال العالمية، حيث قامت بإصدار سندات دولية بقيمة ٣.٨ مليار دولار في فبراير ٢٠٢١، والتي تجاوز الاكتتاب فيها أربعة اضعاف الطرح، وذلك بالإضافة إلى إصدار بقيمة ٥ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠ عقب اندلاع الجائحة مباشرة.

بيئة الائتمان

نجاح البنك المركزي في دعم بيئة الائتمان - مدعوماً بحزمة من السياسات الاقتصادية والاحترازية - وذلك دون الإسراف في المخاطرة وبالتالي عدم تكون مخاطر نظامية خاصة بإخفاق المقترضين.

ساهم تنوع قطاعات الاقتصاد المصري في استمراره في تحقيق معدلات نمو موجبة - مدعوماً بقرارات السياسات الاقتصادية والاحترازية ومبادرات البنك المركزي لتخفيف حدة تأثير تبعات الجائحة على كافة قطاعات الأعمال وخاصة المتضررة منها - حيث استمرت العديد من القطاعات في تحقيق معدلات نمو موجبة، بينما تعافت القطاعات المتضررة كالسياحة والصناعات التحويلية بعد عام من اندلاع الجائحة.

كما أدى نجاح السياسات الاقتصادية التي دعمت القوة الشرائية للقطاع العقاري وذلك من خلال انخفاض معدل التضخم والبطالة تزامناً مع استقرار سعر الصرف، وأدى تثبيت نسبة الحد الأقصى لإجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية إجمالي مجموع الدخل الشهري وانخفاض أسعار الفائدة إلى دعم قدرة القطاع العقاري للحصول على قدر أكبر من الائتمان، مدعوماً بمبادرات البنك المركزي للتمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل.

انعكس التحسن في الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بقطاع الأعمال والقطاع العقاري على معدل نمو الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، والذي اتخذ مساراً صعودياً خلال الفترة من مارس إلى سبتمبر ٢٠٢٠ - مدفوعاً بارتفاع الائتمان الموجه إلى قطاع الأعمال الخاص والقطاع العقاري - ثم اتخذ مساراً نزولياً طفيفاً من ديسمبر ٢٠٢٠ وليسجل ٢٠.٨٪ في يونيو ٢٠٢١، وذلك بالتوازي مع استمرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مسار التعافي ليسجل ٧.٧٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

ارتفعت فجوة نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كمحصلة للإنتاج الصعودي لمعدل نمو الائتمان الخاص منذ مارس ٢٠٢٠، والاتجاه النزولي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - نتيجة تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وانخفاض معدل التضخم - وذلك بالتزامن مع استمرار تحسن جودة أصول القطاع المصرفي.

الأداء المالي الحكومي

استمرار المالية العامة في إجراءات الضبط المالي مع تحقيق مؤشرات أداء جيدة وكذلك تنوع مصادر التمويل بين الأسواق المحلية والخارجية، مما يحد من تعرض القطاع المصرفي لمخاطر اضطرابات أداء المالية العامة وبالتالي تعد احتمالية تكون مخاطر نظامية خاصة باضطرابات أداء المالية العامة منخفضة.

استمر الأداء المالي الحكومي في تحقيق مؤشرات جيدة في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بتراجع الأداء في معظم الدول، ومن المتوقع استمرار تحسن مؤشرات أداء المالية العامة في العامين الماليين القادمين.

أدت تداعيات الجائحة إلى ارتفاع دين الحكومة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العامين الماليين ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢١/٢٠٢٠، والذي يعد تأثير أقل حدة مقارنة باقتضادات الأسواق الناشئة والدول المتقدمة في عام ٢٠٢٠. كما تعتبر مصر من بين الدول التي شهدت عودة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية في محافظ أدوات الدين دون أن تشهد ارتفاعاً كبيراً في أسعار العائد مقارنة بالأسواق الناشئة.

استمرت السياسة المالية في اتباع استراتيجية الدين متوسطة الأجل التي تعتمد على إطالة آجال الدين وتنوع مصادر التمويل بين الأسواق المحلية والخارجية وهو ما أدى إلى انخفاض استثمارات القطاع المصرفي في أدوات الدين الحكومية نسبة إلى أصوله.

مؤشر الاستقرار المالي

شهد مؤشر الاستقرار المالي في يونيو ٢٠٢١ ارتفاعاً طفيفاً ليسجل ٠.٥١ مقابل ٠.٤٩ في يونيو ٢٠٢٠، وذلك انعكاساً للسياسات الاقتصادية والاحترازية والحزم التحفيزية التي تم اتخاذها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادات والأسواق المالية المحلية والعالمية.

جاء ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي نتيجة ارتفاع المؤشرات الفرعية لكل من الاقتصاد الكلي، والأسواق المالية، ومناخ الاقتصاد العالمي، بينما انخفض المؤشر الفرعي لأداء القطاع المصرفي مع استمرار تخطي مؤشراته للنسب الرقابية والاسترشادية بصورة كافية.

القطاع المصرفي

استمر القطاع المصرفي في تحقيق مستوي مرتفع من الاستقرار المالي على الرغم من تداعيات جائحة كورونا، وذلك بفضل تحديده للمخاطر بصورة دقيقة ووضع الاستراتيجيات السليمة لإدارتها، وتطبيق التعليمات الرقابية بشكل أكثر تحفظاً من المعايير الدولية للجنة بازل، وذلك بالتزامن مع اتخاذ البنك المركزي لحزمة من الإجراءات الاحترازية وإطلاق العديد من المبادرات والتعليمات التنظيمية والتي تتناسب مع طبيعة كل نشاط اقتصادي على حدي، بهدف استكمال التعافي بشكل أسرع من آثار التبعات السلبية لجائحة كورونا.

يحرص البنك المركزي على إيلاء عناية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدورها الرئيسي في تحفيز النمو الاقتصادي، حيث وجه بتطبيق عدة إجراءات أهمها تمويل الزيادة في رأس المال العامل للشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية وبالتالي الحفاظ على معدلات الإنتاج. كما قام البنك المركزي برفع النسبة المخصصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من صافي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) للبنك وفقاً للمركز في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وتخصيص ١٠٪ - بعد ادني - من تلك المحفظة للشركات الصغيرة وذلك بنهاية عام ٢٠٢٢.

كما عمل على دمج الشركات الصغيرة بالقطاع المصرفي لدعم الشمول المالي، حيث سمح بتمويل الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر ذات حجم أعمال حتى ٢٠ مليون جنيه دون الحصول على قوائم مالية، واستبدالها بتحليل بيانات بديلة عن متطلبات منح الائتمان التقليدية باستخدام نماذج تقييم رقمي تعتمد على سلوكيات العملاء وبياناتهم الاجتماعية ومعاملاتهم المالية وغير المالية، بهدف توفير وسائل تقييم سهلة وسريعة تدعم قرار منح الائتمان. وبهدف إيجاد حلول أخرى بخلاف التمويل، أصدر المركزي تعليمات بهدف تحفيز البنوك للمساهمة في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المستهدفة للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة بما فيها الناشئة، وبالتالي تكون حزمة متكاملة من التمويل المدعّم بالإضافة إلى المساهمة برؤوس أموال مع المستثمر الصغير في مشروعاته.

وانطلاقاً من دور البنك المركزي للحفاظ على استمرارية عمل الشركات دون تشكيل ضغوط على السيولة، فقد أصدر المركزي تعليمات للبنوك - بعد انتهاء فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات - بالتعامل مع العملاء وفقاً للتدفقات النقدية المستقبلية على أن تتماشى مع قدرتهم على السداد وإجراء إعادة هيكلة ان لزم الامر لاستقرار عمليات انتاج للشركات.

وفي إطار متابعة الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية والعمل على إزالة المعوقات، فقد قام البنك المركزي بتعديل بعض ضوابط تمويل شركات التنمية العقارية العاملة في مجال إنشاء الوحدات السكنية بغرض بيعها، حيث سمح بتمويل أقساط الأراضي المخصصة لشركات التنمية العقارية الحاصلة بالفعل على تسهيلات ائتمانية قائمة من البنوك على ان تكون الأرض مملوكة لإحدى الأجهزة أو الجهات الحكومية بالإضافة الى تقديم جدول زمني مفصل للانتهاء من اعمال الانشاء لمراحل المشروع، على ان تقوم البنوك بمراجعة حجم الإنجاز الفعلي مع الجدول الزمني من قبل الجهة الاستشارية الفنية للتأكد من جدية الشركة في إنهاء المشروع، فضلاً عن قيام البنوك بالتأكد ان التمويل ليس بغرض المضاربة في العقارات أو تجنيبها للاستفادة من فروق الأسعار.

كما تم اطلاق مبادرة تحويل وإحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج بهدف الارتقاء بنمط حياة المواطن ووسائل نقل الأفراد، وذلك بتيسير فرص للحصول على مركبات جديدة بتسهيلات ائتمانية محفزة وكذلك تعميق صناعة السيارات والصناعات المغذية، مع تشجيع استخدام الغاز الطبيعي والذي يوفر حوالي ٥٠٪ من تكلفة الوقود التقليدي، حيث قام البنك المركزي بإتاحة مبلغ ١٥ مليار جنيه عن طريق البنوك بسعر عائد ٣٪ (عائد مقطوع)، لمدة للقرض تتراوح من ٧ إلى ١٠ سنوات بأقساط شهرية متساوية، مع اصدار البنك المركزي تعهد بقيمة ١٥ مليار جنيه مصري - على شرائح - لقيام شركة ضمان مخاطر الائتمان بتغطية نسبة ٨٠٪ من المخاطر المصاحبة لتمويل الأفراد ضمن المبادرة على ان تتحمل البنوك النسبة المتبقية.

ونظراً لاستمرار تداعيات جائحة كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية، فقد تم مد فترة العمل - لمدة ٦ أشهر إضافية تنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ - بكلٍ من مبادرة الأشخاص الاعتبارية سواء المتخذ أو غير المتخذ بشأنها إجراءات قضائية من العملاء غير المنتظمين ذوي المديونيات المشكوك في تحصيلها والردنية (فتتا جدارة ائتمانية ٩، ١٠)، والبالغ رصيد مديونياتها أقل من ١٠ مليون جنيه (دون العوائد المهمشة)، وكذلك بمبادرة الأشخاص الاعتبارية العاملة في قطاع السياحة من العملاء غير المنتظمين طرف البنك الواحد سواء متخذ أو غير متخذ بشأنها إجراءات قضائية، والبالغ رصيد مديونياتها أكثر من ١٠ مليون جنيه، حيث يتم بموجبها الحذف من قوائم الحظر، والتنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة لدى المحاكم، وتحرير الضمانات الخاصة بتلك المديونية.

وانطلاقاً من حرص الدولة على استمرار رواج القطاع السياحي وتنشيط حركة الاقتصاد، قام البنك المركزي بإجراء تعديلات على مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، بمبلغ ٥٠ مليار جنيه من خلال البنوك وبحد أقصى ١٥ عام بفائدة ٨٪، على أن يقوم البنك بتمويل ٩٠٪ بعد أقصى من إجمالي تكلفة الإحلال، كما تم تخصيص مبلغ ٣ مليارات جنيه من قيمة المبادرة بضمان وزارة المالية الكامل لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية ١٠٠٪ من قيمة القروض الممنوحة من البنوك في إطار تلك الشريحة، على ان تقوم البنوك بتمويل الشركات العاملة في القطاع السياحي بفائدة ٥٪ لسداد رواتب وأجور العاملين و تمويل مسروقات الصيانة والتشغيل الأساسية، وقد تم مد العمل بالمبادرة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ أو الوصول للحد الأقصى من التمويل الممنوح للشركة في إطار هذه المبادرة أو باستنفاد مبلغ المبادرة أيهما أقرب، بحيث يكون الحد الأقصى للتمويل في ظل المبادرة مبلغ ٣٠ مليون جنيه للعميل الواحد و ٤٠ مليون جنيه للعميل والأطراف المرتبطة به، كما تم مد فترة السماح حتي يونيو ٢٠٢٢، على أن يبدأ سداد أول قسط في يوليو ٢٠٢٢ ولمدة عامين.

واستمراراً لمساندة قطاع السياحة فقد أصدر البنك المركزي تعهد بقيمة ٢ مليار جنيه لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان - وذلك بخلاف مبلغ ٣ مليار جنيه المخصصة بضمان وزارة المالية بالكامل - لتغطية نسبة تصل إلى ٧٠٪ من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات السياحية في إطار مبادرة تطوير المنشآت الفندقية البالغة ٥٠ مليار جنيه، على ألا يتعدى الحد الأقصى للتسهيل المضمون بالتعهد مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه للعميل الواحد والعمل والأطراف المرتبطة به.

كما تم مد فترة سريان مبادرة دعم قطاع السياحة وكذلك مبادرة قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة عام إضافي لتنتهي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢ بدلاً من ديسمبر ٢٠٢١، على أن يتم خلال هذه الفترة قبول أي طلبات تأجيل لاستحقاقات الشركات لدى البنوك بحد أقصى ٣ سنوات وفقاً للدراسات الائتمانية، كما تم السماح للبنوك بإمكانية ترحيل استحقاقات قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي لمدة ٦ أشهر إضافية من تاريخ استحقاقها للعملاء المنتظمين فقط وفقاً لمركز ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، مع عدم احتساب فوائد تأخير عن تلك الفترة.

وبهدف النهوض بالقطاع العقاري وتوفير سكن ملائم للفئات محدودة الدخل، فقد أصدر البنك المركزي مبادرة بمبلغ ١٠٠ مليار جنيه بعائد ٣٪ لفئات العملاء من محدود ومتوسطي الدخل وبحد أقصى ٣٠ سنة، على ان لا يزيد سعر الوحدة السكنية عن ١.٤ مليون جنيه، كما تم تعديل مبادرة التمويل العقاري - بمبلغ ٥٠ مليار جنيه لمتوسطي الدخل بسعر عائد ٨٪ - حيث تم زيادة الحد الأقصى لسعر الوحدة ليبلغ ٢.٥ مليون جنيه بدلاً من ٢.٢٥ مليون جنيه، وزيادة الحد الأقصى لمدة التمويل ليصبح ٢٥ سنة بدلاً من ٢٠ سنة، كما تم إضافة أنواع ضمانات أخرى يمكن استخدامها في إطار المبادرة.

وفي سياق مساندة قطاع السيراميك والبورسلين، قرر البنك المركزي تخصيص شريحة بمبلغ ١.٢ مليار جنيه مصري من قيمة المبلغ المخصص لمبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات - بمبلغ ١٠٠ مليار جنيه بسعر عائد ٨٪ - لتمويل الشركات العاملة في مجال السيراميك والبورسلين التي ترغب في جولة سداد مديونيات الغاز الطبيعي، لتمويل الدفعات المقدمة للشركات العاملة لشركات الغاز الطبيعي، والتي تبلغ ٢٥٪ من متأخرات مسحوبة من الغاز الطبيعي.

وفي ضوء سعي الدولة نحو التوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديلا عن السولار، فقد تم السماح للمخابز البلدية التي تهدف إلى إجراء عملية التحول لاستخدام الغاز الطبيعي، وذلك بالاستفادة من مبادرة الشركات الصغيرة السابق إصدارها عن البنك المركزي في يناير ٢٠١٦ بسعر عائد ٥٪ (عائد بسيط متناقص) دون الالتزام بحد أدنى لحجم الاعمال، بهدف تطوير نشاطها ورفع كفاءتها.

تمثل اصول القطاع المصرفي ١٠.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و ٨٩.٨٪ من إجمالي اصول النظام المالي في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وقد شهدت بنود المركز المالي للقطاع تطوراً، مع تمتعه بمؤشرات سلامة مالية جيدة حتى يونيو ٢٠٢١، وذلك مع الاستمرار في استهداف فئات جديدة من الأفراد والشركات، والاستفادة من التكنولوجيا المالية لخدمة العملاء، وهو ما انعكس على زيادة ثقة الأفراد والقطاعات المختلفة في القطاع المصرفي.

بلغ إجمالي اصول القطاع المصرفي نحو ٦.٢ تريليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل نمو ١٧.١٪ - واستمر في الزيادة ليصل إلى ٧.٩ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢١ - حيث بلغ نصيب الاستثمارات المالية وادون الخزائن والنقدية والأرصدة لدى البنوك ٦٢.٥٪، كما استحوذت محفظة القروض على ٣٤.٢٪ من إجمالي اصول القطاع، وذلك بالتزامن مع تحسن جودة الاصول بانخفاض نسبة القروض غير المنتظمة الي إجمالي القروض الي ٤٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤.٢٪ في العام المالي السابق، واستمرارها في الانخفاض لتسجل ٣.٥٪ في يونيو ٢٠٢١، والاحتفاظ بنسبة مرتفعة لتغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة والتي بلغت ٩٤٪.

استمر إجمالي الودائع في الزيادة بمعدل نمو بلغ ١٩.٥٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٩.١٪ في نهاية العام المالي السابق - ليرتفع نصيبها من إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين إلى ٧٨.٧٪ مقابل ٧٧.١٪ - واستمرت في الارتفاع بمعدل ٢٢.٣٪ في يونيو ٢٠٢١ مقارنة ببيونيو من العام السابق، الأمر الذي يعكس ثقة الأفراد والقطاعات المختلفة في القطاع المصرفي حتى مع تداعيات جائحة كورونا، هذا ويعتمد القطاع المصرفي على الودائع بشكل اساسي كمصدر للتمويل، حيث تمثل ودائع القطاع العائلي بالعملة المحلية والأجنبية نحو ٦٨٪ من إجمالي الودائع، وهو ما يجعل مصادر تمويل القطاع المصرفي مستقرة إلى حد كبير.

انخفض صافي الارباح بمعدل ٢١٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليسجل العائد على متوسط الاصول ١.٢٪ مقابل ١.٨٪ في العام المالي السابق، وكذلك انخفض العائد على متوسط حقوق الملكية ليسجل ١٤.٩٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٢٣.٤٪ في العام المالي السابق، كما حقق صافي هامش العائد نسبة ٣.٧٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤.١٪ في العام المالي السابق.

استمر القطاع المصرفي في التمتع بمستوي مرتفع من الملاءة المالية، حيث سجل معدل كفاية رأس المال ٢٠.١٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٧.٧٪ للعام المالي السابق - مقابل الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي عند مستوي ١٢.٥٪ - وبالتركز في رأس المال الأساسي المستمر، وهو ما يشير الى قدرة البنوك على تدعيم قواعدها الرأسمالية ذاتياً من خلال تعظيم الربحية والادارة الجيدة للمخاطر.

هذا ويحتفظ القطاع المصرفي بمستويات سيولة عالية، سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، حيث بلغ متوسط نسبتي السيولة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية ٥٣.٨٪ و ٧١.٥٪، على التوالي، في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، واستمرنا عند مستوي مرتفع في يونيو ٢٠٢١ لتسجلا ٤٥.٥٪ و ٧٣.٢٪، على التوالي. وسجلت نسبة إجمالي القروض للودائع ٤٦.٤٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وارتفعت إلى ٥٠.٨٪ في يونيو ٢٠٢١، كما يتسم القطاع بنسب تغطية سيولة مرتفعة وصلت إلى ١٠١٧.٤٪ بالعملة المحلية ونحو ١٦٩.٦٪ بالعملة الأجنبية في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وبلغت نسبة صافي التمويل المستقر نحو ٢٦٠.٦٪ للعملة المحلية و ١٦٥.٩٪ للعملة الأجنبية.

ارتفع صافي الاصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي ليسجل ٢٧١ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ١٢٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠، كما بلغ نحو ٢٥٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢١، وهو ما يرجع الي استمرار تدفقات مصادر النقد الأجنبي متمثلة في إيرادات الصادرات البترولية وقناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك عودة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في محافظ أدوات الدين، وهو ما ساهم في استقرار سعر الصرف، كما اتخذت السياسة النقدية اتجاهاً توسعياً مع تحسن الظروف الاقتصادية وانخفاض معدل التضخم، واستمرت في هذا الاتجاه مع اندلاع جائحة كورونا - وحتى نوفمبر ٢٠٢٠ حيث تم تثبيت أسعار العائد - لتخفيف آثار الجائحة على قطاع الأعمال والقطاع العائلي، وهو ما أدى الي انخفاض احتمالية تكون مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي.

استمرت البنوك في تطوير أساليب وتحسين كفاءة إدارة مخاطر التشغيل التي يواجهها القطاع المصرفي، خاصة في ظل تداعيات الجائحة، وذلك بالاختبار والتحديث المستمر لخطط استمرارية الأعمال، وتوافر المواقع البديلة والتأكيد على وجود نسخ للبيانات والمعلومات وعمليات التشغيل، وإتاحة القنوات الإلكترونية البديلة مثل الإنترنت البنكي وتأمين الاعتماد على إنهاء إجراءات الأعمال عن بعد، وعدم توقف الأعمال مع استمرار عمل مراكز الاتصال الخاصة بالبنوك على مدار الساعة، والتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ومتابعة مؤشرات مخاطر التشغيل الرئيسية والعرض على لجان المخاطر ومجلس إدارة البنك.

تمثل البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً ٧٠.٥٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع المصرفي في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما تمثل ٦٩.٨٪ من إجمالي ودائع القطاع، وتقوم تلك البنوك بتكوين متطلبات رأس مال إضافي، فضلاً عن تمتعها بمؤشرات سلامة مالية جيدة.

هذا ويظهر التحليل الكمي تحسناً في مؤشرات المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي، متمثلة في انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، والاستمرار في تحقيق نسب تغطية مرتفعة للقروض غير المنتظمة، إلى جانب التمتع بمعدلات مرتفعة من الملاءة المالية تفوق الحدود الرقابية نتيجة التدعيم المستمر للقواعد الرأسمالية، بالإضافة إلى ارتفاع نسب السيولة بالعملتين المحلية والأجنبية، وكذلك انخفاض كل من مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، وجاء ذلك نتيجة التطوير المستمر لإدارة كافة أنواع المخاطر وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والتعليمات الرقابية التي تتفق مع مقررات لجنة بازل، من حيث اقتناء نظم قياس وتقييم متطورة للمخاطر، والتحديث المستمر للسياسات والإجراءات الداخلية وخطط استمرارية الأعمال، مع إعداد استراتيجيات المخاطر ومؤشرات الإنذار المبكر، هذا إلى جانب تطبيق اختبارات الضغوط، وكذلك تطبيق نظم جوده للحوكمة، والاهتمام بتدريب العنصر البشري ونشر ثقافة المخاطر، الأمر الذي يمكن البنوك من استيعاب الخسائر غير المتوقعة حال حدوثها دون التأثير على قدرة البنك في استمرارية القيام بأنشطته المختلفة.

القطاع المالي غير المصرفي

تمكنت الهيئة العامة للرقابة المالية من مواجهة الآثار السلبية لجائحة كورونا وذلك بفضل الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها، بالتزامن مع تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الخدمات المالية بما يساهم في مجابهة المخاطر التي تواجه أنشطة القطاع المختلفة، وهو ما انعكس علي إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي والذي ارتفع ليصل الي ٢٠٩.٣ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل نمو ١٣.٦٪ مقارنة بالعام المالي السابق، وبما يمثل ١٠.٢٪ من إجمالي أصول النظام المالي، ونحو ١٢.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

يستحوذ قطاعي البريد وشركات التأمين على ٥٦.٣٪ من أصول القطاع المالي غير المصرفي، يليها صناديق التأمين الحكومية والخاصة بنسبة ١٤.٦٪، ثم صناديق الاستثمار بنسبة ١٠.٢٪.

جاء نمو أصول القطاع المالي غير المصرفي في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بالعام المالي السابق مدفوعاً بنمو أصول قطاع البريد، وصناديق التأمين الخاصة، وشركات التأجير التمويلي، وشركات التأمين، حيث بلغت نسبة مساهمة كل منهم في زيادة أصول القطاع ٣٢.٣٪، و١٠.٦٪، و١٣.١٪، و١٢.٤٪، على التوالي.

قطاع التأمين

استمر نشاط شركات التأمين في تحقيق أداء جيداً خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ومما لفت هناك فرصة كبيرة لنمو هذا القطاع، وذلك مع استمرار تطور النشاط الاقتصادي والتحديات التي يواجهها مثل جائحة كورونا والتي تزيد من أهمية المنتجات التأمينية، وضرورة توفير حماية مالية ضد العديد من المخاطر.

بلغ إجمالي أصول شركات التأمين ١٢٨.٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، بمعدل نمو ٩٪ مقارنة بالعام المالي السابق، وتنتمى التوظيفات الأساسية لقطاع التأمين في الاستثمارات، والتي تمثل ٨٣.٣٪ من إجمالي الأصول.

ارتفعت قيمة إجمالي أقساط شركات التأمين بمعدل نمو بلغ ١٤.٣٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بالعام السابق، وارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة بمعدل زيادة حوالي ٣.٦٪، كما قامت شركات التأمين بتحصيل أقساط بلغت نحو ٢٤.٥ مليار جنيه، وسداد تعويضات بقيمة إجمالية ١١.٢ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٢١.

سجل فائض النشاط التأميني للشركات في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ معدل نمو قدره ٢٥.٤٪ مقارنة بالعام السابق، كما ارتفع صافي أرباح العام بمعدل ١٧.٣٪، وكذلك تحسنت مؤشرات الربحية لقطاع شركات التأمين على الأشخاص والممتلكات.

حقق كل من صناديق التأمين الحكومية والخاصة معدلات نمو إيجابية للأصول خلال عام ٢٠٢٠، حيث ارتفع حجم أصول صناديق التأمين الحكومية بمعدل نمو ١٠.٤٪، ليسجل حوالي ١.١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠، بينما بلغ نمو أصول صناديق التأمين الخاصة نحو ١٥٪ مقارنة بالعام السابق، ليسجل ١٠٢.٣ مليار جنيه.

قطاع البريد

بلغت أصول قطاع البريد المصري ٢٧٠.٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل نمو ١١.٣٪، وقد قامت الهيئة بتطوير وميكنة الخدمات المقدمة وتطبيق التحول الرقمي والشمول المالي.

بلغت قيمة المدخرات لدى قطاع البريد نحو ٤٥٦.٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتمثل ودائع صندوق التوفير الجانب الأكبر منها بنسبة ٧٠٪، هذا وقد ارتفعت قيمة أرصدة العملاء بصندوق البريد بمعدل نمو ٩.٥٪ مقارنة بالعام المالي السابق، في حين ارتفعت قيمة الحسابات الجارية بمعدل ٣.٥٪، كما بلغت قيمة المعاشات المصروفة ٨٤.٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل زيادة ٧.٥٪ مقارنة بالعام المالي السابق.

شهدت الأنشطة الأخرى للقطاع المالي غير المصرفي تطوراً في أهم بنودها المالية.

بلغ صافي أصول صناديق الاستثمار - متضمنة قيمة صناديق الملكية الخاصة والصناديق بالعملات الأجنبية - ٧٢.٤ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو ١٣.٥٪ مقارنة بالعام السابق، وتحتل الصناديق المنشأة بواسطة البنوك النسبة الأكبر من إجمالي عدد الصناديق بنسبة ٧٩٪.

سجل إجمالي أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية - والتي تتضمن أنشطة التمويل العقاري، والتمويل متناهي الصغر، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتوريق - ١٢٠.١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو ٢٢.٨٪ مقارنة بالعام السابق.

بلغ معدل نمو أصول شركات الصرافة ٦.٥٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق، وقد تراجعت مؤشرات الربحية الخاصة بها نتيجة لانخفاض صافي الربح بمعدل ٣٨.٨٪.

سوق المال

حقق سوق المال أداءً متبايناً خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، تأثراً بتبعات جائحة كورونا، حيث انخفضت قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولى، كما انخفض المؤشر الرئيسي EGX30 وكذلك رأس المال السوقي، بينما قادت أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة الارتفاعات مما انعكس على ارتفاع مؤشر EGX100 وEWI وEGX70 EWI، وكذلك على مستوى السيولة بارتفاع إجمالي قيمة التداول.

انخفضت قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولى إلى ١٨٧.٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠، بمعدل انخفاض ١٤.٥٪ مقارنة بالعام السابق، كما انخفض المؤشر الرئيسي EGX30 مقوم بالجنيه المصري خلال عام ٢٠٢٠ بمعدل انخفاض بلغ ٢٢.٣٪ مقارنة بالعام السابق، وكذلك انخفض المؤشر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ بنسبة ٢.٥٪، واستمر هذا الانخفاض حتى الربع الثاني من العام بنسبة ٢.٩٪.

ارتفعت قيمة التداول لتصل إلى ٦٨٩.٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو ٦٨٪ مقارنة بالعام السابق، وجاء ارتفاع قيمة التداول مدفوعاً بالأساس بارتفاع قيمة تداول السندات، وقد حقق النصف الأول من عام ٢٠٢١ إجمالي قيمة تداول بنحو ٤٦٣.٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٠.٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وعلى صعيد المؤشرات القطاعية، كان أكثر القطاعات ارتفاعاً هذا العام قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف حيث سجل ارتفاعاً بنسبة ٩٨.٦٪، يليه قطاع الاتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ارتفاع بلغت ٨٨٪، بينما كان أكثر القطاعات انخفاضاً هو قطاع الرعاية الصحية والأدوية حيث انخفض بمعدل ٢٢.٣٪، يليه قطاع الأغذية والمشروبات بمعدل ١٧.٨٪.

اختبارات الضغوط

أظهرت نتائج اختبارات الضغوط صلابة النظام المالي - بمكوناته المصرفي وغير المصرفي - وقدرته على مواجهة الخسائر التي قد تترتب على استمرار التبعات السلبية لجائحة كورونا، وظهور سلالات متحورة منه، بالإضافة إلى الصدمات التي قد تنتج من التطورات المرتبطة بتغيرات المناخ.

تم تطبيق اختبارات الضغوط على أكبر ١٥ بنك بالقطاع المصرفي والتي تمثل نسبة ٨٤.٧٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع، لتقدير مدي تأثير سيناريو للمخاطر الاقتصادية والمالية المرتبطة باستمرار تبعات جائحة كورونا والتغيرات المناخية خلال عام ٢٠٢٢ على الملاءة المالية - وذلك بتطبيق اختبارات الضغوط لمخاطر الائتمان، والتركز، والسوق، والتشغيل - وكذلك على السيولة الخاصة بالقطاع. كما تم تطبيق اختبارات الضغوط على نسبة من شركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي وسوق رأس المال، والتي تتراوح بين ٦٠٪ و ١٠٠٪ من حجم كل نشاط.

أظهرت نتائج كافة الاختبارات مستوى منخفض أو متوسط من مخاطر الملاءة المالية، وقدره القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي على استيعاب كافة الخسائر الناتجة عن الصدمات المقترضة - بكل من السيناريو الأساسي، والسيناريو الأكثر حدة - لتستمر كل من نسبة كفاية رأس المال، وكفاية رأس المال الأساسي أعلى من الحد الأدنى الرقابي المقرر من البنك المركزي المصري وأعلى من متطلبات لجنة بازل. وعلى نحو مماثل، يتعرض القطاع لمستوى منخفض أو متوسط من مخاطر السيولة، بناءً على نتائج اختبارات الضغوط التي تم إجرائها على كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، والتدفقات النقدية للسيولة.

كما أظهرت نتائج اختبارات الضغوط قوة ومثانة المركز المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي، كما ساهمت في إلقاء الضوء على بعض الجوانب التي يتعين أخذها في الاعتبار خلال الفترة الحالية، مثل ضرورة العمل على تطوير خطط استمرارية الأعمال، ودعم توجه الشركات نحو مزيد من التحول الرقمي في تنفيذ الأعمال، وضرورة متابعة بعض الشركات باستمرار، وتحديد مدى احتياجها لزيادة رؤوس أموالها.

الشمول المالي

يعد الشمول المالي من أهم أولويات البنك المركزي المصري، وذلك في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة التي هي محور استراتيجية "رؤية مصر ٢٠٣٠"، حيث تم اتخاذ الإجراءات التالية:

تضمن قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ تعريف الشمول المالي وهو "اتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم".

وفي إطار وضع أهداف ورؤية واضحة لإعداد استراتيجية الشمول المالي والتي يعتبر أحد أهم أسسها قياس مستويات الشمول المالي على جانبي العرض والطلب، نفذ البنك المركزي المصري مسح ميداني للخدمات المالية على جانب الطلب للأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك دراسة للفجوات على جانب المعروض من الخدمات المالية. وجاري صياغة استراتيجية الشمول المالي بناءً على نتائج المسح التي تركز على أربعة محاور أساسية يتم العمل عليها بشكل مستدام (التنقيف المالي وحماية حقوق العملاء، تطوير بيئة العمل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال، التنوع في المنتجات والخدمات المالية (المصرفية وغير المصرفية) طبقاً لاحتياجات العملاء، والخدمات المالية الرقمية) بالإضافة إلى مجموعة من المكنات تتمثل في تهيئة البيئة التشريعية والسياسات الإصلاحية الملائمة، والبيئة التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية والتمويل المستدام والاستقرار الاقتصادي.

تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى الوصول للفئات المستبعدة مالياً وتوفير المنتجات والخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم، وتعد هذه المشروعات ركناً أساسياً لتحقيق أهداف استراتيجية الشمول المالي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد دعماً للدور الاقتصادي الذي يقوم به البنك المركزي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك المركزي بدور هام في تهيئة بيئة العمل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وذلك من خلال العديد من المبادرات التي توفر الدعم اللازم لهم.

نظم وخدمات الدفع

يعد تحقيق وضمان الاستقرار المالي القائم على مبدأ السلامة والكفاءة لأنظمة الدفع المختلفة هي المهمة الأساسية لنظم الدفع، وذلك بالإضافة إلى توفير خدمات وأنظمة دفع مناسبة تلبي احتياجات العملاء في ظل التطور التكنولوجي المستمر والمتلاحق في القطاع المصرفي، مع التأكيد على ضرورة استمرار تلك الخدمات وضمان إتاحتها على نحو يرضي كافة المستخدمين، وذلك من أجل دعم الاقتصاد المصري، والعمل على تقديم نظم الدفع بمصر كنموذج يُحتذى به.

تطوراً للبنية التحتية للمدفوعات الرقمية، قام المركزي بتطوير نظام التسوية اللحظية من خلال إطلاق النظام الجديد لتسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي في مارس ٢٠٢١، بجانب خدمة التسوية اللحظية لتنفيذ وتسوية المدفوعات لعملة اليورو في يونيو ٢٠٢١.

تم إطلاق نظام "بني" للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية بين البنوك التجارية والمركزية تجريبياً في فبراير ٢٠٢٠، ويتم العمل على تضمين العملات العربية كعملات تسوية مقبولة داخل المنظومة.

دعماً للبنية التحتية للخدمات المصرفية الرقمية، تم إطلاق القواعد المنظمة لشبكة المدفوعات اللحظية (IPN) في أكتوبر لعام ٢٠٢١، ومن المتوقع بدء الحركات الفعلية للنظام خلال الربع الأخير لعام ٢٠٢١ لتسمح بالتحويل اللحظي بين الحسابات المختلفة.

تم إطلاق نظام مقاصة الشيكات متعددة العملات في يونيو ٢٠٢١، ليستكمل بذلك البنية الأساسية للسوق بالتنوع المطلوب بعمليتي الدولار واليورو كمرحلة أولى، وبدء التجهيز لإنشاء نظام مقاصة الشيكات بالصورة والشيكات الإلكترونية ليبدأ العمل في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢.

ولتهيئة البيئة التنظيمية والقانونية، تم إصدار عدد من القواعد الجديدة والخاصة بنظم وخدمات الدفع والتي تشمل:

- الإصدار الثالث للقواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول.
- قواعد خدمتي الإقراض والإيداع الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول.
- القواعد الخاصة بالتشغيل البيني لمقدمي الخدمات.
- القواعد الخاصة بخدمات شبكة المدفوعات اللحظية.

تم إصدار القواعد الخاصة بالإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول، اعتماداً على تحليل البيانات البديلة لصاحب المحفظة وحصول العميل على التقييم الائتماني رقمياً والإقراض بصورة لحظية على مدار الساعة عن طريق محفظته الإلكترونية خلال عام ٢٠٢٢، كما تم زيادة نشر وتنشيط رمز الاستجابة السريع ضمن مبادرة السداد الإلكتروني لتوفير عمليات الدفع والشراء باستخدام المحافظ الإلكترونية سواء من خلال المتاجر الفعلية أو من خلال الإنترنت، وذلك بهدف تطوير خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول حيث أنها من أهم أنظمة وخدمات الدفع المؤثرة بشكل كبير في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتم بالفعل نشر نحو ٣٠٠ ألف نقطة بيع إلكترونية كما تم نشر نحو ٤٠٠ ألف رمز استجابة سريع على مختلف أنحاء الجمهورية بنهاية تلك المبادرة.

أهتم البنك المركزي بتطوير البنية التحتية لنظم وخدمات الدفع، وذلك بتنفيذ وتطوير العديد من المشروعات، وكان من أهمها إطلاق منظومة الدفع الوطنية "ميزة" في أواخر ٢٠١٨، وفيما يخص البطاقات فقد ارتفع عدد البطاقات المصدرة من خلال منظومة الدفع الوطنية إلى أكثر من ٢٠ مليون بطاقة ميزة، ومن المستهدف الوصول إلى أكثر من ٢٥ مليون بطاقة خلال عام ٢٠٢٢ ليصل إجمالي عدد البطاقات إلى نحو ٥٢ مليون بطاقة، والتي تشمل عدة مشروعات مثل بطاقات الفلاح وبطاقات تكافل وكرامة وبطاقات ذوي الهمم.

أطلق البنك المركزي عدة مبادرات خاصة بنظم وخدمات الدفع لدعم الخدمات المالية الرقمية:

- مبادرة السداد الإلكتروني.
- مبادرة ماكينات الصراف الآلي.
- مبادرة التوسع في التجارة الإلكترونية.
- ميكنة المتحصلات الحكومية.
- إحلال وتجديد بطاقات المعاشات واستبدالها ببطاقات ومحافظ "ميزة".

القسم الأول: التطورات الاقتصادية والمالية الكلية

المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية						
القطاع	المؤشر	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
		عام مالي				
الحقيقي (%)	معدل النمو الحقيقي	٤.٣	٤.٢	٥.٣	٥.٦	٣.٦
	التضخم	١٠.٢	٢٣.٥	٢٠.٩	١٣.٩	٥.٧
الحكومي (%)	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي					
	الميزان الأولي	٣.٥-	١.٨-	٠.١	٢	١.٨
	إجمالي العجز الكلي	١٢.٥	١٠.٩	٩.٨	٨.٢	٧.٩
	الدين العام المحلي	٩٦.٧	٩١.١	٨٣.٣	٨٠.٥	٨١
الخارجي	تحويلات العاملين بالخارج (مليار دولار)	١٧.١	٢١.٨	٢٦.٤	٢٥.٢	٢٧.٨
	صافي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	١٧.٥	٣١.٣	٤٤.٣	٤٤.٥	٣٨.٢
	الدين الخارجي قصير الأجل إلى صافي الاحتياطيات الدولية (%)	٤٠	٣٩.٢	٢٧.٨	٢٤.٩	٢٨.٥
	نصيب المستثمرين الأجانب من إجمالي أرصدة اذون الخزانة (%)	٠.١	٢٠.٦	٢٣.٧	١٩.٥	٧.٨
	خدمة الدين الخارجي إلى الحصيلة الجارية (%)	٩.٨	١٢.٣	١٧.٨	١٧	٢٢.٥
	معياري كفاية رأس المال	١٤	١٤.٧	١٥.٧	١٧.٧	٢٠.١
المصرفي (%)	متوسط السيولة بالعملة المحلية	٥٥.٤	٤٧.١	٤٠.٣	٤٤.٤	٥٣.٨
	متوسط السيولة بالعملة الأجنبية	٦٠.٢	٦٦.٤	٦٧.٧	٦٧.٧	٧١.٥
	نسبة القروض غير المنتظمة	٦	٤.٩	٤.١	٤.٢	٤.٠
	نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة	٩٩.١	٩٨.٣	٩٨	٩٧.٦	٩٥.٢
	العائد على متوسط الأصول	٢	١.٥	١.٤	١.٨	١.٢

نجح النظام المالي المصري في احتواء تداعيات جائحة كورونا دون الإخلال بدوره الرئيسي في القيام بالوساطة المالية، وذلك بالتزامن مع استمرار الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات نمو موجبة في ظل ما يتمتع به من مرونة وتنوع، وذلك بفضل اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة، واتباع سياسات اقتصادية استباقية وفعالة، مدعومة بمكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما ساهم في استمرار استقرار المؤشرات الاقتصادية والمالية وتخفيف حدة التأثير الاقتصادي والاجتماعي للجائحة على القطاعات المختلفة، الأمر الذي انعكس على استقرار التصنيف الائتماني للدولة، والحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب في أداء الاقتصاد المصري، وإعطاء نظرة إيجابية ومتفائلة حول مستقبل أدائه خلال السنوات القادمة.

وقد استمر القطاع المصرفي في توفير التمويل اللازم لكافة الأنشطة الاقتصادية، وذلك مع استقرار مؤشرات السلامة المالية لديه، والذي تمثل في مستوى مرتفع للملاءة المالية بنسبة ١٩٪ في يونيو ٢٠٢١ مقارنة بمستوى ١٢.٥٪ كحد رقابي مقرر من قبل البنك المركزي، إلى جانب استمرار انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتسجل ٣.٥٪، مع تغطية المخصصات لنسبة ٩٤٪ من القروض غير المنتظمة، هذا بالإضافة إلى تمتعه بمستوى مرتفع من السيولة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية والتي تتجاوز النسب الاسترشادية للعملة وهي ٢٠٪ و ٢٥٪ على التوالي، بالإضافة إلى استقرار مؤشرات الربحية لديه، ويظهر استقرار تلك المؤشرات قدرة القطاع المصرفي على مواجهة وامتصاص العديد من الصدمات واحتواء تداعياتها.

كما سجل الاقتصاد المصري معدل نمو ٣.٣٪ في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٣.٦٪ في العام المالي السابق - ليكون بذلك من الاقتصادات القليلة التي شهدت معدل نمو موجب في عام ٢٠٢٠ - وقد كان القطاع العائلي هو المساهم الرئيسي في دفع النمو الاقتصادي خلال فترة الجائحة مدعوماً بالسياسات الاقتصادية - والتي شملت استمرار السياسة النقدية التيسيرية (حتى نوفمبر ٢٠٢٠ حيث تم تثبيت أسعار العائد) والإبقاء على نسبة الحد الأقصى لإجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية عند مستوى ٥٠٪ من مجموع الدخل الشهري، وإطلاق العديد من المبادرات لدفع النمو الاقتصادي - إلى جانب استمرار ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج، واستمرار انخفاض معدل التضخم ليسجل ٤.٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

كذلك تمكن الاقتصاد المصري من الاستمرار في الوفاء بالتزاماته من العملة الأجنبية بفضل تمتعه برصيد كافي من صافي الاحتياطيات الدولية، والذي بلغ ٤٠.٦ مليار دولار في يونيو ٢٠٢١ مقابل ٣٨.٢ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٠ عقب اندلاع الجائحة، مما ساهم في الحفاظ على استقرار سعر الصرف. كذلك تمكنت السياسة المالية من التصدي لتداعيات الجائحة من خلال دعم الفئات المتضررة دون الإخلال بتحقيق مستهدفاتها المالية، والتي تضمنت خفض العجز الكلي والاستمرار في تحقيق فائض في الميزان الأولي، مما أدى إلى استمرار ثقة المستثمرين الأجانب في أداء الحكومة المصرية وعودتهم إلى سوق اذون الخزانة المحلي ليتخطى نصيبهم مستوى ما قبل الجائحة.

١ وفقاً لأسعار السوق.

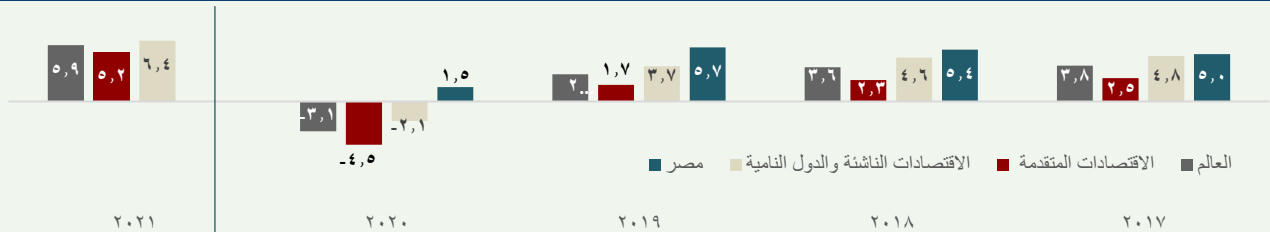
٢ متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة، وفقاً لأسعار المستهلكين (حضر).

٣ بيانات العام المالي للقطاع المصرفي ٢٠٢١/٢٠٢٠ تشير إلى الموقف في يونيو ٢٠٢١، باستثناء العائد على متوسط الأصول والذي يشير إلى الموقف في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

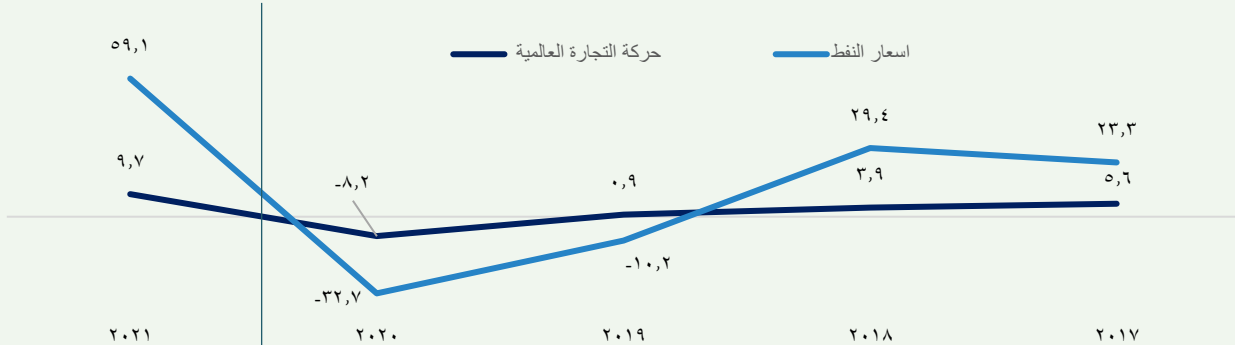
أولاً: القطاع الخارجي والتطورات العالمية

شهد الاقتصاد العالمي انكماشاً بمعدل ٣.١٪ خلال عام ٢٠٢٠ مقابل نموه بمعدل ٢.٨٪ في عام ٢٠١٩ - وذلك في ظل تداعيات جائحة كورونا - تزامناً مع انكماش حجم التجارة العالمية بمعدل ٨.٢٪ وانخفاض اسعار النفط بمعدل ٣٢.٧٪، ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انتعاشاً في عام ٢٠٢١ ليسجل معدل نمو ٥.٩٪ - ويرتفع معدل نمو التجارة العالمية واسعار النفط الي ٩.٧٪ و ٥٩.١٪، على التوالي - الا أنه من المرجح أن يكون هناك تفاوت كبير في معدلات التعافي عبر مجموعات الدول المختلفة، مع تعرض البلدان منخفضة الدخل والأسواق الناشئة لخسائر أكبر، وذلك وفقاً للتفاوت الكبير في معدلات التطعيم ضد الفيروس، وحجم الحزم التحفيزية المتخذة من قبل السلطات الاقتصادية لدعم النشاط الاقتصادي، ومدى اعتماد الاقتصادات على القطاعات المتضررة من الجائحة.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

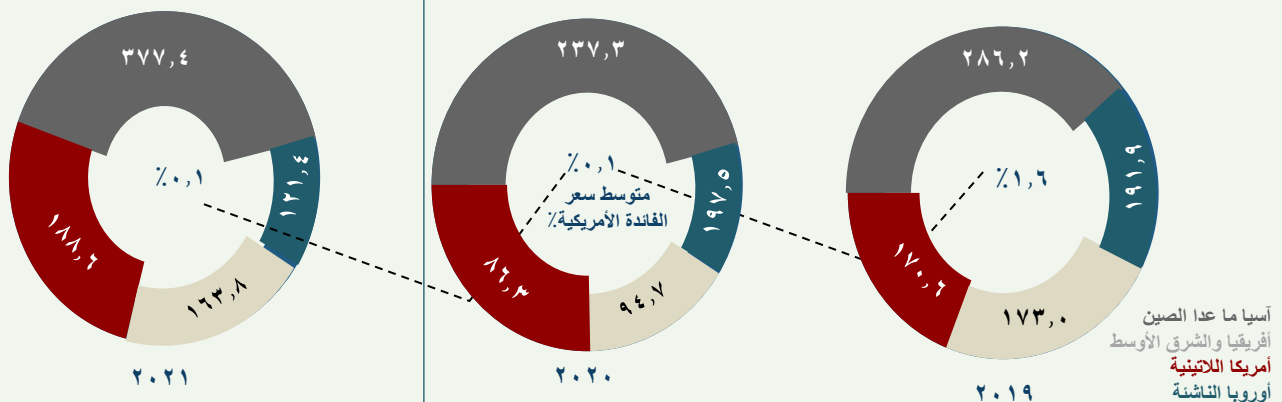


معدلات النمو لأسعار النفط وحركة التجارة العالمية (%)



وبالنسبة للأسواق المالية العالمية، فقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية - في إطار التخفيف من حدة تداعيات الأزمة - إلى خفض أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٠.١٪ مقابل ١.٦٪ في العام السابق، إلا أن ارتفاع مستوى عدم اليقين لدى المستثمرين قد أدى إلى تراجع صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة للأسواق الناشئة ليسجل ٦١٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ مقابل ٨٢٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩. ومن المتوقع^٥ عودة رؤوس الأموال الأجنبية للأسواق الناشئة في عام ٢٠٢١ - لتسجل ٨٥١ مليار دولار - ولكن بنسب متفاوتة بين مجموعات الدول، حيث ستشهد منطقتي آسيا، وأمريكا اللاتينية ارتفاعاً في التدفقات الموجهة إليهما مقارنة بما سبق الجائحة، وذلك على حساب منطقتي أوروبا الناشئة، وأفريقيا والشرق الأوسط. وعلى الجانب الآخر، قد يؤدي الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشديد سياساتها النقدية بشكل مفاجئ، مما سينتج عنه خروج استثمارات المحافظ من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وما لذلك من تداعيات سلبية خاصة على البلدان ذات الديون المرتفعة والاحتياجات التمويلية الكبيرة.

تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة للأسواق الناشئة (مليار دولار)

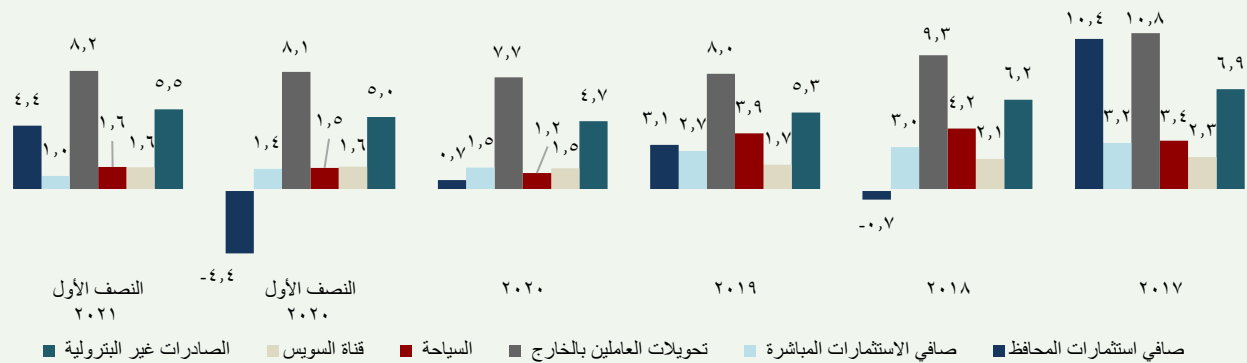


٥ وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر ٢٠٢١، والجدير بالذكر أنه تم مراجعة التوقعات الخاصة بحركة التجارة العالمية واسعار البترول لتشير إلى مستوى تعافي أعلى مقارنة بالتوقعات الصادرة في إبريل ٢٠٢١.
٦ تشمل مجموعة من الأسواق الناشئة فيما عدا الصين.
٧ وفقاً لتوقعات معهد التمويل الدولي.

٤ بيانات التطورات الاقتصادية والمالية العالمية مصدرها صندوق النقد الدولي، ومعهد التمويل الدولي، والبيانات الاقتصادية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أما بالنسبة لبيانات التطورات الاقتصادية والمالية المحلية فمصدرها البنك المركزي المصري. هذا وقد تم تحليل البيانات العالمية والمحلية وفقاً للموقف في ديسمبر من كل عام.

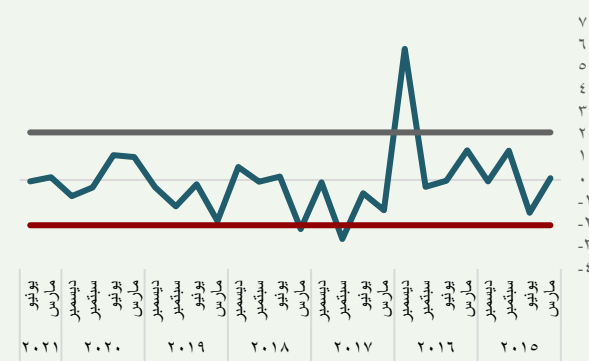
مصادر النقد الأجنبي

هذا وقد مكنت مقومات الاقتصاد المصري وتنوع مصادر العملة الأجنبية لديه من احتواء الانعكاس المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة للأسواق الناشئة في ظل تداعيات الجائحة، حيث ساهم الاستقرار النسبي لمصادر العملة الأجنبية الأخرى نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - والمتمثلة في الصادرات غير البترولية، وقناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج - في احتواء التراجع المؤقت لتدفقات استثمارات المحافظ خلال عام ٢٠٢٠. هذا وقد انخفض صافي تدفقات استثمارات المحافظ الموجهة إلى جميع مناطق الأسواق الناشئة فيما عدا منطقة أمريكا اللاتينية خلال عام ٢٠٢٠، وبالرغم من انخفاض التدفقات الموجهة إلى معظم الاقتصادات الناشئة في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط، إلا أن معدل الانخفاض في مصر كان هو الأقل - بعد المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة - وللتين شهدتا احتياجات كبيرة لتمويل العجز الحكومي نتيجة انخفاض أسعار النفط - مقارنةً بنيجيريا وجنوب إفريقيا ولبنان، لتصبح مصر ضمن الاقتصادات التي سجلت صافي تدفقات موجب في استثمارات المحافظ في عام ٢٠٢٠. وقد استمر الأداء الجيد لمصادر العملة الأجنبية للاقتصاد المصري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، مع تحسن بعضها، بالإضافة إلى عودة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في استثمارات المحافظ.

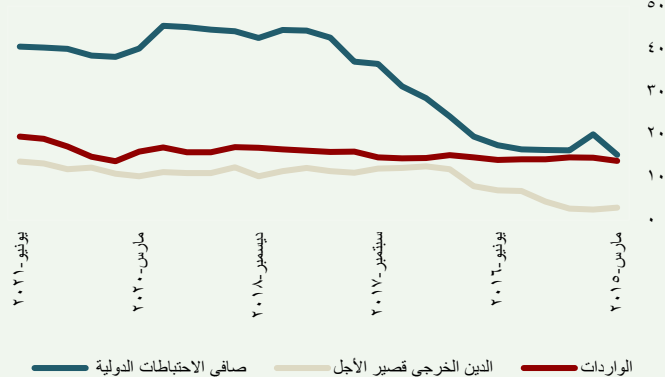
مصادر النقد الأجنبي كنسب من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)^٩

بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى صافي الاحتياطيات الدولية دوره الأساسي في صد التبعات الأولى للجائحة، حيث انخفض من مستوى ٤٥.٥ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٠ إلى ٣٨.٢ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٠، ثم عاود الارتفاع ليبلغ ٤٠.٦ مليار دولار في يونيو ٢٠٢١، وبذلك تظل الاحتياطيات الدولية في النطاق الكافي نسبةً إلى الالتزامات قصيرة الأجل من العملة الأجنبية، حيث يغطي صافي الاحتياطيات الدولية عدد سبعة أشهر من الواردات السلعية، وثلاثة أضعاف الدين الخارجي قصير الأجل. كذلك انخفض عبء خدمة الدين الخارجي كنسبة إلى الحصيلة الجارية^{١٠} ليسجل ٢٠.٥٪ في يونيو ٢٠٢١ مقابل ٢٢.٥٪ في يونيو ٢٠٢٠، وهو ما أدى إلى عدم وجود ضغط على سعر صرف العملة المحلية في يونيو ٢٠٢١.

مؤشر الضغط على سعر صرف العملة المحلية



تطور صافي الاحتياطيات الدولية والواردات والدين الخارجي قصير الأجل (مليار دولار)



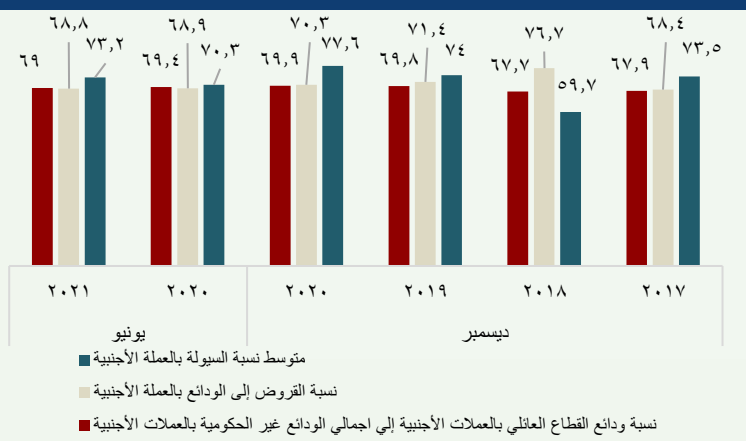
٨ تشمل منطقة أفريقيا والشرق الأوسط - طبقاً لتصنيف معهد التمويل الدولي - دول مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا ولبنان والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

٩ تم حساب النسب نصف السنوية بقسمة مصدر العملة الأجنبية خلال النصف على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال نفس الفترة.

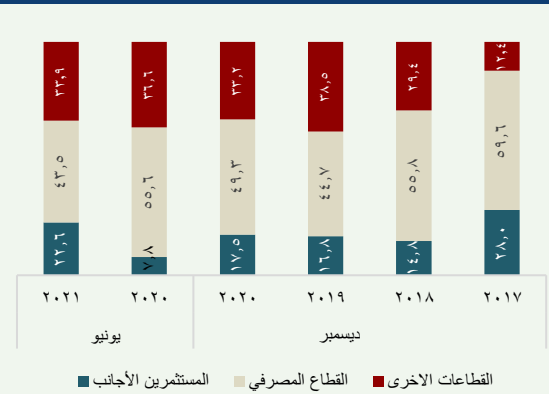
١٠ تمثل الحصيلة الجارية مجموع إيرادات الميزان الجاري في ميزان المدفوعات.

كذلك ساهم القطاع المصرفي في احتواء الخروج المفاجئ لاستثمارات المحافظ من سوق اذون الخزانة المحلي بفضل ارتفاع نسب السيولة بالعملة المحلية لديه - في ظل وجود قاعدة كبيرة من المستثمرين المحليين - إلى جانب الفوائض في صافي الأصول الأجنبية والتي تم تكوينها خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي، ليسجل صافي تدفقات للداخل بقيمة ٧.٣ مليار دولار خلال الفترة يناير/يونيو من عام ٢٠٢٠، بينما شهد النصف الثاني من العام بداية رجوع المستثمرين الأجانب والذي استمر خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ لترتفع حصتهم من إجمالي أرصدة اذون الخزانة بالعملة المحلية إلى ٧٢.٦٪ في يونيو مقابل ٧.٨٪ في يونيو ٢٠٢٠، وليسجل صافي الأصول الأجنبية صافي تدفقات للداخل بقيمة ٢.٤ مليار دولار خلال الفترة يناير/يونيو من عام ٢٠٢١. نتيجة لذلك، ارتفعت نسبة السيولة بالعملة الأجنبية في يونيو ٢٠٢١ إلى ٧٣.٢٪ مقابل ٧٠.٣٪ في يونيو ٢٠٢٠، كما استقرت نسبة ودائع القطاع العالي بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع غير الحكومية بالعملة الأجنبية عند مستوى ٦٩٪ في يونيو ٢٠٢١، وكذلك نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية عند ٦٨.٨٪ في يونيو ٢٠٢١.

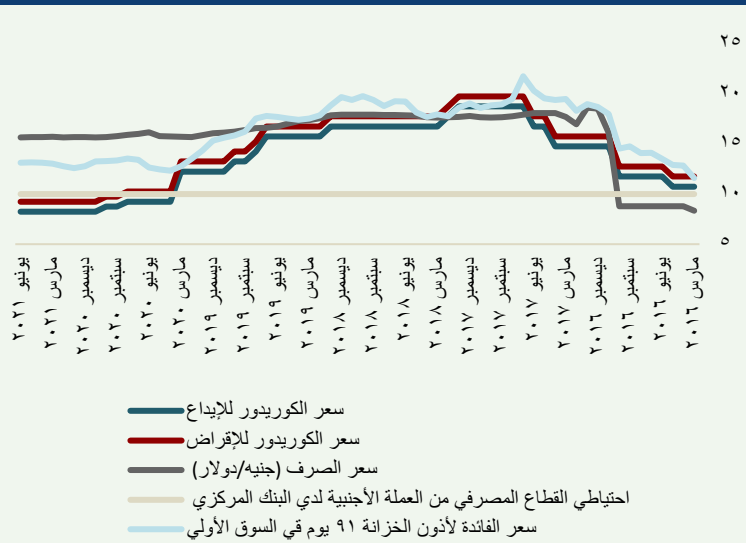
مؤشرات سيولة القطاع المصرفي بالعملة الأجنبية (%)



نسب القطاعات في أرصدة اذون الخزانة بالعملة المحلية (%)



أدوات السياسات الاقتصادية والاحترازية (%)

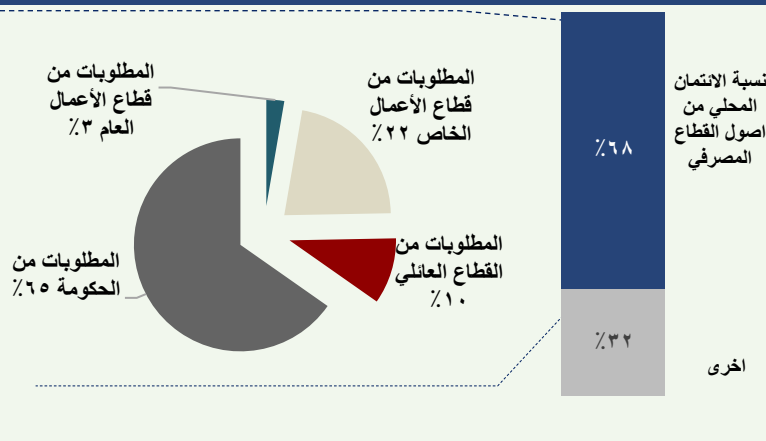


وقد دعم ذلك قدرة الحكومة المصرية على النفاذ إلى أسواق المال العالمية، حيث قامت بإصدار سندات دولية بمقدار ٣.٨ مليار دولار في فبراير ٢٠٢١ على ثلاثة شرائح، والتي تجاوز الاكتتاب فيها أربعة أضعاف الطرح - وقد ساعد ارتفاع الطلب العالمي على السندات المصرية في تخفيض العائد بمقدار ٣٧.٥ نقطة في كل شريحة - وذلك بالإضافة إلى إصدار بمقدار ٥ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠ عقب اندلاع الجائحة مباشرة. وقد نتج عن تلك المقومات الاقتصادية والمالية، واستمرار ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري - في ظل استقرار التصنيف الائتماني - وسيولة القطاع المصرفي بالعملة المحلية والأجنبية، استيعاب تبعات جائحة كورونا على موارد العملة الأجنبية، وهو ما أدى إلى استمرار الحفاظ على استقرار سعر الصرف وانخفاض مخاطر السوق للقطاع المصرفي، وعدم تكون مخاطر نظامية خاصة بتقلبات رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي عزز الاستقرار المالي دون لجوء السياسة الاحترازية الكلية لتفعيل أي من أدواتها^{١١}.

١١ تتمثل تلك الأدوات في خفض احتياطي القطاع المصرفي من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي - والذي استمر عند مستوى ١٠٪ - أو خفض نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية - والتي استمرت عند مستوى ١٠٠٪ - أو خفض نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية من قاعدة رأس المال - والتي استمرت عند مستوى ١٠٪ للعملة الواحدة و ٢٠٪ لجميع العملات - أو تطبيق إجراءات إدارة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانياً: بيئة الائتمان المحلي^{١٢}

الائتمان المحلي في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

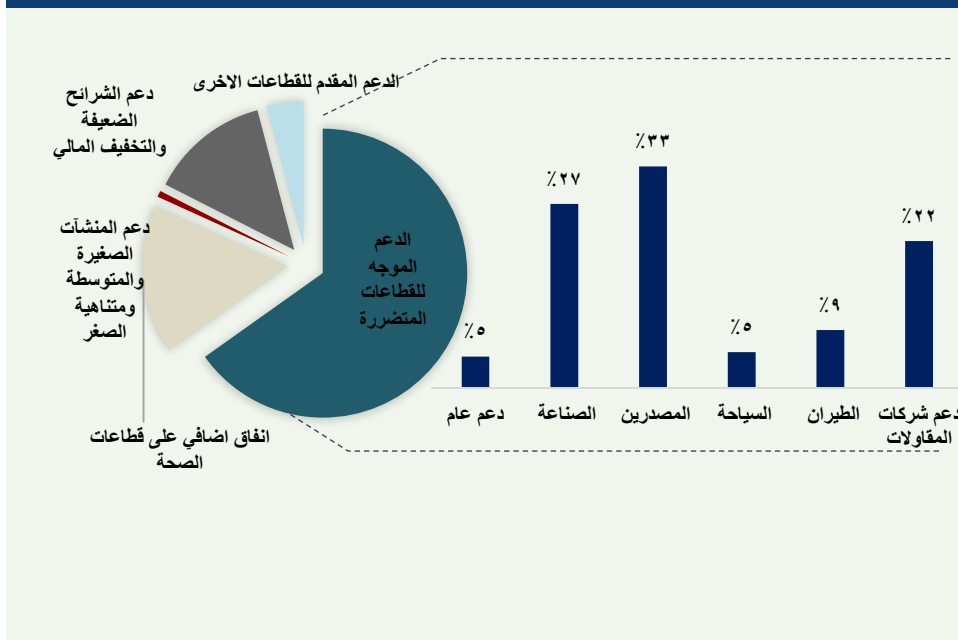


تمثل أصول القطاع المصرفي ٨٩.٨٪ من أصول النظام المالي في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما يمثل الائتمان المحلي حوالي ٦٨.٢٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في يونيو ٢٠٢١، ويتكون الائتمان المحلي من ائتمان حكومي ونسبته ٦٤.٩٪، وائتمان خاص - والذي يتمثل في قطاع الأعمال العام والخاص والقطاع العقاري - ونسبته ٣٥.١٪ في يونيو ٢٠٢١. وتعد دراسة الظروف الاقتصادية والمالية الكلية التي يتم منح الائتمان فيها عنصراً أساسياً في تحديد المخاطر الكلية التي يتعرض لها القطاع المصرفي وبالتالي جودة أصوله. وتتضمن هذه الدراسة قرارات السياسات الاقتصادية والاحترازية الكلية، وتحليل الظروف المحيطة بمنح الائتمان، وتحليل مستوى المديونية لأهم المقترضين، وتطورات أنشطتهم، وما لذلك من تأثير على احتمالية إخفاقهم، وتكون مخاطر نظامية تكون لها تبعات على استقرار القطاع المصرفي.

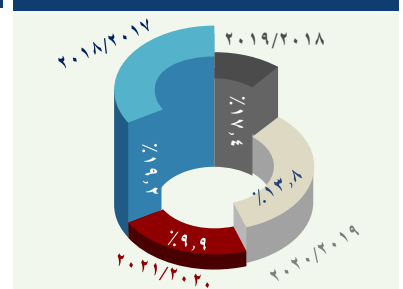
اتجاه السياسات الاقتصادية والاحترازية

هذا وقد ساهمت اتجاهات السياسات الاقتصادية والاحترازية منذ انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي في تهيئة بيئة الائتمان، حيث اتخذت السياسة النقدية اتجاهاً توسعياً مع تحسن الظروف الاقتصادية وانخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف، واستمرت في ذلك الاتجاه مع اندلاع جائحة كورونا - وحتى نوفمبر ٢٠٢٠ حيث تم تثبيت أسعار العائد - لتخفيف آثار الجائحة على قطاع الأعمال والقطاع العقاري، وهو ما ساهم في خفض تكلفة الاقتراض وبالتالي احتمالية الإخفاق، كما استمرت السياسة المالية في ضبط الأداء المالي الحكومي وهو ما مكنها من اتخاذ حزمة إجراءات تحفيزية لدعم العديد من القطاعات المتضررة من تداعيات الجائحة - بإجمالي ١٠٠ مليار جنيه خلال العامين الماليين ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢١/٢٠٢٠ - وذلك مع الاستمرار في تحقيق مستهدفاتها من فائض في الميزان الأولي وخفض العجز الكلي، كما اتجهت السياسة الاحترازية في ديسمبر ٢٠١٩ إلى رفع الحد الأقصى لنسبة إجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية ليصبح ٥٠٪ من مجموع الدخل الشهري متضمنة أقساط القروض العقارية عند نسبة ٤٠٪ من مجموع الدخل الشهري، كما قام البنك المركزي بإطلاق العديد من المبادرات للقطاع العقاري ولقطاع الأعمال بهدف تعزيز الوساطة المالية ودفع النمو الاقتصادي.

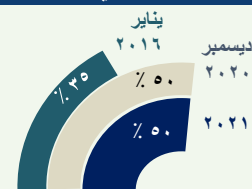
الدعم المقدم للقطاعات المتضررة من تبعات جائحة كورونا



متوسط سعر الفائدة للاقتراض لأقل من عام



نسبة الحد الأقصى لإجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية لإجمالي مجموع الدخل الشهري

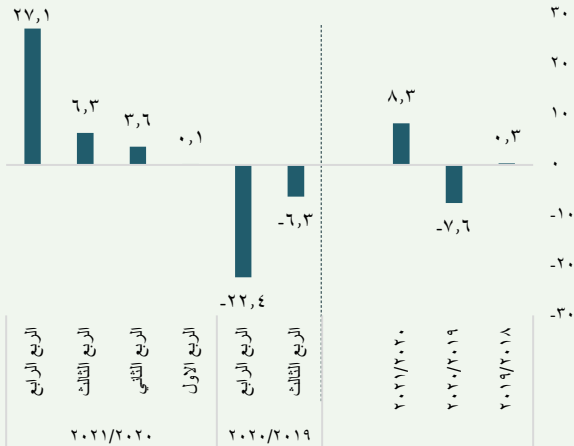


^{١٢} بيانات تطورات بيئة الائتمان مصدرها البنك المركزي، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. هذا وقد تم تحليل وفقاً للموقف في يونيو من كل عام، كما تم تحديد أثر تحرير سعر الصرف على كل معدلات النمو فيما يخص الائتمان المحلي من خلال استخدام سعر صرف ثابت، وذلك بهدف تحديد معدلات النمو للائتمان بدون تأثير تغيرات سعر الصرف.

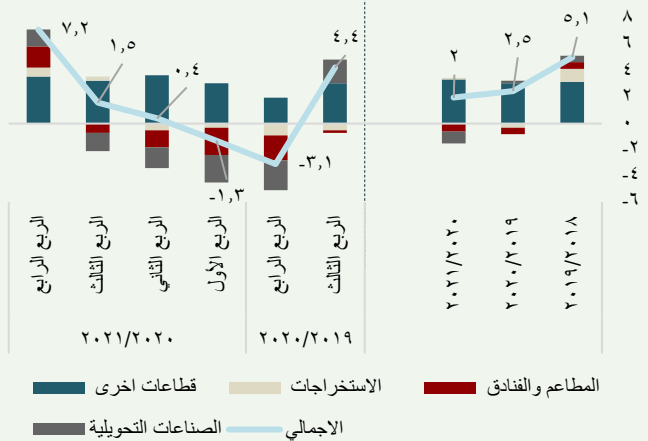
بيئة الائتمان الخاص - قطاع الاعمال

ساهم تنوع قطاعات الاقتصاد المصري في استمراره في تحقيق معدلات نمو موجبة - مدعوماً بقرارات السياسات الاقتصادية والاحترازية ومبادرات البنك المركزي لتخفيف حدة تبعات الجائحة على كافة قطاعات الأعمال وخاصة المتضررة منها - حيث استمرت العديد من القطاعات في تحقيق معدلات نمو موجبة مثل قطاعات الاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة والزراعة والتشييد والبناء، بينما تعافت القطاعات المتضررة كالسياحة والصناعات التحويلية بعد عام من اندلاع الجائحة. وقد انعكس هذا الأداء على مؤشر مديري المشتريات^{١٣} لمصر والذي تراجع بصورة مؤقتة بمعدل ٢٢.٤٪ خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ليبدأ التعافي السريع بداية من الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. وليسجل معدل نمو ٢٧.١٪ في الربع الرابع من نفس العام.

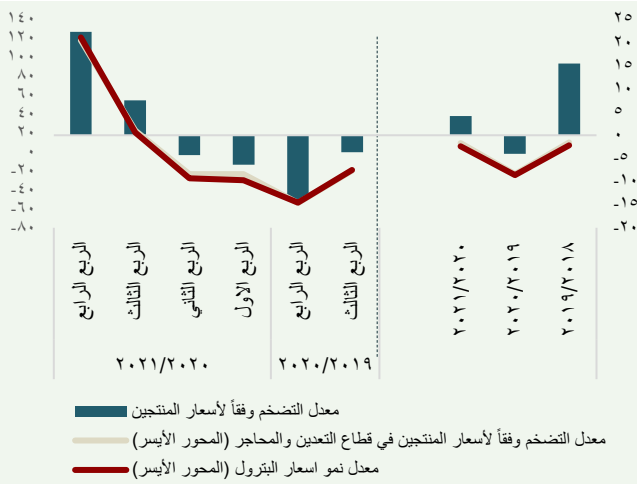
معدلات النمو السنوية لمؤشر مديري المشتريات



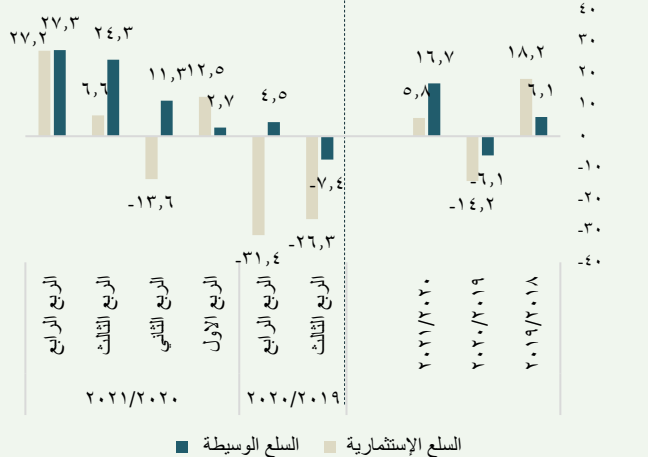
مساهمات القطاعات الاقتصادية في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج (%)



وقد اتخذت واردات السلع الوسيطة نمطاً مماثلاً للتعافي، بينما سجلت واردات السلع الاستثمارية انخفاضاً بمعدل ٣١٪ خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ثم عاودت الارتفاع بشكل متذبذب لتسجل معدل نمو ٢٧٪ في الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. أما على صعيد أسعار مستلزمات الإنتاج، فقد سجل الرقم القياسي لأسعار المنتجين^{١٤} انخفاضاً خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية إلا أنه عاود ليسجل ارتفاعاً بدءاً من الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ مع ارتفاع أسعار السلع وأهمها النفط وبعض المعادن.

معدل التضخم السنوي العام لأسعار المنتجين ومعدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين في قطاع التعدين والمحاجر^{١٤} ومعدل النمو لأسعار البترول (%)

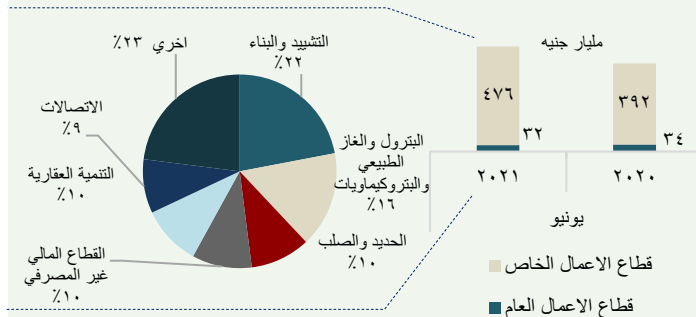
معدلات النمو السنوية لواردات السلع الوسيطة والاستثمارية (%)



١٣ هو مؤشر اقتصادي شهري يتم حسابه من مسح ٤٠٠ شركة قطاع خاص غير منتجة للنفط وتشمل قطاع الصناعة والتشييد وقطاع الخدمات وقطاع البيع بالتجزئة والجملة، ويتم حسابه كمتوسط مرجح لخمس مؤشرات فرعية كالآتي: طلبات جديدة (٢٠٪)، وإنتاج (٢٥٪)، وتشغيل (٢٠٪)، ومواعيد التسليم (١٥٪)، ومخزون من السلع المشتراة (١٠٪).

١٤ بيانات الرقم القياسي لأسعار المنتجين وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

تحليل القطاعات الاقتصادية الرئيسية الممولة من القطاع المصرفي على مستوى أكبر مائة عميل مقترض



بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر مائة عميل مقترض (لقطاع الاعمال العام وقطاع الأعمال الخاص) ٥٠٧.٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢١، بمعدل نمو ١٩٪ مقارنة بالعام السابق. وتتركز تلك التسهيلات الائتمانية في ١٦ قطاع اقتصادي، يتصدرها أربعة قطاعات بنسبة ٥٨٪:

- ١- قطاع التشييد والبناء بنسبة ٢٢٪،
- ٢- قطاع البترول والغاز والبتروكيماويات بنسبة ١٦.٢٪،
- ٣- قطاع الحديد والصلب بنسبة ١٠.٣٥٪،
- ٤- قطاع التنمية العقارية بنسبة ٩.٥٪.

قطاع البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات

يستحوذ القطاع على ١٦.٢٪ من إجمالي محفظة التسهيلات في يونيو ٢٠٢١، والتي تراجعت بنسبة ٣٪ مقارنة بـ يونيو ٢٠٢٠.

أهم التحديات التي واجهت القطاع:

تراجع الأداء المالي لشركات القطاع خلال ٢٠٢٠ عقب تبعات الازمة تائراً بحالة عدم الاستقرار لأسعار النفط والغاز الطبيعي العالمية، والتي أثرت على معدلات الطلب نتيجة الاغلاقات والإجراءات الاحترازية في مختلف الدول.

بدء تعافي الطلب على النفط تدريجياً بعد قرارات منظمة أوبك بخفض الإنتاج في مايو ٢٠٢٠، لتعاود أسعار النفط ارتفاعها بداية من يونيو ٢٠٢٠، وتستمر في الزيادة ليصل سعر خام برنت في يونيو ٢٠٢١ إلى ٧١.٦٣ دولار للبرميل.

الفرص المتاحة للقطاع:

توجهات الحكومة بتحديث قطاعي البترول والغاز والتعدين، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية مما يسهم في استدامة معدلات النمو وزيادة القدرات الإنتاجية للقطاع، خاصة من خلال مشروعات الطاقة التكريرية الجديدة مثل مشروع مسطرد وميدور للتكرير.

قطاع التشييد والبناء

يستحوذ القطاع على ٢٢٪ من إجمالي محفظة التسهيلات في يونيو ٢٠٢١، بمعدل زيادة ٤٦٪ مقارنة بـ يونيو ٢٠٢٠.

أهم التحديات التي واجهت القطاع:

انخفاض الطلب على مواد البناء إثر جائحة كورونا نتيجة تباطؤ عمليات الإنتاج الناتجة عن إغلاق المصانع وتخفيف العمالة. تراجع الاستهلاك أثناء الجائحة نتيجة لإغلاق مواقع العمل بالمشروعات، وقرار وقف منح تراخيص البناء، وتراجع عمليات شراء العقارات.

الفرص المتاحة للقطاع:

منذ بدايات ٢٠٢١، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار مواد البناء ارتفاعاً متتالياً، إلا أن قطاع التشييد والبناء شهد نمواً وتعافياً ملحوظاً بعد انتشار جائحة كورونا، مدفوعاً بالآتي:

- جهود الدولة من خلال مشروعات البنية التحتية والمدن الجديدة والطرق وغيرها.
- السياسات التحفيزية من قبل الحكومة والبنك المركزي من خلال السماح للشركات بالاستفادة من مبادرة القطاع الصناعي بفائدة ٨٪.
- اصدار قانون التراخيص الجديدة وقانون التسجيل العقاري، وقرار وقف طرح الأراضي للأفراد بالمدن الجديدة واقتصارها على المطورين العقاريين.
- اتجاه الدولة لتصدير المقاولات المصرية من خلال مبادرة اعمار غزة التي

قطاع التنمية العقارية

يستحوذ القطاع على ٩.٥٪ من إجمالي محفظة التسهيلات في يونيو ٢٠٢١، بمعدل زيادة ٥٦٪ مقارنة بـ يونيو ٢٠٢٠.

أهم التحديات التي واجهت القطاع:

واجه السوق العقاري تباطؤ في مستوى المبيعات في عام ٢٠٢٠، نتيجة لائحة كورونا، وبالترزامن مع فتح الحكومة ملف المخالفات والبناء العشوائي. أدى ذلك لتراجع الأداء المالي للشركات بالقطاع وتراجع معدلات السيولة والتدفقات النقدية.

الفرص المتاحة للقطاع:

ساهمت قرارات خفض أسعار الفائدة في وضع الاصول العقارية كملاذ آمن للاستثمار، مما يعزز الطلب عليها من قبل المستثمرين المحليين والمصريين العاملين بالخارج، والذي يتنامى مدفوعاً بالمشروعات التنموية والعمرانية التي تنبأها الدولة. ومن المتوقع حدوث انتعاش للقطاع بعد إطلاق البنك المركزي مبادرة التمويل العقاري في يوليو ٢٠٢١ بتخصيص ١٠٠ مليار جنيه لتمويل شراء الوحدات السكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص ٣٪ لمدة تصل الي ٣٠ عاماً.

قطاع الحديد والصلب

يستحوذ القطاع على ١٠.٤٪ من إجمالي محفظة التسهيلات في يونيو ٢٠٢١، بمعدل زيادة ٢٠.٨٪ مقارنة بـ يونيو ٢٠٢٠.

أهم التحديات التي واجهت القطاع:

ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام (خام الحديد والخردة)، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الغاز الطبيعي والكهرباء. تراكم المخزون بشكل كبير مما أثر سلباً على الأداء المالي للشركات وتراجع مؤشرات الربحية، وتكبد بعضها خسائر كبيرة. بالتزامن مع قرار وقف تراخيص البناء في ابريل ٢٠٢٠ لمدة ٦ أشهر، اضطرت الشركات إلى خفض انتاجيتها وتوقف عدد منها عن العمل.

الفرص المتاحة للقطاع:

- قرار الحكومة المصرية بخفض أسعار الكهرباء بقيمة ١٠ قروش /ك.وس، وخفض أسعار الغاز خلال الأزمة إلى ٤.٥ دولار/مليون وحدة حرارية، والتي ارتفعت حالياً لتصل إلى ٥.٧٥ دولار/مليون وحدة حرارية.
- مبادرة القطاع الصناعي لمنح القروض والتسهيلات بفائدة ٨٪.
- تحفيز الطلب مرة أخرى من خلال المشروعات القومية التي تقوم بها الدولة.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الأغذية والمشروبات

شهدت محفظة التسهيلات الممنوحة للشركات العاملة في هذه القطاعات زيادة كبيرة بنحو ٦٦.٢٪ لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و٥٪ لقطاع الأغذية والمشروبات في يونيو ٢٠٢١ مقارنة بنفس الفترة في العام السابق.

حملت الجائحة في طياتها فرص جيدة للنمو لتلك القطاعات وكان لها مردود إيجابي على أداء الشركات العاملة بها، وقد انعكس ذلك بصورة خاصة على أداء القطاع التكنولوجي، حيث ساهم الإغلاق الاقتصادي وسياسات التباعد الاجتماعي في الاعتماد الشديد على التكنولوجيا وشبكة الانترنت وتطبيقات التسوق من خلال الانترنت والدفع الإلكتروني.

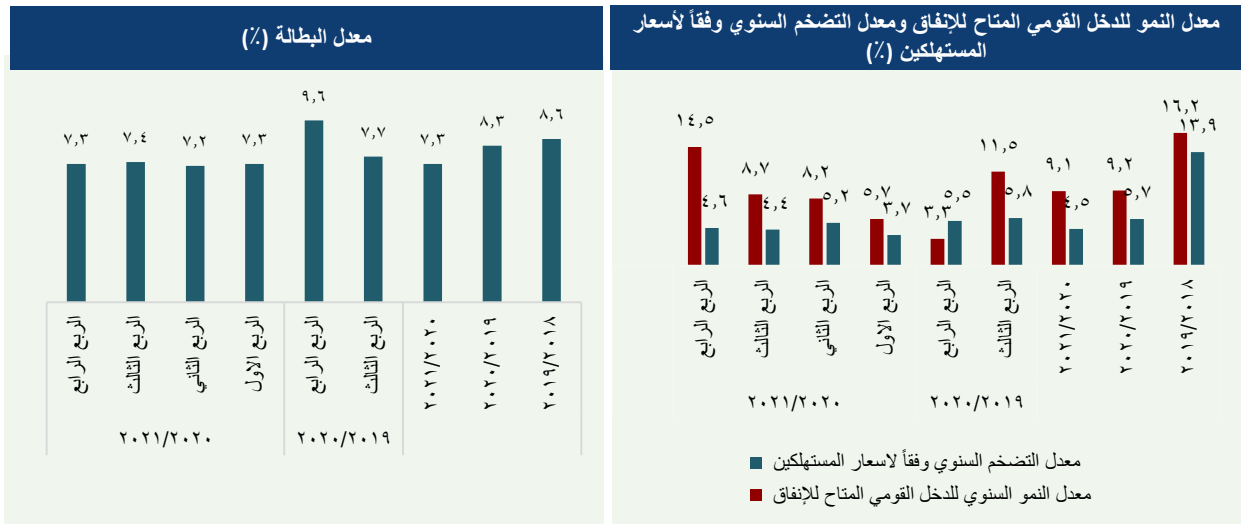
القطاع المالي غير المصرفي

شهدت محفظة التسهيلات الممنوحة للشركات العاملة بالقطاع (الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي والتمويل متناهي الصغر) زيادة بنحو ٢٧.٢٪ في يونيو ٢٠٢١ مقارنة بـ يونيو ٢٠٢٠.

وذلك تزامناً مع احتفاظ قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بنفس مستوي الأداء خلال عام ٢٠٢٠ - رغم تبعات جائحة كورونا - لتشهد بعض الأنشطة تطور عن أداء عام ٢٠١٩، وذلك بخلاف سوق رأس المال والذي كان الأكثر تأثراً بالجائحة.

بيئة الائتمان الخاص - القطاع العائلي

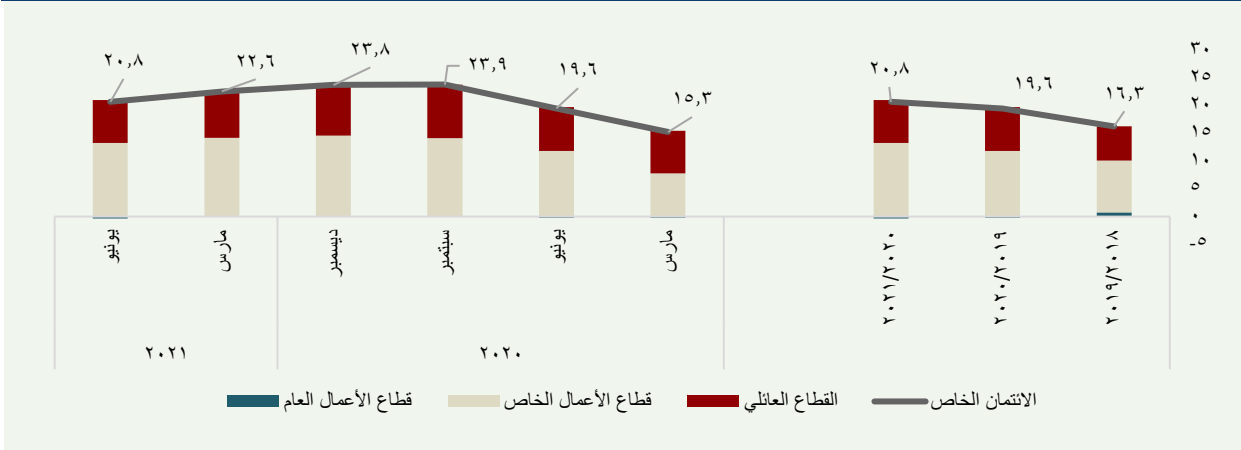
أدى نجاح السياسات الاقتصادية التي دعمت القوة الشرائية للقطاع العائلي وذلك من خلال انخفاض معدل التضخم والبطالة تزامناً مع استقرار سعر الصرف، وهو ما أدى إلى ارتفاع الدخل القومي المتاح للإنفاق^{١٥} بمعدلات حقيقية موجبة بلغت نحو ١٠٪ في الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، كما أدى استمرار نسبة الحد الأقصى لإجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية لإجمالي مجموع الدخل الشهري عند مستوى ٥٠٪ تزامناً مع انخفاض أسعار الفائدة إلى دعم قدرة القطاع العائلي للحصول على قدر أكبر من الائتمان، مدعوماً بمبادرات البنك المركزي للتمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل. وكانت هذه السياسات والمبادرات بمثابة إجراءات استباقية والتي ساهمت في احتواء تبعات الجائحة، حيث استمر الاستهلاك العائلي في تحقيق معدلات نمو موجبة، وكان المحرك الرئيسي لدفع النمو الاقتصادي وتعافيه السريع خلال العام الأول من اندلاع الجائحة.



تطورات الائتمان الخاص

وقد انعكس التحسن في الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بقطاع الأعمال والقطاع العائلي على معدل نمو الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، والذي اتخذ مساراً صعودياً خلال الفترة من مارس إلى سبتمبر ٢٠٢٠ - مدفوعاً بارتفاع الائتمان الموجه إلى قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلي - وذلك بالتزامن مع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي^{١٦} ليسجل سالب ١,٧٪ خلال الربع ابريل/يونيو ٢٠٢٠ متأثراً بالتبعات الأولى لجائحة كورونا من تراجع الاستثمارات والصادرات، مع ارتفاع الاستهلاك العائلي وانخفاض الواردات وهما ما دفعاً النمو في الربع التالي. واتخذ معدل نمو الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص مساراً نزولياً طفيفاً خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٠ إلى يونيو ٢٠٢١ مع استقراره عند مستويات مرتفعة ليسجل ٢٠,٨٪ في يونيو ٢٠٢١، وذلك بالتوازي مع استمرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مسار التعافي ليبلغ ٧,٧٪ في الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، وذلك مع انحسار تأثير تداعيات الموجة الأولى على الاستثمارات والصادرات واستمرار الاستهلاك العائلي في تحقيق معدلات نمو موجبة.

معدلات النمو السنوية للائتمان الخاص ومساهمات قطاعاته (%)



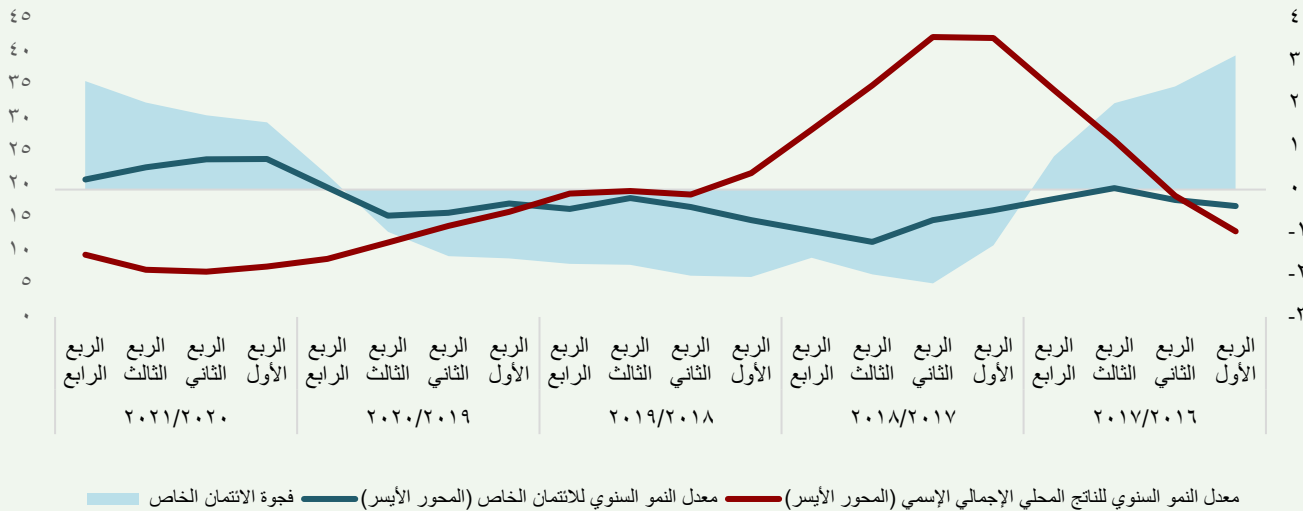
^{١٥} تم حسابه من خلال اضافة كل من صافي الحساب الاستثماري في ميزان المدفوعات وإجمالي التحويلات الجارية والراسمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بأسعار السوق.

^{١٦} تم حسابه من خلال طرح معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين من معدل نمو الدخل القومي الاسمي المتاح للإنفاق.

^{١٧} بأسعار السوق.

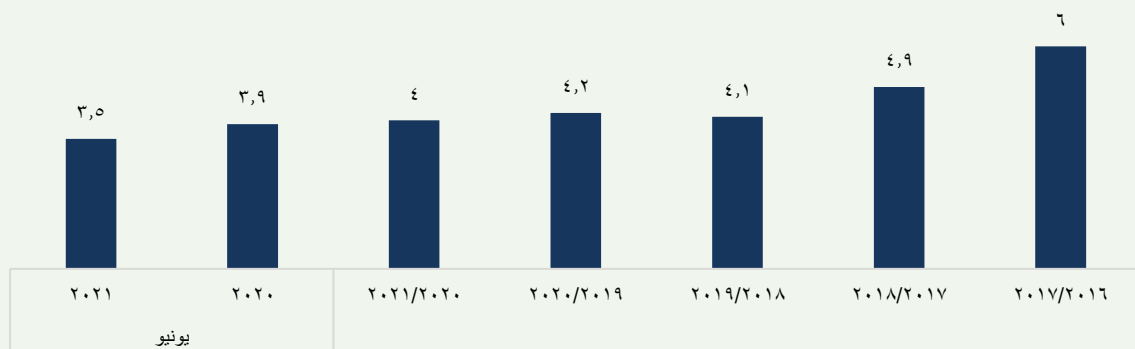
سجلت فجوة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي^{١٨} ٢.٦٪ في يونيو ٢٠٢١، حيث اتخذ معدل نمو الائتمان الخاص اتجاهًا صعوديًا منذ مارس ٢٠٢٠ ليسجل ٢.٨٪ في يونيو ٢٠٢١ - مدفوعاً في الأساس من قطاع الأعمال الخاص والذي سجل فجوة ائتمانه ٢٪ والقطاع العقاري والذي سجل فجوة ائتمانه ٠.٧٪، بينما سجل قطاع الأعمال العام فجوة سالبة بقيمة ٠.٢٪ - بينما اتخذ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي اتجاهًا نزولياً ليسجل ٩.٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ نتيجة تباطؤ معدل النمو الحقيقي وانخفاض معدلات التضخم.

فجوة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الاسمي مع معدلات النمو السنوية للائتمان الخاص وللناتج المحلي الإجمالي الاسمي (٪)



هذا وقد تزامنت الفجوة الموجبة للائتمان الخاص مع تحسن جودة أصول القطاع المصرفي التي تم توظيفها في الائتمان الممنوح للقطاع، حيث انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض إلى ٣.٥٪ في يونيو ٢٠٢١ مقابل ٣.٩٪ في يونيو ٢٠٢٠ - كما انخفضت نسبة قروض المؤسسات غير المنتظمة إلى ٢.٥٪ في يونيو ٢٠٢١ مقابل ٣.١٪ في يونيو ٢٠٢٠، بينما ارتفعت نسبة القروض الاستهلاكية غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إلى ٤.٣٪ مقابل ٣.٨٪ - وذلك مع استمرار نسبة قروض القطاع الخاص إلى ودائعه عند مستوى منخفض لتسجل ٣.٨٪ في يونيو ٢٠٢١، مما يشير إلى أن السياسة النقدية التوسعية والمبادرات التي أطلقها البنك المركزي قد ساهمت في دعم بيئة الائتمان وذلك دون الإسراف في المخاطرة، أو تكون مخاطر نظامية خاصة بإخفاق المقرضين والتي قد تهدد الاستقرار المالي.

نسبة القروض غير المنتظمة (٪)

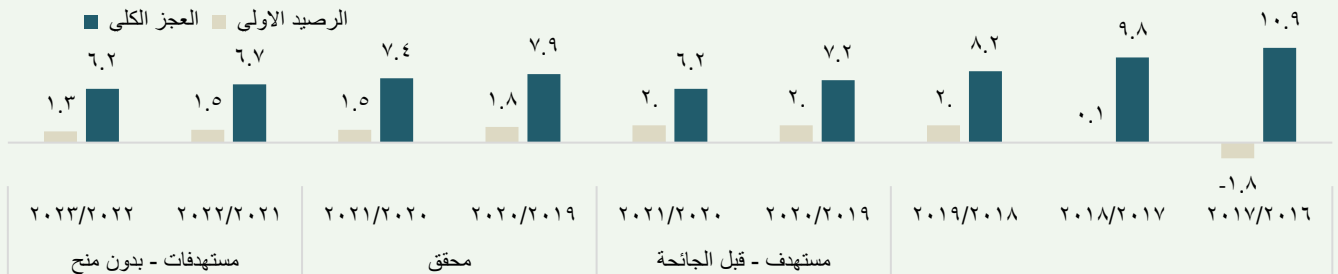


١٨ تحسب النسبة بقسمة الائتمان الممنوح للقطاع إلى مجموع آخر أربع أرباع من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

الائتمان الحكومي

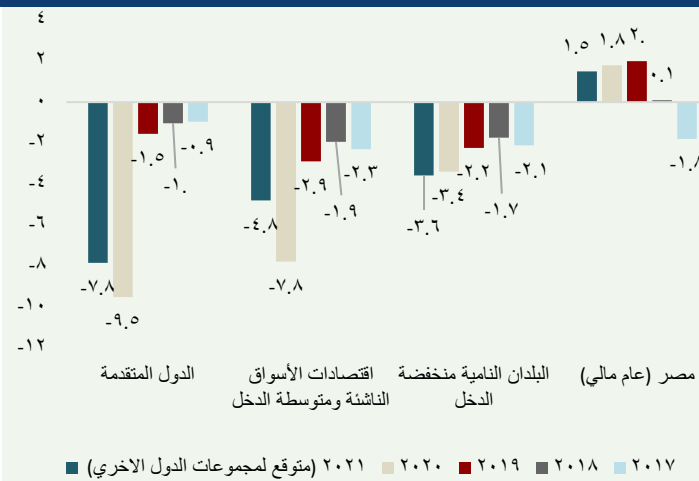
يمثل الائتمان الحكومي ٦٤.٩٪ من إجمالي الائتمان المحلي في يونيو ٢٠٢١، كما تستحوذ استثمارات القطاع المصرفي (بخلاف البنك المركزي) في أدوات الدين الحكومي على ٣٤.٤٪ من أصوله في يونيو ٢٠٢١ مقابل ٣٩٪ في يونيو ٢٠٢٠، وهو ما قد يعرض القطاع المصرفي لمخاطر نظامية حال حدوث اختلالات في الأداء المالي الحكومي، إلا أن احتمالية تكون تلك المخاطر تعد منخفضة، نظراً لاستمرار تحسن أداء المالية العامة، وكذلك اتجاه السياسة المالية لتنويع مصادر التمويل بين الأسواق المحلية والخارجية، مما أدى الي انخفاض نصيب الأوراق المالية الحكومية من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

مؤشرات المالية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)

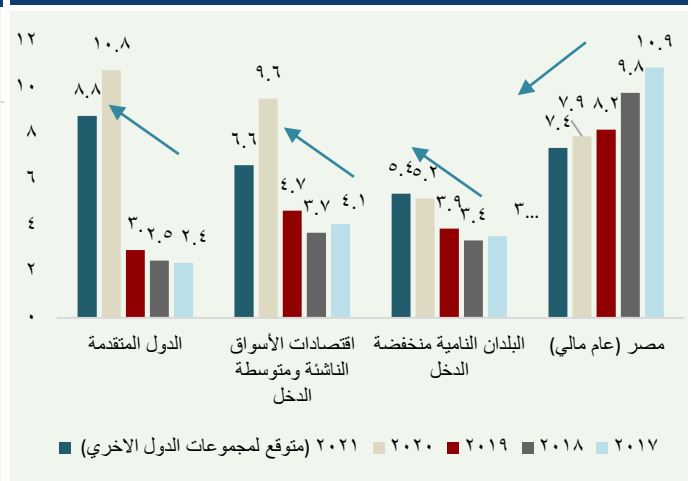


قامت السياسة المالية باتخاذ حزمة من الإجراءات لتخفيف حدة تأثير تبعات الجائحة علي القطاعات المتضررة، وذلك مع الاستمرار في تحقيق مؤشرات أداء جيدة في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ من فائض في الرصيد الأولي، وخفض للعجز الكلي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - مقارنة بالاقتصادات المتقدمة والناشئة ومنخفضة الدخل والتي سجلت تراجعاً في أداءها المالي - ومن المتوقع استمرار تحسن مؤشرات أداء المالية العامة في الأعوام المالية القادمة.

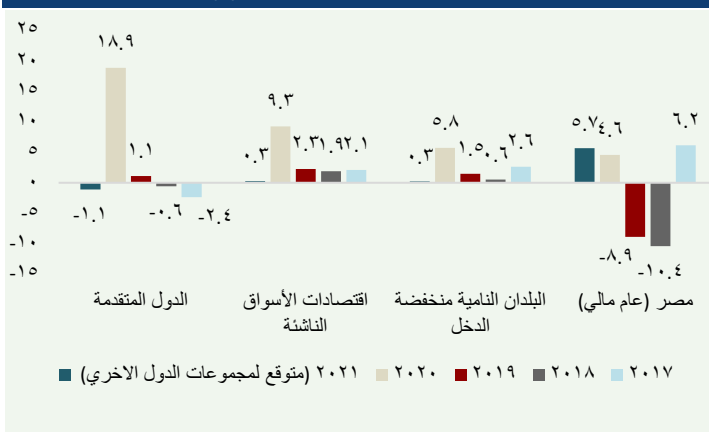
استمرار تحقيق فائض في الرصيد الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة والناشئة ومنخفضة الدخل (%)



استمرار تحسن العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة والناشئة ومنخفضة الدخل (%)

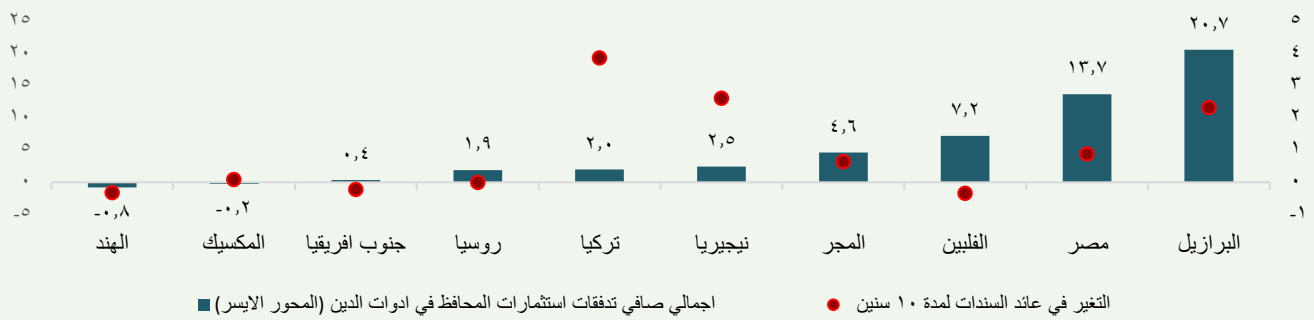


التغير في نسبة دين الحكومة العامة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة والناشئة ومنخفضة الدخل (%)

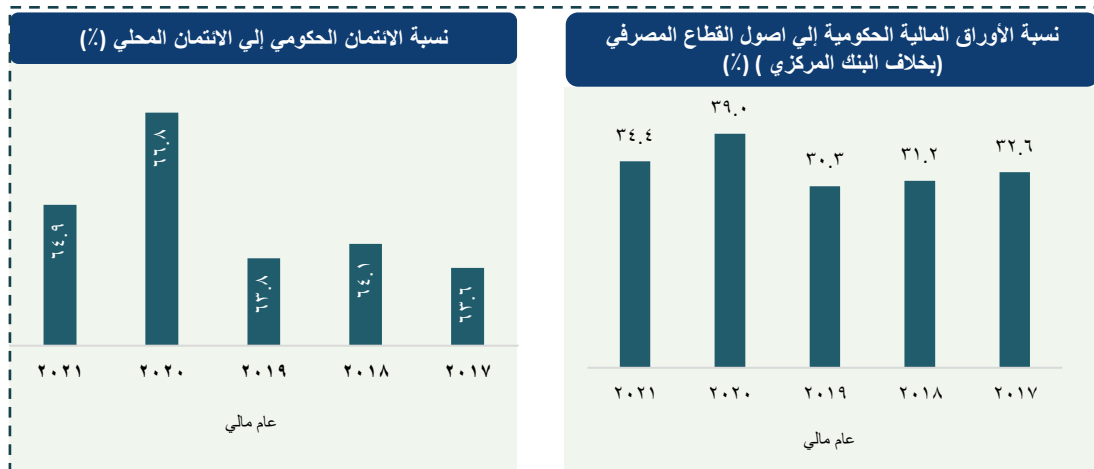
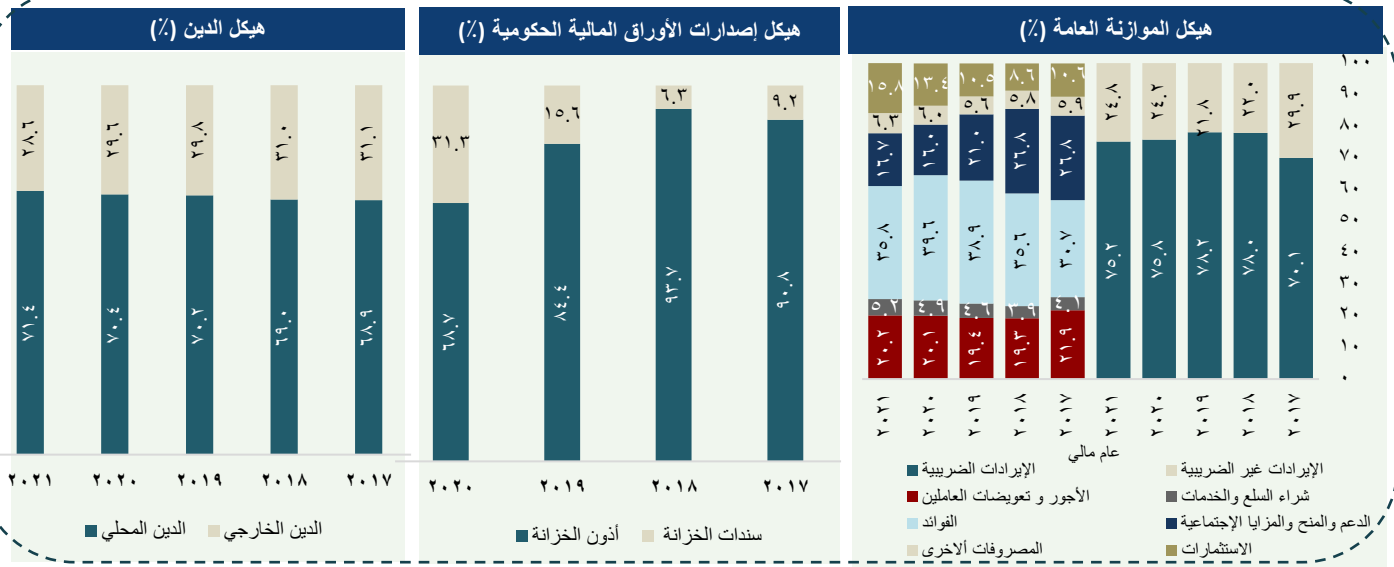


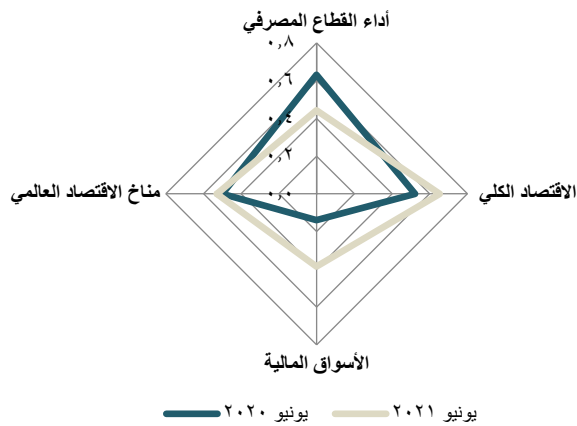
علي الجانب الاخر، أدت تداعيات الجائحة الي ارتفاع دين الحكومة العامة بنسبة ٤.٦٪ و ٥.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العامين الماليين ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢١/٢٠٢٠ علي التوالي - وذلك بعد نجاح المالية العامة في وضعه علي مسار تنازلي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ - بينما كان للجائحة تأثير أكبر علي اقتصادات الأسواق الناشئة والدول المتقدمة خلال عام ٢٠٢٠. كما تعتبر مصر من بين الدول التي شهدت عودة للاستثمارات الاجنبية في استثمارات محافظ أدوات الدين دون أن تشهد ارتفاعاً كبيراً في أسعار العائد مقارنة بالأسواق الناشئة، وذلك خلال الفترة من ابريل ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢١ .

إجمالي صافي تدفقات استثمارات المحافظ في أدوات الدين (مليار دولار) والتغير في عائد السندات لمدة ١٠ سنين لمجموعة من الأسواق الناشئة (%)



وبالإضافة إلى استمرار إجراءات الضبط المالي، اتجهت السياسة المالية إلى تطويل آجال الدين - من خلال زيادة إصدار السندات - بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل بين الأسواق المحلية والخارجية - مما أدى إلى انخفاض الأوراق المالية الحكومية كنسبة من أصول القطاع المصرفي (بخلاف البنك المركزي) إلى ٣٤.٤٪ في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بنسبة ٣٩٪ في العام السابق، وبالتالي تعد احتمالية تكون المخاطر النظامية الخاصة باضطرابات أداء المالية العامة منخفضة.



ثالثاً: مؤشر الاستقرار المالي^{١٩}

شهد مؤشر الاستقرار المالي في يونيو ٢٠٢١ ارتفاعاً طفيفاً ليسجل ٠.٥١ مقابل ٠.٤٩ في يونيو ٢٠٢٠، وذلك انعكاساً للإجراءات والحزم التحفيزية التي اتخذتها السياسات الاقتصادية والاحترازية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادات والأسواق المالية المحلية والعالمية.

الاقتصاد الكلي

ارتفع مؤشر الاقتصاد الكلي نتيجة ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وانخفاض كل من معدل التضخم والعجز الكلي للموازنة العامة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. على الجانب الآخر تأثرت بعض المؤشرات بمقدار طفيف، حيث ارتفعت نسبة عجز ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وانخفض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل.

الأسواق المالية

ارتفع مؤشر الأسواق المالية نتيجة ارتفاع مضاعف الربحية وانخفاض كل من نسبة تقلبات العائد للبورصة المصرية ومؤشر مبادلة مخاطر الائتمان، وكذلك ارتفعت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

أداء القطاع المصرفي

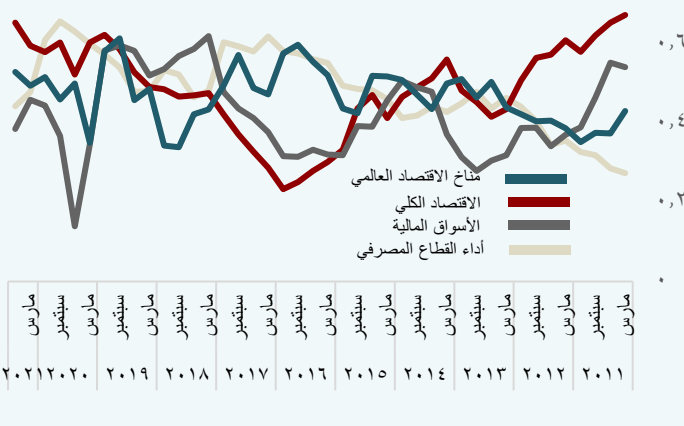
انخفض مؤشر أداء القطاع المصرفي نتيجة انخفاض كل من صافي الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية، ومعدل كفاية رأس المال، ونسبة السيولة بالعملة المحلية، ونسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة، وكذلك ارتفاع نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط - مع استمرار تخطي هذه المؤشرات للنسب الرقابية والاسترشادية بصورة كافية - وحد من ذلك الانخفاض تحسن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض وكذلك ارتفاع نسبة السيولة بالعملة الأجنبية.

مناخ الاقتصاد العالمي

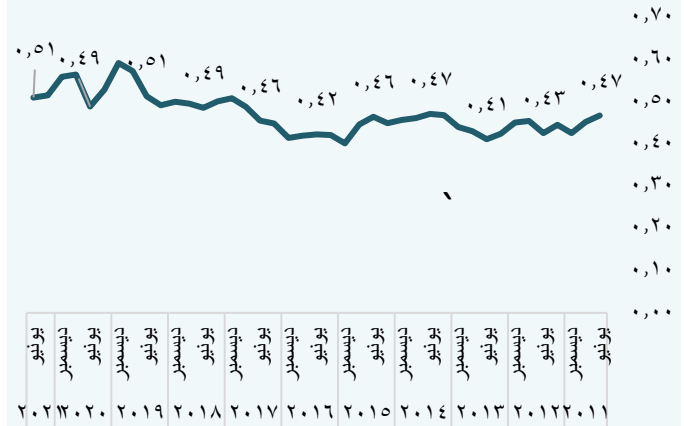
ارتفع مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي نتيجة تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي، بينما ارتفعت معدلات التضخم عالمياً.

المؤشرات الفرعية

تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي



مؤشر الاستقرار المالي



١٩ تم بناء المؤشر كمقياس كمي مركب باستخدام مجموعة واسعة من المتغيرات (٢١ متغير) والتي تندرج تحت أربعة مؤشرات فرعية تعكس أداء القطاع المصرفي، وظروف الاقتصاد الكلي، وتطور الأسواق المالية ومناخ الاقتصاد العالمي، ويتضمن المؤشر الفرعي لأداء القطاع المصرفي معدل كفاية رأس المال، ونسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة التغطية للقروض غير المنتظمة، ونسب السيولة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية، ونسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط، ونسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين، ونسبة التركيز في جانب الأصول لأكثر ٥ بنوك، ويتضمن المؤشر الفرعي للاقتصاد الكلي معدل نمو الاقتصاد المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم العام، ونسبة كل من الائتمان الخاص، وعجز الموازنة، والدين العام المحلي وميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ونسبة صافي الاحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي قصير الأجل، ويتضمن المؤشر الفرعي لتطور الأسواق المالية نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ونسبة تقلبات العائد للبورصة المصرية، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم، ومؤشر مبادلة مخاطر الائتمان. ويتضمن المؤشر الفرعي لمناخ الاقتصاد العالمي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم للشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر (الإمارات العربية المتحدة، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، والسعودية، وألمانيا، وسويسرا، وفرنسا، وإيطاليا، وروسيا).

مقدمة



استطاع القطاع المصرفي المصري التعامل مع تداعيات جائحة كورونا بكفاءة، وساهم في الحد من تأثيراتها السلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بفضل تمتعه بمستوى مرتفع من الملاءة المالية ووفرة في السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، وكذلك تطبيقه لحزمة من الإجراءات الاستباقية والاحترازية المناسبة، من حيث توقيت وطبيعة الإجراءات المتخذة، والتي ساهمت في التخفيف من تداعيات الأزمة وتوفير السيولة اللازمة لمساندة عملاء البنوك واستمرار النشاط الاقتصادي.

حيث اتخذ البنك المركزي حزمة من الإجراءات الاحترازية، والتي تضمنت مساندة العملاء المتضررين من الأزمة وتقديم جزم للتحفيز، وتوفير ضمانات للانتماء، والحفاظ على سيولة كافية في النظام المصرفي، والحفاظ على استمرارية العمليات المصرفية وسير العمل في البنوك، وضمان استمرارية عمل نظم الدفع بكفاءة وفاعلية وأمان لتدقيق الاموال واجراء التسويات بين البنوك داخلياً وخارجياً، وقد أتت هذه الإجراءات بثمارها فيما يلي:

استقرار القطاع المصرفي واستمراره في أداء دوره بكفاءة وفاعلية منذ بداية الأزمة، مع احتفاظه بمؤشرات سلامة مالية مرتفعة تفوق الحدود الرقابية، بالإضافة إلى الالتزام بتطبيق تعليمات البنك المركزي المنظمة لكافة أنشطة العمل المصرفي، وهو ما أدى إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

استمرار مساندة القطاعات الاقتصادية في المجالات المختلفة، والتي استمرت في أداء أعمالها بصورة منتظمة مع عدم تخفيض حجم العمالة لديها، وعودة هذه القطاعات والأفراد إلى سداد القروض بصورة منتظمة بعد فترة تأجيل السداد التي استمرت ستة أشهر.

تطور حجم محفظة الائتمان وحافظ استثمارات البنوك بمعدلات النمو المعتادة، مع وفرة السيولة بالقطاع المصرفي وتحقيقه لمعدلات نمو في الأصول، وتدعيم ذاتي لقواعده الرأسمالية كنتيجة للتحسين المستمر في إدارة الأصول، والالتزام والاستفادة من نظمه المتطورة في إدارة المخاطر، وتطبيقه لأفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المصرفية.

الاستمرار في تنفيذ خطة الشمول المالي والاستمرار في استهداف فئات جديدة من الأفراد والشركات للاستفادة من خدمات القطاع المصرفي وتشجيع جانب الطلب على مستوى الاقتصاد الكلي.

تقديم البنوك للمنتجات والخدمات الرقمية والاستفادة من التكنولوجيا المالية لخدمة العملاء، وذلك اعتماداً على النظم البنكية التي تم تحديثها في الفترة القصيرة الماضية وتماشياً مع المستجدات في الصناعة المصرفية العالمية.

التزايد المستمر لثقة الأفراد والقطاعات المختلفة في القطاع المصرفي، والذي انعكس في زيادة الودائع والاعتماد على القطاع في توفير التمويل والسيولة اللازمة للمشروعات والشركات، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

هذا وقد أشادت المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني بمجموعة القرارات والتدابير التي اتخذها البنك المركزي خلال اندلاع الجائحة، وأنها ساهمت في تعزيز قوة الاقتصاد المصري والتخفيف من آثار تداعيات جائحة كورونا، مشيرة إلى تمتع القطاع المصرفي بملاءة جيدة ووفرة في السيولة، مع استمرار البنك المركزي في متابعته للتحديات المختلفة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية التي يطبقها بالاعتماد على نظم الإنذار المبكر واختبارات الضغوط التي تتم بصورة دورية، وذلك لضمان استمرار الملاءة المالية ووفرة السيولة لدى البنوك استعداداً لمواجهة أية أزمات أو مخاطر محتملة.

الشركات والقطاع العالمي

القطاع العالمي

الشركات

مد مبادرة تأجيل استحقاقات الشركات العاملة في قطاع السياحة

مد فترة سريان مبادرة دعم قطاع السياحة لمدة عام إضافي لتنتهي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢، يتم خلالها قبول أية طلبات تأجيل لاستحقاقات البنوك لمدة حدها الأقصى ٣ سنوات، بحيث يتم ترحيل جميع الاستحقاقات القائمة (عن تسهيلات طويلة الأجل و/ أو قصيرة الأجل و/ أو الجاري المدين)، فضلا عن رسملة عائد التسهيلات على أصل الدين وعدم حساب فوائد تأخير على الأقساط المؤجلة لمدة ٣ سنوات بحد أقصى. كما تم مد فترة سريان مبادرة قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة عام لتنتهي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢، يتم خلالها السماح للبنوك بإمكانية ترحيل استحقاقات عملاء القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي لمدة ٦ أشهر إضافية من تاريخ استحقاقها وذلك للعملاء - المنتظمين فقط وفقاً لمركز ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ - العاملين بقطاع السياحة مع عدم احتساب فوائد تأخير عن تلك الفترة، وإمكانية تأجيل استحقاقات العملاء السابق استفادتهم من المبادرة منذ صدورهما في ٧ ديسمبر ٢٠١٥.

٢٣ ديسمبر ٢٠٢١

مبادرة إحلال المركبات (الملاكي، الأجرة، الميكروباص)

اتاحة مبلغ ١٥ مليار جنيه عن طريق البنوك بسعر عائد ٣٪ (عائد مقطوع)، يُستخدم في منح قروض للأفراد الراغبين في إحلال المركبات لتعمل بالوقود المزوج، حيث تتراوح مدة القرض من ٧ إلى ١٠ سنوات بأقساط شهرية متساوية، كما قام البنك المركزي بإصدار تعهد بقيمة ١٥ مليار جنيه مصري - على شرائح - لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان كمظلة لضمان أرصدة الضمانات الصادرة من الشركة لصالح البنوك، على أن تقوم الشركة بموجب هذا التعهد بتغطية نسبة ٨٠٪ من المخاطر المصاحبة لتمويل الأفراد ضمن المبادرة، وتتحمل البنوك النسبة المتبقية (٢٠٪).

٢٠ يناير ٢٠٢١

مد فترة العمل بمبادرتي العملاء المتشربين من الأشخاص الاعتبارية وكذلك الشركات العاملة في قطاع السياحة

تم مد فترة العمل بهما لمدة ٦ أشهر إضافية تنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، وذلك للأشخاص الاعتبارية سواء المتخذ أو غير المتخذ بشأنها إجراءات قضائية من العملاء غير المنتظمين ذوي المديونيات المشكوك في تحصيلها والردئية (فتتا جدارة ائتمانية ٩، ١٠)، والبالغ رصيد مديونياتها أقل من ١٠ مليون جنيه (دون العوائد المهمشة)، وكذلك مبادرة الأشخاص الاعتبارية العاملة في قطاع السياحة من العملاء غير المنتظمين طرف البنك الواحد سواء متخذ أو غير متخذ بشأنها إجراءات قضائية، والبالغ رصيد مديونياتها أكثر من ١٠ مليون جنيه، حيث يتم بموجبها الحذف من قوائم الحظر، والتنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة لدى المحاكم، وتحرير الضمانات الخاصة بتلك المديونيات.

٢٠ يناير ٢٠٢١

مبادرة تمويل رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية بضمن وزارة المالية

تخصيص شريحة بمبلغ ٣ مليار جنيه من مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي بسعر عائد ٥٪ (يُحسب على أساس متناقص) لتمويل سداد مستحقات العاملين بالقطاع السياحي من رواتب وأجور وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية، بحيث يكون الحد الأقصى للتمويل في ظل المبادرة مبلغ ٣٠ مليون جنيه للعميل الواحد و ٤٠ مليون جنيه للعميل والأطراف المرتبطة به وذلك وفقاً لما يلي:

- إصدار تعهد بقيمة ٣ مليار جنيه (بضمن وزارة المالية) لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية ١٠٠٪ من قيمة القروض الممنوحة من البنوك في إطار تلك الشريحة.
- ٤٠٪ على الأقل من القروض الممنوحة لسداد رواتب وأجور العاملين والنسبة المتبقية لتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية.
- تنتهي فترة سريان المبادرة بنهاية ديسمبر ٢٠٢١ أو باستنفاد المبلغ المخصص لها بواقع ٣ مليار جنيه أيهما أقرب، وتمتد فترة السماح إلى نهاية يونيو ٢٠٢٢ على أن يبدأ سداد أول قسط في يوليو ٢٠٢٢ ولمدة عامين.

١٥ فبراير - ١٩ مايو ٢٠٢١

تمويل مستحقات الغاز على شركات السيراميك والبورسلين بسعر عائد ٨٪ ضمن مبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات

تخصيص شريحة بمبلغ ١,٢ مليار جنيه مصري من قيمة المبلغ المخصص لمبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات بسعر عائد ٨٪ لتمويل الدفعة المقدمة من خلال بنوك التعامل للشركات العاملة في مجال السيراميك والبورسلين التي ترغب في جدولة سداد مديونيات الغاز الطبيعي وذلك وفقاً لبعض المحددات.

١٥ مارس ٢٠٢١

استفادة المخازن البلدية من مبادرة الشركات الصغيرة بسعر عائد ٥٪ لتمويل عملية التحول للغاز الطبيعي

السماح للمخازن البلدية التي تهدف إلى إجراء عملية التحول لاستخدام الغاز الطبيعي بالاستفادة من مبادرة الشركات الصغيرة الصادرة عن البنك المركزي المصري في يناير ٢٠١٦ بسعر عائد ٥٪ (عائد بسيط متناقص) دون الالتزام بحد أدنى لحجم الاعمال وذلك بهدف رفع كفاءتها وتطوير أنشطتها.

٥ أبريل ٢٠٢١

تعديل بعض بنود مبادرة السياحة لتمويل وإحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي

المبلغ المخصص للمبادرة ٥٠ مليار جنيه بسعر عائد ٨٪ (يُحسب على أساس متناقص) لمدة حدها الأقصى ١٥ عام على أن يقوم البنك بتمويل ٩٠٪ بحد أقصى من إجمالي تكلفة الإحلال.

الغرض من التمويل:

- إجراء عمليات الإحلال والتجديد اللازمة لفنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي.
- منح تسهيلات ائتمانية تسدد على مدة حدها الأقصى عامين، بالإضافة إلى فترة سماح تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يتم خلالها رسملة العوائد على أن يستحق سداد أول قسط في يناير ٢٠٢٢ (بغض النظر عن تاريخ المنح)، وذلك لسداد الرواتب والأجور والالتزامات القائمة لدى الموردين وأعمال الصيانة للأنشطة السياحية.
- يمكن استفادة العملاء المتعثرين من المبادرة حال قيامهم بالتسوية في إطار مبادرات البنك المركزي الخاصة بالعملاء غير المنتظمين.
- إصدار تعهد بقيمة ٢ مليار جنيه على شرائح - تبدأ الشريحة الأولى بمبلغ مليار جنيه - لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية نسبة تصل إلى ٧٠٪ من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات السياحية في إطار المبادرة، على ألا يتعدى الحد الأقصى للتسهيل المضمون بالتعهد مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه للعميل الواحد والعميل والأطراف المرتبطة به.

١٩ مايو ٢٠٢١

مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد ٣٪

إصدار مبادرة للتمويل العقاري يتم بموجبها تخصيص مبلغ ١٠٠ مليار جنيه مصري من خلال البنوك تستهدف فئة العملاء من محدودي ومتوسطي الدخل، وذلك من خلال البنوك أو شركات التمويل العقاري بسعر عائد ٣٪ (يُحسب على أساس متناقص) لمدة حدها الأقصى ٣٠ سنة، وذلك على النحو التالي:

- بالنسبة لمحدودي الدخل: يتم تحديد قيمة الدخل والوحدات الخاصة بهم من خلال صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، ويبلغ الحد الأقصى لصافي الدخل الشهري ٤,٥ ألف جنيه للفرد الأعزب و ٦ آلاف جنيه للأسرة.
- بالنسبة لمتوسطي الدخل: يبلغ الحد الأقصى لصافي الدخل الشهري ١٠ آلاف جنيه للفرد الأعزب و ١٤ ألف جنيه للأسرة.

٢١ يوليو ٢٠٢١

تعديل مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بسعر عائد ٨٪

زيادة الحد الأقصى لسعر الوحدة ليبلغ ٢,٥ مليون جنيه بدلا من ٢,٢٥ مليون جنيه، زيادة الحد الأقصى لمدة التمويل ليصبح ٢٥ سنة بدلا من ٢٠ سنة كما تم اضافة أنواع ضمانات أخرى يمكن استخدامها في إطار المبادرة .

٤ أكتوبر ٢٠٢١

تطور أهم بنود المركز المالي

ارتفاع إجمالي أصول القطاع المصرفي ليسجل ٦.٢ ترليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ محققاً معدل نمو ١٧.١٪ مقابل ٦.٣٪ في العام المالي السابق - وتمثل أصول القطاع المصرفي نسبة ٨٩.٨٪ من إجمالي أصول النظام المالي، و ١٠.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - وقد استمر إجمالي أصول القطاع في الزيادة ليسجل ٧.٩ ترليون جنيه في يونيو ٢٠٢١.

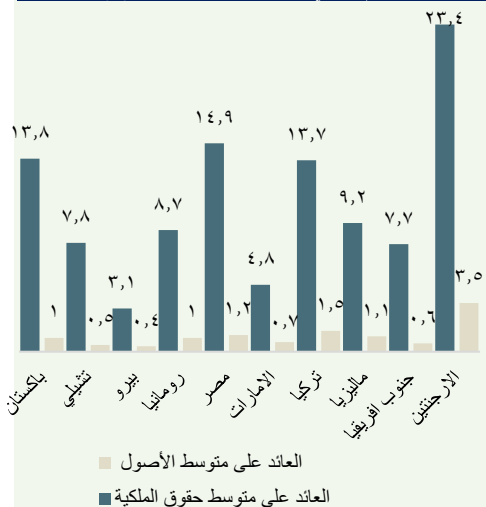
استمرار الودائع في الزيادة بمعدل نمو بلغ ١٩.٥٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٩.١٪ في العام السابق ليرتفع نصيبها من إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين إلى ٧٨.٧٪ مقابل ٧٧.١٪.

واستمرت الودائع في الارتفاع لتسجل معدل نمو ٢٢.٣٪ في يونيو ٢٠٢١ مقارنة بـ ٢٠.٢٠، الأمر الذي يعكس ثقة الأفراد والقطاعات المختلفة في القطاع المصرفي حتى مع تداعيات جائحة كورونا، هذا ويعتمد القطاع المصرفي على الودائع بشكل أساسي كمصدر للتنويع، حيث تمثل ودائع القطاع العائلي بالعملة المحلية والأجنبية نحو ٦٨٪ من إجمالي الودائع، وهو ما يجعل مصادر تمويل القطاع المصرفي مستقرة إلى حد كبير، وقد بلغت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية ١٤٪ من إجمالي الودائع.

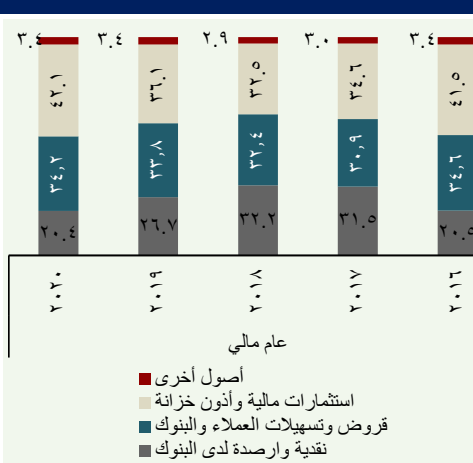
انخفاض مؤشرات الربحية في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نتيجة لانخفاض صافي الأرباح

انخفض العائد على متوسط الأصول ليسجل ١.٢٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١.٨٪ في العام المالي السابق، وجاء ذلك نتيجة الانخفاض في صافي الأرباح بمعدل ٢١٪، وكذلك انخفض العائد على متوسط حقوق الملكية ليسجل ١.٤.٩٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٢.٣.٤٪ في العام المالي السابق، نتيجة ارتفاع حقوق المساهمين وكذلك انخفاض صافي الأرباح - وتعد نسبتا العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية أعلى من المتوسط لمجموعة دول المقارنة والبالغ ١.١٪، ١.٢٪، على التوالي - وقد حقق صافي هامش العائد نسبة ٣.٧٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤.١٪ في نهاية العام المالي السابق.

نسبة العائد على متوسط الأصول ومتوسط حقوق الملكية في القطاع المصرفي لبعض الدول في ديسمبر ٢٠٢٠ - والعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ لمصر (٪)



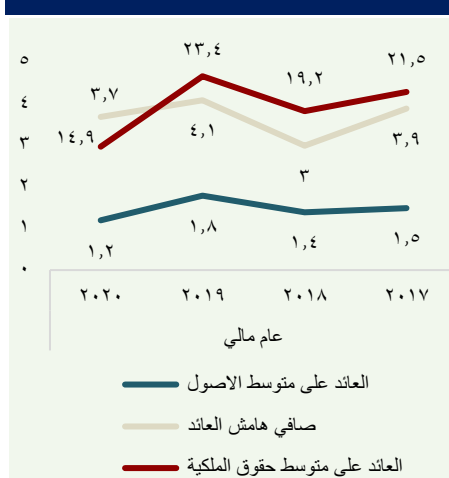
أهم بنود الأصول (٪)



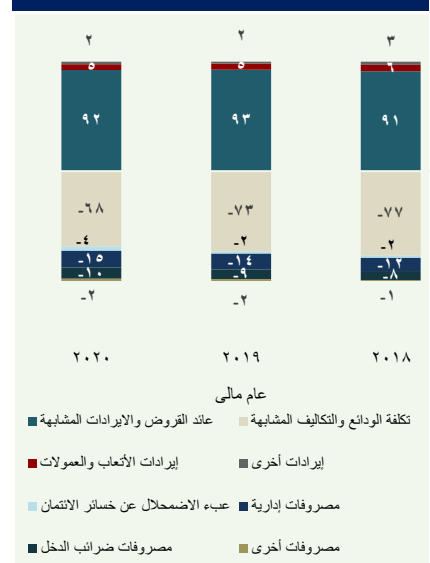
تطور معدل نمو القروض والودائع (٪)



تطور مؤشرات الربحية (٪)



مصادر الإيرادات والمصروفات (٪)



٢٠ العام المالي ينتهي في ٣٠ يونيو للبنوك المملوكة للدولة و ٣١ ديسمبر للبنوك الأخرى.
٢١ وفقا للقوائم المالية المدققة في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ لعدد ٣٤ بنك وبيانات مبدئية لعدد ٤ بنوك.
٢٢ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS9.



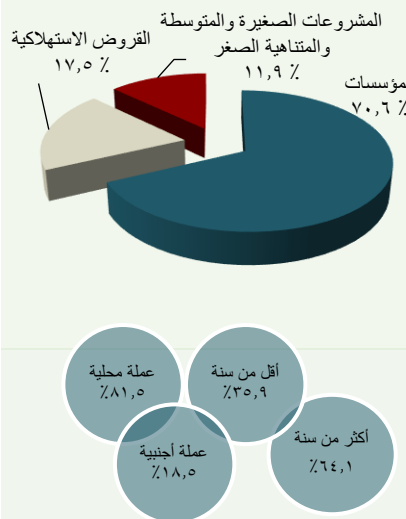
استطاع القطاع المصرفي المصري إدارة كافة المخاطر بكفاءة، وهو ما يرجع إلى اهتمام البنك المركزي بنظم وهيكلة ادارة المخاطر بالبنوك، وحثهم على بناء الاستراتيجيات أخذاً في الاعتبار حجم المخاطر التي تواجهها طبيعة الاعمال، بالإضافة الى البناء المؤسسي لإدارة المخاطر، ولقد تطور أداء وكفاءة القطاع المصرفي في إدارة المخاطر بصورة كبيرة معتمداً على تطوير البنية الأساسية لإدارة المخاطر من حيث التركيز على اقتناء النظم المتطورة لقياس المخاطر، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، مع زيادة الاهتمام بمخاطر التشغيل في ظروف جائحة كورونا الحالية، وكذلك تأهيل العنصر البشري والزام البنوك بتوفير التدريب اللازم والتميز له خاصة في وظائف الرقابة وادارة المخاطر.

واستمرت محفظة الائتمان للبنوك في النمو مع توفير التمويل لكافة القطاعات، كما استمرت البنوك في مساندة كل من المؤسسات والتجزئة المصرفية والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وذلك لتحقيق النسبة التي لزم بها البنك المركزي للبنوك، بأن تكون نسبة محفظة الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ٢٥٪ - بعد زيادتها من ٢٠٪ - من صافي محفظة القروض وفقاً للمركز في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، على أن تلتزم البنوك بتحقيق تلك النسبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

إجمالي القروض (تريليون جنية)



توزيع محفظة القروض في يونيو ٢٠٢١



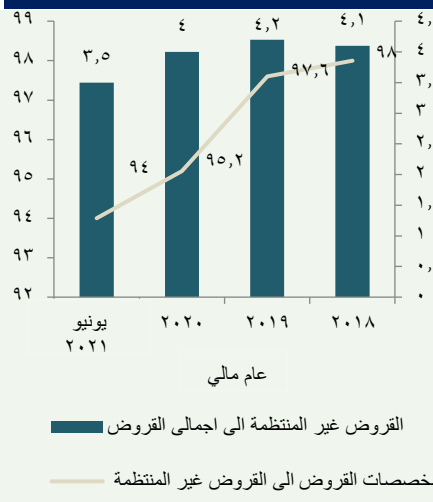
تتعرض البنوك الى مخاطر الائتمان من خلال محفظة القروض، والتي تنتج عن احتمال توقف العملاء عن السداد، وقد بلغت محفظة القروض نحو ٢,٢ تريليون جنية في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنحو ١,٩ تريليون جنية في نهاية العام المالي السابق وبمعدل نمو ١٩,٢٪، واستمرت المحفظة في النمو لتبلغ نحو ٢,٩ تريليون جنية في يونيو ٢٠٢١، ويتجه النصيب الأكبر من محفظة القروض نحو تمويل المؤسسات بنحو ٧٠,٦٪، في حين بلغ نصيب كل من محفظة القروض الاستهلاكية، ومحفظة الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نحو ١٧,٥٪ و ١١,٩٪، على التوالي.

محفظة القروض

كذلك تم إصدار ضوابط من جانب البنك المركزي لاستخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم الرقمي، وذلك في فبراير ٢٠٢١، على أن يقتصر منح الائتمان للشركات متناهية الصغر والصغيرة التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنية على الأكثر، وذلك وفقاً لشروط محددة؛ منها أن يكون التمويل المباشر بالعملة المحلية فقط، وان يتم وضع سياسات وإجراءات عمل خاصة بتلك النماذج وموافاة البنك المركزي بها وإخطاره عند البدء في استخدامها.

كما تم إلزام البنوك بتوجيه نسبة ١٠٪ كحد أدنى للشركات والمنشآت الصغيرة من صافي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) وفقاً للمركز في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، وتم السماح للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة (بحد أقصى حجم مبيعات أقل من ٢٠ مليون جنية مصري) بدون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات، على أن تقوم البنوك بالعمل على توفير بدائل أخرى لدراسة تلك الشركات وتقييم المخاطر الخاصة بها، ومنها استخدام وتحليل البيانات البديلة للتقييم الائتماني الرقمي.

جودة الاصول (%)



بلغت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص ٦٣٪ من إجمالي القروض الممنوحة للعملاء في نهاية العام المالي ٢٠٢٠ مقابل ٦٢,١٪ في عام ٢٠١٩، ثم وصلت الى ٥٧,١٪ في نهاية يونيو ٢٠٢١، وتتمتع المحفظة بمستوي مرتفع من الجودة، حيث انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة لإجمالي المحفظة من ٤,٢٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ الى ٤٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، واستمرت في الانخفاض لتسجل ٣,٥٪ في يونيو ٢٠٢١، وسجلت نسبة التغطية الممثلة في إجمالي مخصصات القروض الى إجمالي القروض غير المنتظمة ٩٥,٢٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٩٧,٦٪ في العام السابق، ثم سجلت ٩٤٪ في نهاية يونيو ٢٠٢١.

مخاطر الائتمان

مخاطر السيولة

مخاطر السوق

مخاطر التشغيل والمخاطر التكنولوجية وأمن المعلومات

الملاءة المالية

وفي إطار التحقق من جودة الأصول واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9) بصورة صحيحة خلال الالتزامات، فقد تم توجيه البنوك بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠ نحو ضرورة القيام بما يلي:

- مراجعة النماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد العناصر التي لم تؤخذ في الحسبان عند تصميم هذه النماذج والتحقق من سلامة المنهجية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- التحقق من قياس جودة وكفاءة وكفاءة نظم المعلومات، والمعلومات الحالية والمستقبلية المستخدمة في تصميم النماذج.

هذا وقد تم تعديل بعض ضوابط وقواعد التمويل المصرفي لشركات التنمية العقارية في فبراير ٢٠٢١ العاملة في مجال إنشاء الوحدات السكنية بغرض بيعها على النحو التالي:

أن تكون الأرض المقام عليها الوحدات السكنية مملوكة للشركة المقترضة أو صدر بها قرار تخصيص من الجهة المالكة لها، مع إمكانية منح تمويل للمشروعات العقارية القائمة على المشاركة، وذلك شريطة التأكد من توافر جدارة ائتمانية وسعة جيدة وملاءة مالية مرتفعة لكافة الأطراف.

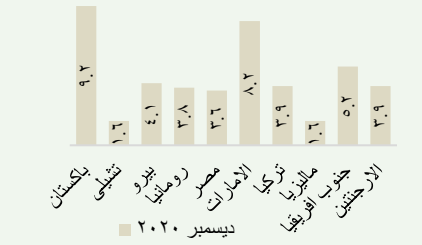
ويقوم البنك بفتح حساب خاص لخدمة المشروع تودع فيه كل متحصلات المشروع وأموال الشركة الذاتية المخصصة للمشروع وغيرها، وكذلك فتح حساب آخر جاري مدين يتم من خلاله صرف التمويل المقدم من البنك، ولا تستخدم تلك الحسابات إلا في الإنفاق على المشروع أو سداد المديونية، وبما يتناسب مع ما تم تنفيذه من المشروع وفقاً لما تقر به الجهة الاستشارية.

كما تم السماح للبنوك بتمويل أقساط الأراضي المستحقة على عملائها الحاصلين على تسهيلات ائتمانية قائمة من شركات التنمية العقارية العاملة في مجال إنشاء الوحدات السكنية بغرض بيعها، وذلك في ضوء بعض المحددات والشروط.

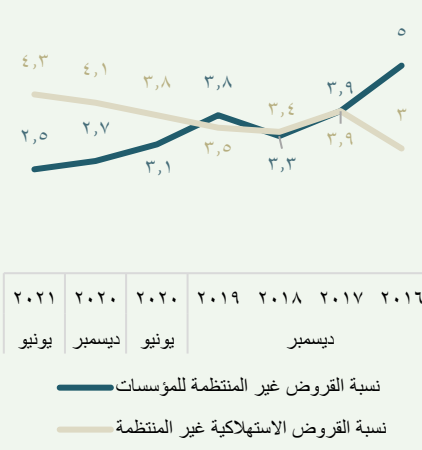
كما تم توجيه البنوك لحساب ضمانات شركة ضمان مخاطر الائتمان لدى حساب الحدود القصوى لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة

- حيث يتم معالجة الضمانات الصادرة من شركة ضمان مخاطر الائتمان عند حساب الحد الأقصى لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد والعمل والأطراف المرتبطة به كما يلي:
- استبعاد الجزء المغطى بكفالة شركة ضمان مخاطر الائتمان من توظيفات البنك لدى العميل الواحد أو العميل والأطراف المرتبطة به،
- وإضافة أرصدة الكفالات المستبعدة وفقاً للبيد السابق إلى توظيفات البنك لدى شركة ضمان مخاطر الائتمان على أن يستبعد منها تلك المغطاة بتعهدات البنك المركزي المصري.

نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض في القطاع المصرفي لبعض الدول (%)



نسبة القروض غير المنتظمة للمؤسسات وللقروض الاستهلاكية (%)



كما سجلت نسبة القروض غير المنتظمة للمحفظة الائتمانية للمؤسسات ٢.٥٪ في يونيو ٢٠٢١ مقارنة بنسبة ٣.١٪ في يونيو ٢٠٢٠، بينما سجلت النسبة لمحظة القروض الاستهلاكية ٤.٣٪ مقابل ٣.٨٪ لنفس فترة المقارنة، وبالنسبة لمحظة القروض الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فقد بلغت نسبة التعثر في التسهيلات التي تم منحها خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٥.٢٪ مقابل نحو ٣.٨٪ خلال العام السابق، ويظهر تحسن تلك المؤشرات كفاءة إدارة البنوك لمخاطر الائتمان في المحفظة، والدراسة الجيدة لظروف السوق والعملاء وتنوع المحافظ بصورة متوازنة.

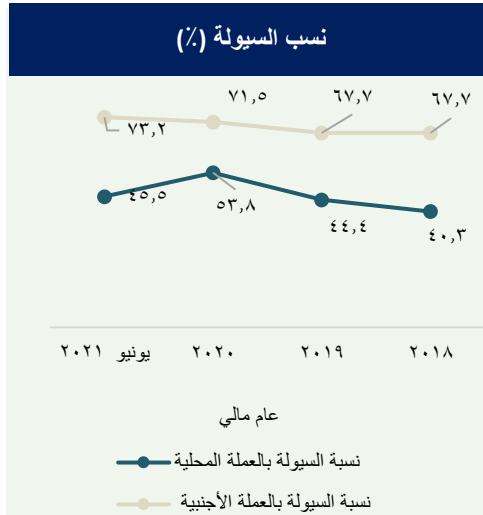
وفيما يتعلق بالقروض الممنوحة لأغراض استهلاكية - والتي تتركز في القروض الشخصية بنسبة ٨٠.٣٪، والعقارية بنسبة ١٩.٩٪ - فقد زادت نسبة القروض غير المنتظمة بمحفظة القروض الشخصية زيادة طفيفة لتسجل نحو ٣.٨٪ في نهاية يونيو ٢٠٢١ مقارنة بنسبة ٣.٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ - فضلاً عن أن جانب كبير من هذه القروض ممنوح بضمان التنازل عن الراتب أو بضمان ودائع وشهادات ادخار وهو ما يساهم في الحد من مخاطر تلك التسهيلات، وذلك مع التزام البنوك بالحد الأقصى لنسبة إجمالي أقساط القروض الممنوحة للأفراد لأغراض استهلاكية إلى ٥٠٪ من إجمالي الدخل الشهري - وفيما يتعلق بنسب تعثر التمويل لفئة متوسطي ومحدودي الدخل في إطار مبادرة التمويل العقاري فمازالت ضئيلة وذلك لانخفاض أسعار العائد المطبقة عليها والالتزام العملاء بالسداد.

وقد استمرت البنوك في تصنيف العملاء وتكوين المخصصات بصورة أكثر دقة والاحتفاظ بنسب تغطية مناسبة كنوع من التحوط لاحتمال زيادة المخاطر الائتمانية في فترات الالتزام، وللتخفيف من مخاطر الائتمان فقد أصدر البنك المركزي المصري تعليمات بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٢٠، والتي تتعلق بدعم العملاء الذين تأثرت تدفقاتهم النقدية خلال أزمة فيروس كورونا بعد انتهاء فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لهم لمدة ٦ أشهر في سبتمبر ٢٠٢٠، حيث تم إلزام البنوك بما يلي:

- تحديد الإجراءات المناسبة للتعامل مع كافة العملاء وفقاً للتدفقات النقدية المستقبلية لهم على أن تتماشى مع قدرتهم على السداد.
- إعادة هيكلة مديونيات العملاء بهدف الوصول إلى هيكل جديد للتسهيلات الائتمانية يتناسب مع قدرتهم الحالية والمستقبلية على السداد مع إيلاء عناية خاصة للعملاء الذين تأثر نشاطهم خلال الفترة السابقة وذلك وفقاً لبدائل محددة.
- في حالة إعادة هيكلة المديونية والانتظام في السداد - دون وجود صعوبات مالية لدى العميل - فلا يُعد ذلك مؤشراً من مؤشرات الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية.
- دراسة وتحليل المخاطر الكلية المصاحبة للأزمة الحالية، وإجراء اختبارات تحمل لتحديد تأثير الأزمة على المحفظة الائتمانية، ووضع خطط للتعامل مع أية خسائر محتملة.

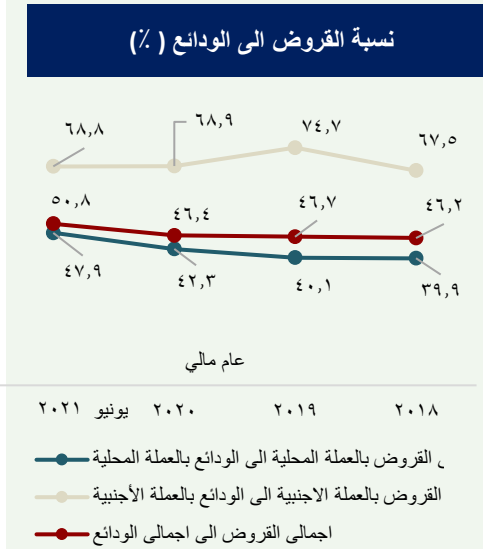


هذا وقد بلغت نسبة إجمالي القروض للودائع ٤٦.٤٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤٦.٧٪ في العام المالي السابق، وارتفعت لتسجل ٥٠.٨٪ في يونيو ٢٠٢١، وعلى مستوى نوع العملة فقد بلغت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بالعملية المحلية ٤٢.٣٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤٠.١٪ في العام المالي السابق، وارتفعت لتسجل ٤٧.٩٪ في يونيو ٢٠٢١، كما بلغت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بالعملية الأجنبية ٦٨.٩٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٧٤.٧٪ في العام المالي السابق، وسجلت النسبة ٦٨.٨٪ في يونيو ٢٠٢١.



تظهر معدلات السيولة للقطاع المصرفي مؤشرات مرتفعة، تفوق الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي ومقررات بازل للسيولة، حيث ارتفعت نسبة السيولة بالعملية المحلية إلى ٥٣.٨٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤٤.٤٪ في العام المالي السابق - نتيجة لزيادة التوظيفات في اذون الخزانة والسندات الحكومية - واستمرت عند مستوى مرتفع لتسجل ٤٥.٥٪ في يونيو ٢٠٢١، كذلك ارتفعت نسبة السيولة بالعملية الأجنبية إلى ٦٨.٩٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٦٧.٧٪ في العام المالي السابق، واستمرت في الارتفاع لتسجل ٧٣.٢٪ في يونيو ٢٠٢١، كنتيجة لاستمرار تدفقات مصادر النقد الأجنبي مع عودة المستثمرين الأجانب لسوق اذون الخزانة المحلي.

هذا وتظهر هذه المؤشرات تمتع القطاع المصرفي بمعدلات سيولة عالية، وهو ما يمكنه من استغلالها في مزيد من التوظيفات والاستثمارات وتوفير السيولة لكافة القطاعات، وكذلك انخفاض مخاطر السيولة لديه، وهو ما يعكس جودة سياسات إدارة السيولة بالبنوك، والتي تشمل الموائمة بين آجال استحقاقات الأصول والالتزامات من خلال مراقبة سلم آجال الاستحقاقات، واعتماد حدود قصوى لإجمالي الفجوات الجارية والتراكمية، وكذلك قيام البنوك بصورة مستمرة بإعداد سيناريوهات واختبارات الضغوط بالافتراضات الخاصة بموقف السيولة لدى البنك والتوقعات الخاصة بأسعار العائد.



وفيما يتعلق بنسب السيولة المقررة تطبيقاً لمقررات لجنة بازل ٣، فقد بلغت نسبة تغطية السيولة بالعملية المحلية ونسبة تغطية السيولة بالعملية الأجنبية نسب ١١٧.٤٪ و ١٦٩.٦٪، على التوالي، في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، كذلك بلغت نسبة صافي التمويل المستقر بالعملية المحلية والعملية الأجنبية نسب ٢٦٠.٦٪ و ١٦٥.٩٪ في نفس العام المالي، على التوالي. وهو ما يفوق النسب المقررة من قبل لجنة بازل.

بازل ٣



يواجه القطاع المصرفي مستوى منخفض من مخاطر السوق، حيث تمثل نسبة مخاطر السوق ١.٧٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر في يونيو ٢٠٢١، نتيجة لحجم توظيفات البنوك في محفظة القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي لا تتعدى ١٪ من إجمالي الاستثمارات. هذا وتعد تحركات أسعار الصرف وأسعار العائد وأسعار الأصول المالية المصادر الأساسية التي قد تسبب مخاطر السوق لدى البنوك.

وعلى جانب أسعار العائد، فقد اتخذت السياسة النقدية اتجاهاً توسعياً مع تحسن الظروف الاقتصادية وانخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف، واستمرت في ذلك الاتجاه مع اندلاع جائحة كورونا - وحتى نوفمبر ٢٠٢٠ حيث تم تثبيت أسعار العائد - لتخفيف آثار الجائحة على قطاع الأعمال والقطاع العقاري. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت قدرة البنوك على التنويع باتجاهات أسعار العائد، والإدارة الكفء للأصول والالتزامات خلال الفترة الماضية في انخفاض تعرضها لمخاطر السوق.

فعلى جانب سعر الصرف، ساهم استمرار تدفقات مصادر النقد الأجنبي - متمثلة في إيرادات الصادرات غير البترولية وقناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وعودة الاستثمارات الأجنبية في المحافظ بالإضافة إلى ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية - في استقرار سعر الصرف، وهو ما انعكس على صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع والذي ارتفع ليسجل ٢٧١ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ١٢٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠، وبلغ نحو ٢٥٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢١.

الملاءة المالية

مخاطر التشغيل والمخاطر
التكنولوجية وأمن
المعلومات

مخاطر السوق

مخاطر
السيولة

مخاطر
الائتمان

استمرت البنوك في تطوير أساليب وتحسين كفاءة إدارة مخاطر التشغيل التي يواجهها القطاع - خاصة في ظل تداعيات الجائحة - وذلك من خلال تقديم خدمات مميزة للعملاء والحفاظ على الموارد البشرية للبنك، وتعمل البنوك بصورة دائمة على التخفيف من مخاطر التشغيل وذلك من خلال:

● الاختبار والتحديث المستمر لخطط استمرارية الأعمال، وتوافر المواقع البديلة والتأكيد على وجود نسخ للبيانات والمعلومات وعمليات التشغيل.

● إتاحة القنوات الإلكترونية البديلة مثل الإنترنت البنكي وتأمين الاعتماد على إنهاء إجراءات الأعمال عن بعد، والموبايل البنكي للعملاء، وكذا توفير الحماية والأمن للبيانات والمعلومات.

● عدم توقف الأعمال مع استمرار عمل مراكز الاتصال الخاصة بالبنوك على مدار الساعة للتواصل مع العملاء وتوجيههم وتنفيذ طلباتهم والتغذية الفورية لماكينات الصراف الآلي.

● استمرار التوعية بمخاطر انتشار الفيروس بين الموظفين والعملاء، واتخاذ ما يلزم من إجراءات وتوفير ما يلزم من متطلبات.

● التركيز على نشر ثقافة المخاطر داخل القطاع وكذا التركيز على تسجيل الأحداث المتعلقة بمخاطر التشغيل وتحليلها وتحديد مسبباتها لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية، والاحتفاظ بقاعدة بيانات بالأحداث التشغيلية.

● التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ومتابعة مؤشرات مخاطر التشغيل الرئيسية والعرض على لجان المخاطر ومجلس إدارة البنك.

هذا ويقوم مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي بدوره لتأمين المعاملات المصرفية، للحد من التأثيرات الضارة للهجمات الإلكترونية على القطاع المصرفي، ويتابع البنك المركزي البنوك في الموضوعات المتعلقة بتقوية نظم الرقابة الداخلية بها وتدعيم تطبيق نظم حوكمة سليمة بداخلها للتخفيف من مخاطر التشغيل بالقطاع المصرفي، هذا وقد تم تشكيل العديد من اللجان من أجل مراقبة والتخفيف من مخاطر التشغيل والتخفيف من التأثيرات الضارة للهجمات الإلكترونية على القطاع المصرفي.

الملاءة المالية

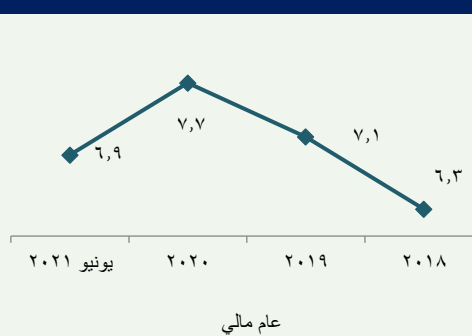
مخاطر التشغيل والمخاطر
التكنولوجية وأمن
المعلومات

مخاطر السوق

مخاطر
السيولة

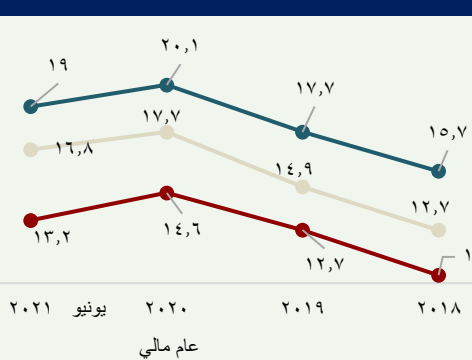
مخاطر
الائتمان

الرافعة المالية (%)



تدعم الملاءة المالية للبنوك استقرار النظم المصرفية من خلال قدرة رؤوس أموال البنوك على مواجهة المخاطر وتحمل الخسائر التي قد تنتج عنها، وبالتالي تدعيم استمراريته وتأديتها لنشاطها في السوق المصرفي والتعاملات مع الخارج، والقدرة على الوصول الى أسواق المال للحصول على الاموال اللازمة عند الحاجة إضافة الى ما تؤديه من زيادة ثقة المتعاملين مع القطاع المصرفي.

كفاية رأس المال (%)



يحتفظ القطاع المصرفي بمعدل كفاية لرأس المال بنسبة ٢٠.١٪ في العام المالي ٢٠٢٠ - مقابل حد أدنى مقرر من البنك المركزي المصري ١٢.٥٪ - وذلك مقارنة بنسبة ١٧.٧٪ في نهاية العام المالي ٢٠١٩، وقد سجل معدل كفاية رأس المال نسبة ١٩٪ في نهاية يونيو ٢٠٢١، مع التركيز في رأس المال الأساسي المستمر، وهو ما يشير الى قدرة البنوك على تدعيم قواعدها الرأسمالية ذاتياً من خلال تعظيم الربحية والإدارة الجيدة للمخاطر، وبالتالي التوسع في الاقتراض والاستثمارات وتحمل قدر أكبر من المخاطر.

كفاية
رأس
المال

كما تمثل الرافعة المالية مؤشراً هاماً، حيث تعمل البنوك برافعة مالية عالية إذا ما قورن حجم الأصول التي بحوزة البنوك إلى حجم رأس المال المقدم من المساهمين، ولذلك يجب أن تلتزم البنوك بمراقبة نسبة الرافعة المالية، حيث وصلت النسبة في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٧.٧٪ - مقابل حد أدنى راقبي ٣٪ - وذلك مقارنة بنسبة ٧.١٪ في العام المالي السابق، وسجلت النسبة ٦.٩٪ في يونيو ٢٠٢١.

هذا وقد قرر البنك المركزي في يناير ٢٠٢١ عدم السماح للبنوك بإجراء توزيعات نقدية من أرباح العام و/أو الأرباح المحتجزة القابلة للتوزيع على المساهمين، وذلك تدعيماً للقاعدة الرأسمالية للبنوك لمواجهة المخاطر المحتملة - نتيجة استمرار جائحة كورونا - مع السماح بإجراء توزيعات للعاملين وكذلك صرف مكافأة مجلس الإدارة كما تم السماح بإجراءات توزيعات أسهم للمساهمين عن العام المالي ٢٠٢٠.

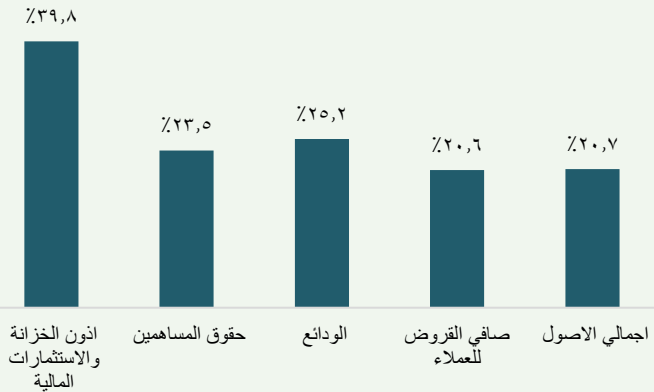
كذلك قرر البنك المركزي مد فترة إعفاء البنوك من حساب وزن المخاطر الترجيحي لدى حساب معيار كفاية رأس المال على قيمة تجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر ٥٠ عميل والأطراف المرتبطة به بالبنك عن نسبة ٥٠٪ من محفظة البنك الائتمانية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

القاعدة الرأسمالية الى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
الشريحة الأولى من رأس المال الى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
رأس المال المستمر الى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

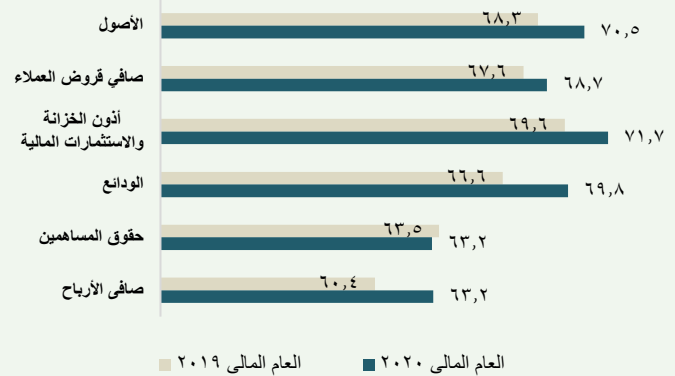
تحليل أداء البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIBs)

تستحوذ البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على نسبة كبيرة من بنود قائمة المركز المالي للقطاع المصرفي^{٢٣}، حيث ارتفع نصيبها إلى ٧٠.٥٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما بلغت حصتها السوقية ٦٨.٧٪ على مستوى صافي محفظة القروض العملاء، وتمثل ٧١.٧٪ على مستوى إجمالي الاستثمارات المالية وأذون الخزانة، أما على مستوى الودائع فتتمثل تلك البنوك ٦٩.٨٪، وهذا يساهم بنحو ٦٣.٢٪ في صافي أرباح القطاع.

معدلات النمو لأهم عناصر المركز المالي للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في العام المالي ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق (%)

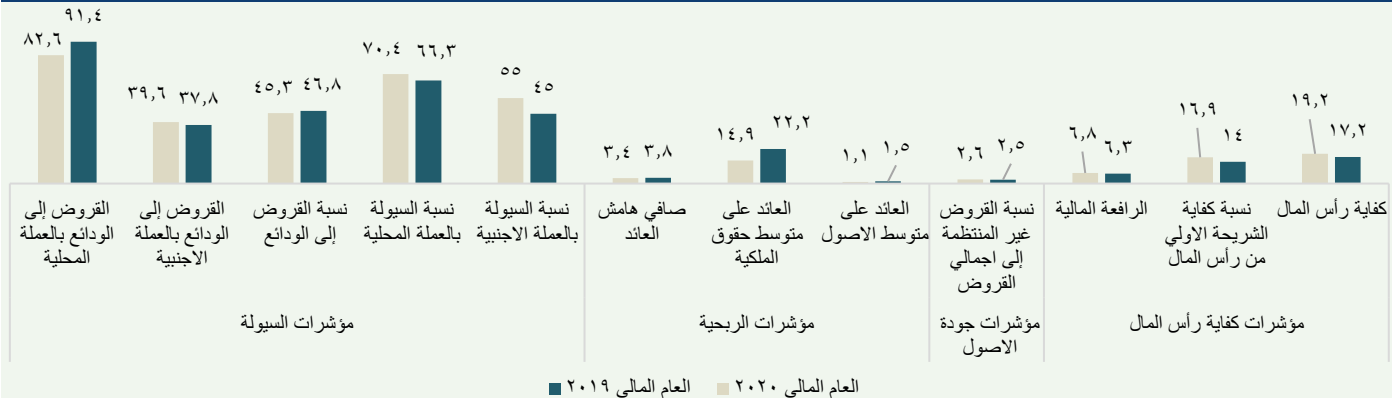


تطور نصيب البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً من بعض عناصر المركز المالي وقائمة الدخل للقطاع المصرفي (%)



وقد تأثرت مؤشرات الربحية على مستوى البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، حيث شهدت مؤشرات انخفاضاً في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل العام المالي السابق، ويرجع ذلك لانخفاض نمو صافي الربح بمعدل ١٧.٤٪، مما ساهم في انخفاض كلا من العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية عن العام المالي السابق. في حين حقق صافي الدخل من العائد نمو بمعدل ٥.١٪، والذي يعد أقل من معدل نمو متوسط الأصول المدرة للعائد والذي بلغ ١٧.٥٪ مما ساهم في الانخفاض الطفيف في نسبة صافي هامش العائد بمقدار ٠.٤٪. وعلى جانب مؤشرات جودة الأصول، استمرت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض مستقرة نسبياً عند ٢.٦٪ في نهاية العامين الماليين ٢٠١٩/٢٠١٨ و ٢٠٢٠/٢٠١٩.

مؤشرات السلامة المالية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (%)



أما على جانب مؤشرات السيولة، ساهمت زيادة محفظة الاستثمارات المالية في أدوات الدين الحكومية في تحسن نسبتي السيولة بالعملة المحلية والأجنبية بين عامي المقارنة بمقدار ١٠٪، و ٤.١٪ على التوالي. كما ارتفعت نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية بنحو ٦١٧.٨٪، لتسجل ١٥٢٢.٤٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، في حين تراجع نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية بنحو ٣٩.٧٪ لتسجل ١٥٧.٣٪. كما ارتفع معدل نمو إجمالي القروض بالعملة المحلية عن معدل نمو الودائع بمقدار ٦.٤٪ مما ساهم في ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع بالعملة المحلية في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بالعام المالي السابق، في حين انخفض نمو القروض بالعملة الأجنبية بمعدل ٨.٤٪ مما ساهم في انخفاض نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية عن العام المالي السابق، وسجلت نسبة القروض إلى الودائع على المستوى الإجمالي ٤٥.٣٪ مقارنة بنسبة ٤٦.٨٪ في العام المالي السابق.

^{٢٣} تقوم البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بتكوين متطلبات رأس مال إضافية تتراوح بين ٠.٢٥٪ لعدد أربع بنوك، و ٠.٧٥٪ لبنك واحد، و ١٪ لأكثر بنك على مستوى القطاع، وذلك وفقاً للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

تطورات تطبيقات مقررات بازل ٣ بالقطاع المصرفي المصري خلال العام ٢٠٢٠/٢٠٢١

موضوعات جاري العمل عليها حالياً وفقاً لأحدث إصدارات بازل



ما تم إصداره من مقررات بازل ٣ خلال عام ٢٠٢١

١. إصدار "التعليمات الرقابية لقياس مخاطر التشغيل" في يناير ٢٠٢١ وذلك وفقاً لإصلاحات بازل ٣ الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧. بحيث تلتزم البنوك باستخدام الأسلوب المعياري بدلاً من أسلوب المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل في إطار تطبيق مجموعة الإصلاحات النهائية لمقررات بازل III، مع منح البنوك فترة لتوفيق الأوضاع حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ يتم خلالها استمرار اتباع أسلوب المؤشر الأساسي لقياس المتطلب الرأسمالي الرقابي لمقابلة مخاطر التشغيل.

٢. إصدار "ورقة مناقشة محدثة بشأن مخاطر السوق وفقاً لإصلاحات بازل ٣" ونماذج لدراسة الأثر الكمي "QIS" خاصة بها في يوليو ٢٠٢١.

وسعيًا وراء تحسين أطر إدارة المخاطر لدى البنوك وتقوية مراكزها المالية، بما يهيئ القطاع المصرفي المصري ويحسنه ويرفع من كفاءته في مواجهة أي أزمات مالية محتملة بشكل يعزز من صلابته وقوة هذا القطاع، يقوم البنك المركزي المصري بمتابعة الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية ومنها لجنة بازل للرقابة المصرفية، حتى يتم تطبيق أفضل وأحدث هذه الممارسات بما يلائم ويتناسب مع طبيعة القطاع المصرفي.

وفي هذا السياق يعمل البنك المركزي على دعم القطاع المصرفي من خلال تطوير وتحديث التعليمات الرقابية الخاصة بالإطار التطبيقي لمقررات بازل تماشيًا مع المستجدات التي تطرأ في هذا الشأن، بما يحقق التطبيق الأمثل لها بالقطاع المصرفي ويضمن سلامة وكفاءة هذا القطاع ويعزز من قدرته التنافسية.

هذا وقد تم إصدار العديد من التعليمات الرقابية الخاصة بتطبيقات مقررات بازل ٢ و ٣ منذ عام ٢٠١٢ وحتى تاريخه، شاملة بعض إصلاحات بازل ٣ (ما بعد الأزمة) والتي تعرف ببازل ٤، أخذاً في الاعتبار أنه جاري استكمال التعاون مع الخبراء الدوليين لتدعيم القدرات الرقابية المصرفية، وذلك فيما يتعلق بباقي مقررات بازل ٣ (إصلاحات ما بعد الأزمة) التي من المزمع إصدار تعليمات بشأنها للقطاع المصرفي تبعاً بما يتناسب مع طبيعة القطاع، مع الالتزام بالجدول الزمني المحدد من قبل لجنة بازل المصرفية والذي تم مده إلى عام ٢٠٢٣.

أهم مستجدات مقررات بازل ٣ من ديسمبر ٢٠١٧ حتى تاريخه:

استحداث الأسلوب المعياري الجديد بدلاً من الأساليب السابقة ليصبح أسلوب موحد لقياس رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل.

تحسين أساليب مخاطر الائتمان ومنها الأسلوب المعياري لتصبح أكثر حساسية لقياس المخاطر.

مطالبة البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً بدعامة إضافية للرافعة المالية.

وضع حد أدنى على الأصول المرجحة بأوزان المخاطر Output floor للبنوك التي تستخدم أسلوب التقييم الداخلي، وذلك بهدف الحد من استفادة البنوك من تحقيق وفر في متطلبات رأس المال مقارنة باستخدام الأسلوب المعياري.

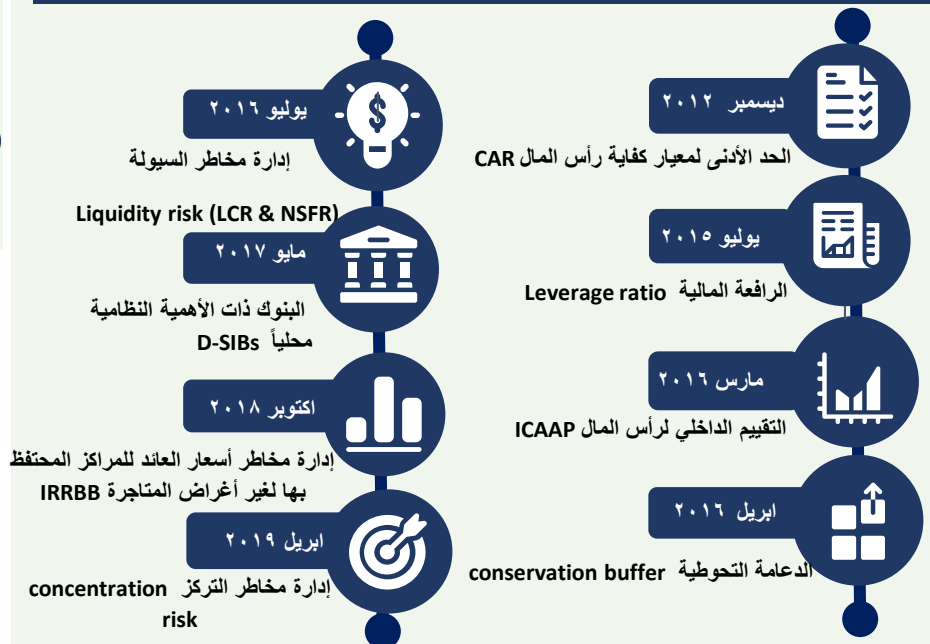
استبدال الأسلوب القائم لحساب مخاطر تعديل التقييم الائتماني للأطراف المقابلة بالأسلوب الأساسي والأسلوب المعياري Credit Valuation Adjustment CVA.

إجراء تعديلات رقابية على القاعدة الرأسمالية.

تحديث أساليب قياس مخاطر السوق.

تحديث إطار متطلبات الإفصاح.

الإطار الزمني لتطبيقات بازل بالقطاع المصرفي المصري خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩



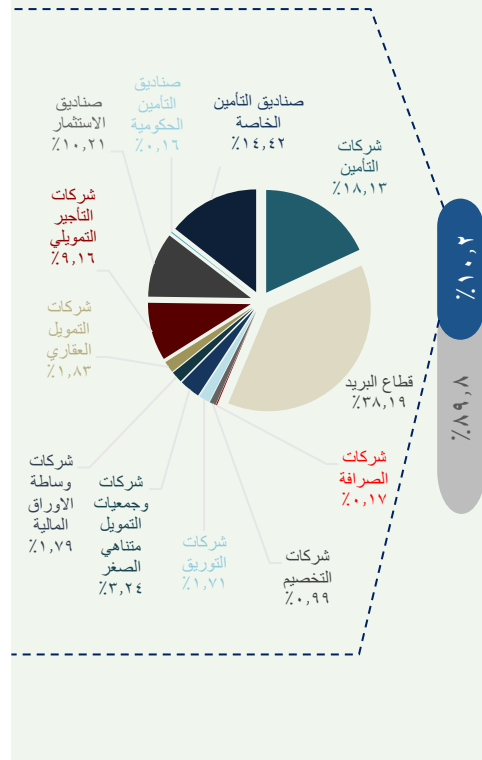
الاتجاهات المستقبلية

- الانتهاء من إعداد اللوائح والتعليمات الرقابية اللازمة لتطبيق القانون الجديد للبنك المركزي المصري وللقطاع المصرفي.
- التركيز على نشر الثقافة المصرفية وتوعية العملاء بكيفية الحفاظ على البيانات والمعلومات الشخصية الخاصة بحساباتهم وعملياتهم المصرفية وذلك في إطار تعزيز الشمول المالي.
- توجيه البنوك للتحديث المستمر لنظم الأمن السيبراني وأمن وحماية بيانات العملاء خاصة مع إصدار الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية.
- تدعيم المراكز المالية للبنوك وقواعدها الرأسمالية تنفيذاً لمتطلبات القانون الجديد للبنك المركزي المصري وللقطاع المصرفي، ولتدعيم قدرتها على مواجهة المخاطر.
- الاستثمار في تطبيق مفهوم الشمول المالي والاعتماد على نظم المدفوعات الالكترونية لاستقطاب عدد أكبر من المتعاملين وحثهم على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها البنوك.
- الاستثمار في العمل على تحسين وتقوية نظم الحوكمة وإدارة المخاطر ووظيفة التدقيق الداخلي وتضمين المخاطر في عملية اتخاذ القرارات.
- المزيد من الاهتمام بتحديث واختبار خطط استمرارية الأعمال وخطط التعافي ونظم الإنذار المبكر وإجراء اختبارات الضغوط والسيناريوهات المتعلقة بمختلف أنواع المخاطر واستخلاص نتائجها في تحديد مستوى المخاطر المقبولة وعملية التخفيف من المخاطر.
- الاستثمار في تطوير العنصر البشري وتزويده بكافة المستجدات في الصناعة المصرفية ونظم إدارة المخاطر وتحسين كفاءة إدارة الأصول والالتزامات من خلال الاعتماد على كفاءة المعهد المصرفي المصري.

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي المصري كنتيجة للتغيرات في البيئة المالية واندلاع جائحة كورونا والمحاولات المستمرة لاختراق نظم البيانات والمعلومات، إلا أن عملية تطوير وتدعيم قدرات القطاع مستمرة ويتم تنفيذها بكفاءة، ويقوم البنك المركزي بتوجيه وتزويد القطاع المصرفي بالتعليمات والإجراءات التي من شأنها الحد من تعرض القطاع للمخاطر التي قد ينتج عنها الخسائر، وإطلاعهم على كل المستجدات في الصناعة المصرفية والأحداث التي من شأنها التأثير على القطاع واتخاذ ما يلزم من إجراءات وفي أوقات مبكرة، للتخفيف من التداعيات والحفاظ على قوة ومثانة وسيولة القطاع، والاستمرار في المساهمة بقوة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة من خلال مساندة كافة القطاعات، ويتوقع أن يظل القطاع المصرفي بنفس القوة والكفاءة والقدرة على أداء دوره في تمويل الاقتصاد المحلي والمساهمة في دفع معدل نموه.

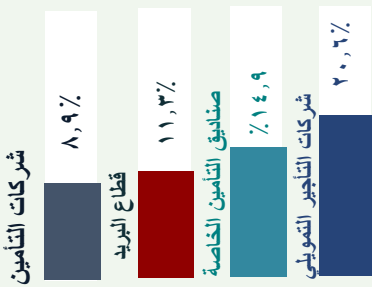
ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي

اصول القطاع المالي غير المصرفي



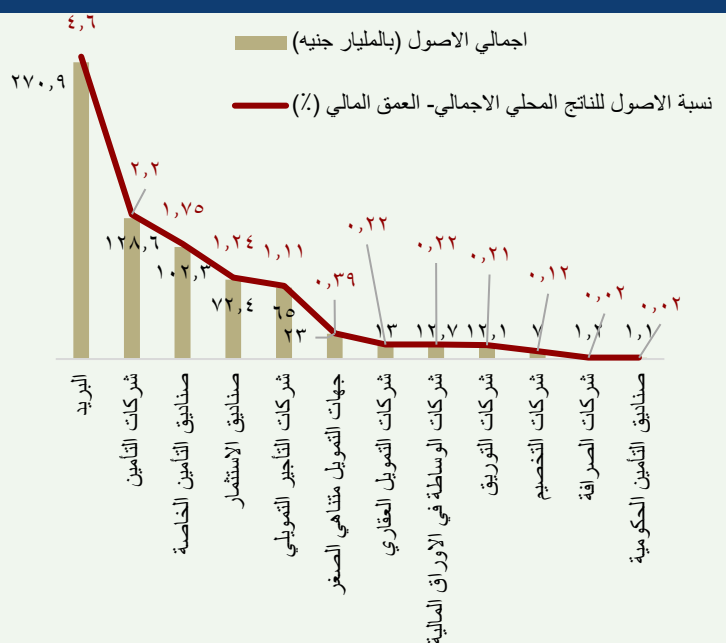
يُعد القطاع المالي غير المصرفي أحد الركائز الأساسية للنظام المالي المصري، لما يقدمه من أدوات مالية متنوعة ومتطورة بغرض الاستثمار والادخار، وهو ما يمكنه من خلق مصادر التمويل للعديد من الأنشطة الاقتصادية، ويعزز من وجود نظام مالي كُفء أكثر عمقاً وتنوعاً. هذا ويتكامل القطاع المالي غير المصرفي مع القطاع المصرفي ليمثل نحو 10.2% من إجمالي أصول النظام المالي، كما تمثل أصوله نحو 12.1% من إجمالي الناتج المحلي. وقد استطاع القطاع المالي غير المصرفي الحفاظ على مستوى الأداء - في ظل التحديات المترتبة على جائحة كورونا - بل واستطاعت بعض أنشطته أن تتفوق على أداء العام الماضي، لترتفع أصول القطاع إلى 709.3 مليار جنيه في العام المالي 2020/2019 بمعدل 13.6% مقارنة بالعام 2019، وذلك بفضل حزمه الإجرائية الاحترازية المنفذة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية لاحتواء تبعات الجائحة، وللعمل على سلامة واستقرار الأنشطة والأسواق المالية، وكذلك للحد من مخاطر إخفاق العملاء والتيسير عليهم. وعلى الجانب الآخر، تتجه الهيئة إلى تطوير خدمات الأنشطة بهدف تنويع الأدوات المالية الاستثمارية و تطوير البنية التحتية للخدمات المالية التي تحقق درجة عالية من الرقمنة، كما قامت الهيئة بإجراء هيكلة شاملة لبورصة الشركات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور محوري في تنمية ودفع عجلة الإنتاج في مختلف المجالات.

معدل نمو اصول القطاعات الدافعة لنمو اصول القطاع



هذا وتستحوذ اصول قطاعي البريد وشركات التأمين على نسبة 56.3% من اصول القطاع المالي غير المصرفي، وقد جاء نمو اصول القطاع مدفوعاً بصفة اساسية من قبل اربعة أنشطة في عام 2020، وهم قطاع البريد، صناديق التأمين الخاصة، وشركات التاجير التمويلي، وشركات التأمين، بنسب 32.3%، و 15.6%، و 13.1%، و 12.4%، على التوالي. إلى جانب ذلك، بلغ رأس المال السوقي للشركات المقيدة بالسوق الرئيسي 650 مليار جنيه^{٢٥} وبما يمثل 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

إجمالي اصول أنشطة القطاع المالي غير المصرفي والعمق المالي لكل نشاط في العام المالي 2020/2019

البريد
صناديق التأمين الخاصة
جهات التمويل متناهي الصغر

٢٤ العام المالي ينتهي في ٣٠ يونيو بالنسبة للبريد وشركات التأمين وبعض صناديق التأمين الحكومية، و٣١ ديسمبر بالنسبة لباقي أنشطة القطاع المالي غير المصرفي.
٢٥ لا يتم تضمين رأس المال السوقي داخل إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي.

١. قطاع التأمين:

صناديق التأمين

شركات التأمين

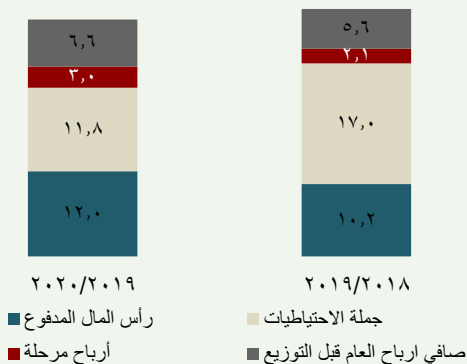
ارتفع أصول نشاط شركات التأمين بمعدل ٩٪ في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنةً بالعام المالي السابق

وفي المقابل، بلغ إجمالي الالتزامات ٩٥.٣ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ - وبشكل إجمالي تمثل حقوق حملة الوثائق النصيب الأكبر منها بنحو ٨١.١٪، ليسجل ٧٧.٢ مليار جنيه وبمعدل نمو ١٢٪ مقارنةً بالعام المالي السابق - كما سجل إجمالي حقوق المساهمين ٣٣.٤ مليار جنيه بمعدل انخفاض ٤.٥٪ مقارنةً بالعام المالي السابق - ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ٣٦٪ من إجمالي حقوق المساهمين، يليه جملة الاحتياطيات بنحو ٣٥٪ - ويرجع الانخفاض في إجمالي حقوق المساهمين إلى تراجع جملة الاحتياطيات بمعدل ٣٠.٦٪.

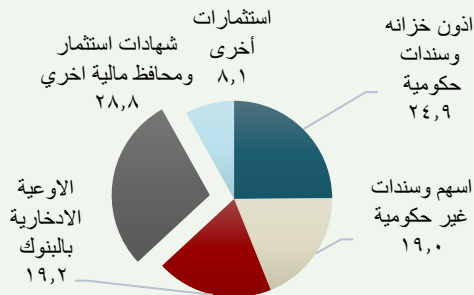
حيث بلغ إجمالي أصول شركات التأمين ١٢٨.٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتمثل أصول شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال نحو ٥٦.٤٪ من أصول قطاع شركات التأمين بمعدل نمو ١١.٥٪، مقارنةً بمعدل نمو بلغ ٥.٧٪ لأصول شركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات. وتمثل استثمارات شركات التأمين ٨٣.٨٪ من إجمالي الأصول - حيث تستحوذ شركات التأمين على الأشخاص على نسبة ٥٩٪ منها - وتتوزع تلك الاستثمارات على اذون الخزانة والسندات الحكومية، والأوعية الادخارية لدى البنوك، والأسهم والسندات غير الحكومية، ووثائق صناديق الاستثمار والمحافظ المالية الأخرى.

استمر نشاط شركات التأمين في تحقيق أداء جيداً خلال عام ٢٠٢٠، مدفوعاً بالأداء المميز للقطاعات الاقتصادية - على الرغم من تحديات جائحة كورونا - حيث يساهم النشاط في تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، ويمكنهم من التعافي بشكل أسرع، مما يجعله أحد أهم أدوات استقرار واستمرار هذه القطاعات في أنشطتها. وما زالت هناك فرصة كبيرة لنمو هذا القطاع، وذلك مع استمرار تطور النشاط الاقتصادي والتحديات التي يواجهها مثل جائحة كورونا والتي تزيد من أهمية المنتجات التأمينية، وضرورة توفير حماية مالية ضد العديد من المخاطر، وهو ما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة. هذا وقد ارتفع معدل انفاق الفرد على شراء التأمين ليلعب نصيب الفرد من إجمالي أقساط التأمين ٣٩٩ جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٣٥٥ جنيه في العام السابق، مما يشير إلى بوادر نجاح خطة الدولة في زيادة الوعي التأميني في المجتمع.

توزيع حقوق المساهمين خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنةً بالعام المالي السابق (مليار جنيه)



توزيع استثمارات شركات التأمين في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ (%)



وجاء الأداء الجيد مدعوماً بقيام هيئة الرقابة المالية باتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لاستمرارية العمل والتيسير على المتعاملين، ومنها إلزام الهيئة شركات التأمين بمنح عملائها من حملة الوثائق مهلة إضافية بخلاف ما ورد بوثائق التأمين لسداد أقساط التأمين، وفقاً لنوع وطبيعة وثائق التأمين، وتوجيه عملاء شركات التأمين لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة بشركات التأمين.

صناديق التأمين

شركات التأمين

تطور أهم مؤشرات نشاط قطاع شركات التأمين في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنةً بالعام السابق (مليار جنيه - %)

معدل النمو (%)	السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	
١٤,٣	٤٠,١	٣٥,١	إجمالي الأقساط
٣,٦	١٨,٩	١٨,٣	إجمالي التعويضات المسددة
٢٥,٤	٦	٤,٨	فائض النشاط التأميني
١٧,٣	٦,٦	٥,٧	صافي أرباح النشاط

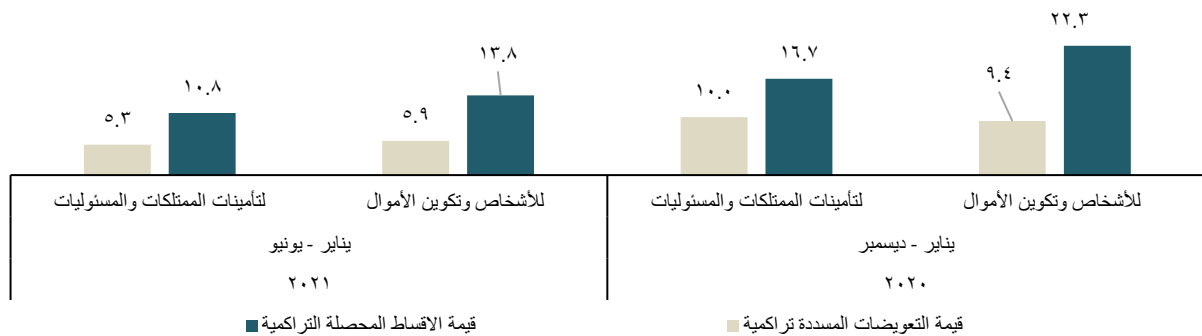
وعلى جانب نتائج النشاط، ارتفعت قيمة إجمالي أقساط التأمين بمعدل بلغ ١٤.٣٪ حتى نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنةً بالعام السابق، وارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة بمعدل حوالي ٣.٦٪. كما تزايد فائض النشاط التأميني للشركات بمعدل قدره ٢٥.٤٪ مقارنةً بالعام السابق، وارتفع صافي أرباح العام بمعدل ١٧.٣٪.

وعلى مستوى إجمالي الأقساط المحصلة من شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، يستحوذ العلاج الطبي على نسبة ٢٠.٢٪ منها، وفرع السيارات التكميلية على ١٨.٤٪، والحريق على ١٧.٥٪، وذلك خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩. أما على مستوى إجمالي التعويضات المسددة من شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، فجاء النصيب الأكبر منها لفرع العلاج الطبي بنسبة ٣٠.٧٪، ثم فرع السيارات التكميلية بنسبة ٢٣.٤٪، والبترول بنسبة ١٢.٤٪ وذلك خلال نفس الفترة.

وقد استطاعت شركات التأمين تحقيق تقدماً ملحوظاً في النصف الأول من عام ٢٠٢١ حيث سجل إجمالي الأقساط المحصلة ٢٤.٥ مليار جنيه بمعدل نمو ٣٢.٤٪ عن النصف الأول لعام ٢٠٢٠، فيما ارتفعت إجمالي التعويضات في النصف الأول من عام ٢٠٢١ لتحقيق ١١.٢ مليار جم بمعدل نمو ١٧.٣٪ خلال ذات الفترة للعام السابق.

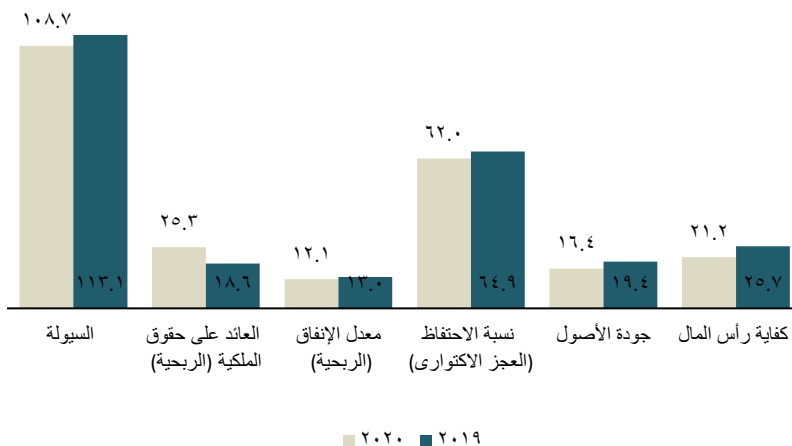
وقد استطاعت شركات الأشخاص وتكوين الأموال أن تحافظ على فرق ملحوظ بين كل من الأقساط والتعويضات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث بلغت نسبة الأقساط المحصلة ١٨.٥ مليار جنيه مقابل ٩.٧ مليار جنيه للتعويضات المسددة، بينما جاءت الأقساط المحصلة لشركات تأمينات الممتلكات بقيمة ٢١.٦ مليار جنيه مقابل ٩.٢ مليار جنيه تعويضات مسددة خلال العام.

تطور قيمة الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة التراكمية وفقاً لنوع النشاط (مليار جنيه)



١. شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال

تطور مؤشرات السلامة المالية لقطاع شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنةً بالعام السابق (%)



سجل مؤشر كفاية رأس المال ٢١.٢٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنةً بمستوي ٢٥.٧٪ في العام المالي السابق، كما بلغ مؤشر جودة الأصول ١٦.٤٪، بانخفاض ٣٪ مقارنةً بالعام السابق، وجاء هذا التراجع نتيجة لارتفاع إجمالي الأصول بمعدل ١١.٥٪ بالتزامن مع انخفاض حقوق المساهمين بنسبة ٥.٧٪.

شهد معدل الاحتفاظ انخفاضاً بنحو ٢.٩٪ بين عامي المقارنة ليسجل ٦٢٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وهو ما يشير إلى انخفاض نسبة المخاطرة التي تحتفظ بها شركات التأمين على الأشخاص من خلال استخدام عمليات إعادة التأمين.

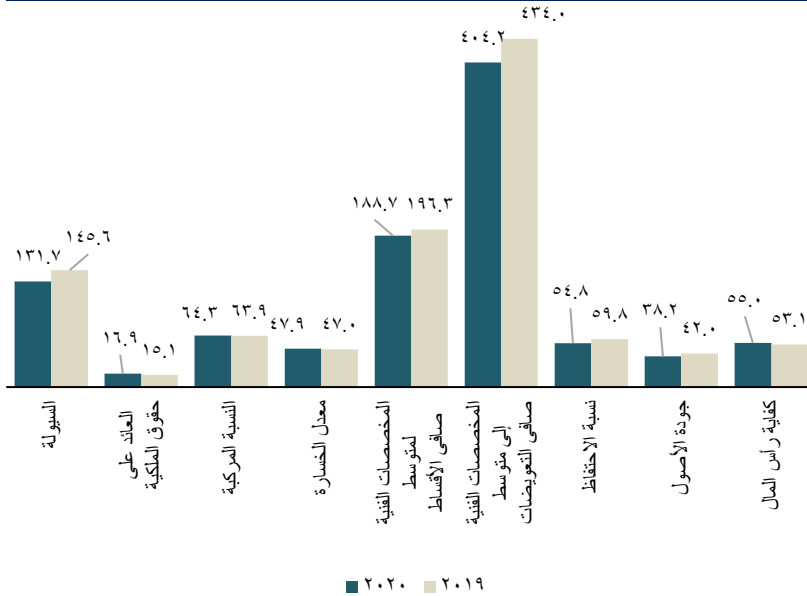
وبالنسبة لمؤشرات الربحية، فقد انخفض معدل الإنفاق بصورة طفيفة بنسبة ١٪ ليسجل ١٢.١٪ - نظراً لارتفاع المصروفات العمومية والإدارية بمعدل ٦.٦٪ والذي يعد أقل من معدل ارتفاع صافي الأقساط البالغ ١٥.٣٪ - كما ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين بنسبة ٦.٧٪ ليسجل ٢٥.٣٪ - في إطار ارتفاع صافي الربح بمعدل نمو بلغ نحو ٢٨.٥٪، إلى جانب انخفاض حقوق المساهمين بين عامي المقارنة - كما سجل مؤشر السيولة ١٠٨.٧٪ مقارنةً بمستوي ١١٣.١٪ في العام السابق، بما يشير إلى انخفاض نسبة الأصول السائلة مقارنةً بإجمالي الالتزامات.

صناديق التأمين

شركات التأمين

٢. شركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات

تطور مؤشرات السلامة المالية لقطاع شركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بالعام المالي السابق (%)



سجل مؤشر كفاية رأس المال ٥٥٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بارتفاع قدره ١.٩٪ مقارنة بالعام المالي السابق - وهو ما يرجع لانخفاض حقوق المساهمين بمعدل ٤٪ مع الثبات النسبي لصافي الأقساط - وهو ما يشير إلى انخفاض درجة المخاطر الضمنية التي تحتفظ بها شركات التأمين على الممتلكات. وعلى جانب مؤشر جودة الأصول، انخفضت نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي المركز المالي بنسبة ٣.٨٪ لتسجل ٣٨.٢٪، مدفوعة بارتفاع إجمالي الأصول وانخفاض حقوق المساهمين بين عامي المقارنة.

وبالنسبة لمؤشرات كفاية المخصصات الفنية، انخفضت نسبة الاحتفاظ لتصل إلى ٥٤.٨٪، بمقدار انخفاض بلغ نحو ٥.١٪ مقارنة بالعام المالي السابق. كما انخفضت نسبة المخصصات الفنية إلى متوسط صافي التعويضات بنحو ٢٩.٨٪ لتسجل ٤٠.٤٪.

وعلى مستوى مؤشرات الربحية، ارتفع معدل الخسارة بنسبة طفيفة بلغت ٠.٨٪ لتسجل ٤٧.٩٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وفي المقابل انخفض معدل الإنفاق بنسبة ٠.٤٪ لتسجل ١٦.٤٪، ومحصلة للنسبتين، ارتفعت النسبة المركبة بنحو ٠.٤٪ لتسجل ٦٤.٣٪. كما ساهم ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية لتسجل ١٦.٩٪، وازدياد قدرها ١.٨٪، وأخيراً تراجع مؤشر السيولة بنسبة ١٣.٩٪ ليصل إلى ١٣١.٧٪، ولكنه يظل أكبر من المعدل النمطي (١٠٠٪).

وفي إطار دعم الهيئة لتحول قطاع التأمين إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في إصدار وتوزيع وثائق التأمين النمطية والتي لا تحتاج إلى خطوات اكتتاب معقدة، فقد قامت الهيئة بإضافة وثيقة التأمين ضد الحوادث الشخصية النمطية ضمن الوثائق المسموح بإصدارها إلكترونياً، هذا وقد بلغ عدد الشركات الحاصلة على موافقات الهيئة بالإصدار الإلكتروني في عام ٢٠٢٠ نحو ٤ شركات تأمين، وبذلك يكون إجمالي العدد التراكمي للشركات الحاصلة على موافقات بالإصدار الإلكتروني نحو ٣٩ شركة، وهو ما يمثل معظم شركات التأمين العاملة بمصر.

كما قامت الهيئة بتنظيم الإصدار والتوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين النمطية بالتنسيق مع البنك المركزي، وذلك لإتاحة تعامل شركات وجميعيات التمويل متناهي الصغر مع عملائها من خلال الهاتف المحمول لتحويل القروض أو سداد أقساطها، بالإضافة إلى بحث صيغة العمل على المنظومة التأمينية الإجبارية المقترحة من قبل الهيئة لتوفير تغطية تأمينية لعملاء جهات التمويل متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي.

ولتعميق الاستدامة، قامت الهيئة بتشكيل لجنة التأمين المستدام بصياغة الاستراتيجية القومية للتأمين المستدام، والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة العربية وأفريقيا، والتي تضع خارطة طريق من أجل تضمين مبادئ التأمين المستدام في صناعة التأمين.

ولتدعيم الملاءة المالية للشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، أصدرت الهيئة قرار يلزم شركات التأمين بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري الجديد والخاص بالأدوات المالية، بما يعادل نسبة (١٪) من إجمالي الأصول وذلك من صافي أرباح العام المالي المنتهي في يونيو ٢٠٢٠ بعد احتجاز الضريبة، وعلى أن يتم إدراجه ضمن حقوق المساهمين ولا يتم التصرف فيه إلا بعد موافقة الهيئة. بالإضافة إلى وضع قواعد لتوزيع الأرباح لشركات التأمين كإجراء لإدارة المخاطر المحتملة والمتوقعة في حال استمرار جائحة كورونا خلال عام ٢٠٢١.

الزمت الهيئة شركات التأمين بمنح عملائها - من حملة الوثائق - مهلة إضافية بخلاف ما ورد بوثائق التأمين لسداد أقساط التأمين وفقاً لنوع وطبيعة وثائق التأمين، في خطوة يستفيد منها أكثر من خمسة ملايين من حاملي وثائق التأمين، وبما يمكن العملاء من الاستمرار في الاستفادة من مزايا الحماية التأمينية التي تمنحهم إياها ووثائقهم التأمينية وتعويضهم حال حدوث المخاطر المؤمن ضدها.

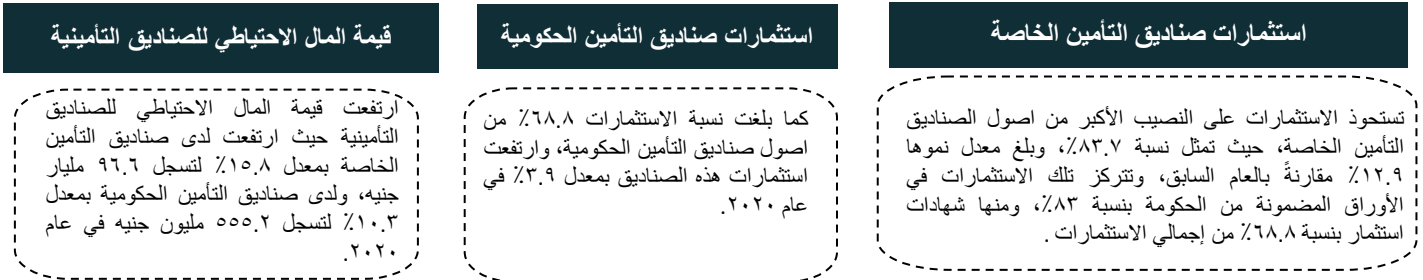
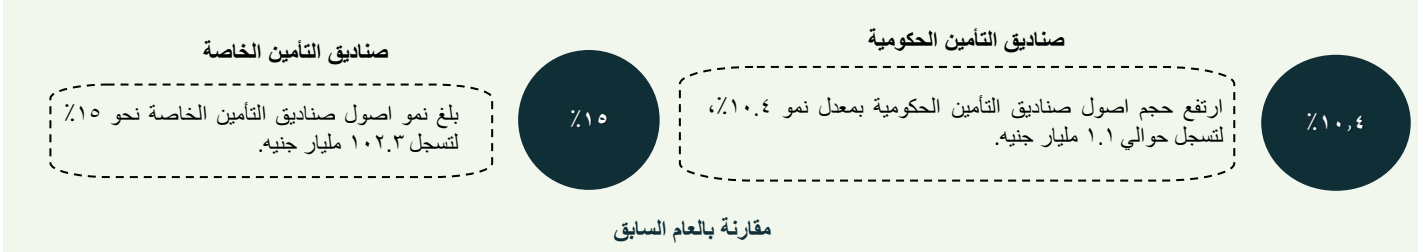
دور
الهيئة
العامة
للمراقبة
المالية

صناديق التأمين

شركات التأمين

استطاعت هيئة الرقابة المالية أن تحافظ على أداء قطاعها المالي غير المصرفي ومن بينها قطاع صناديق التأمين حيث أظهرت المؤشرات جودة أداء القطاع، ويتمثل قطاع صناديق التأمين في صناديق التأمين الحكومية وصناديق التأمين الخاصة والتي تعد أحد أشكال أدوات الادخار المرتبطة بقطاع التأمين التي توفر أنظمة تأمينية.

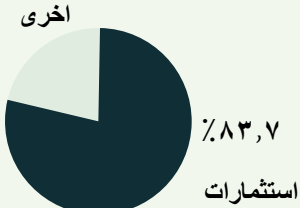
حقق كل من صناديق التأمين الحكومية وصناديق التأمين الخاصة معدلات نمو إيجابية للأصول خلال عام ٢٠٢٠



فائض النشاط التأميني للصناديق الحكومية

ارتفعت قيمة فائض النشاط التأميني لصناديق التأمين الحكومية بنسبة ٤٨.٣٪ لتسجل ١١١.٧ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠.

أصول صناديق التأمين الخاصة



لم يتأثر أداء الصناديق التأمينية بتبعات جائحة كورونا، حيث تم تحقيق معدلات نمو إيجابية في الأصول والاستثمارات ومعدلات العائد على الاستثمارات في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بعام ٢٠١٩. كما استمر الأداء الجيد في النصف الأول من عام ٢٠٢١، حيث ارتفعت استثمارات صناديق التأمين الخاصة لتصل إلى ٦.٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٨.٢٪ مقارنةً بالنصف الأول في العام السابق الذي سجل ٤.٩ مليار جنيه.

تطور بعض بنود صناديق التأمين الخاصة في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالأعوام السابقة

١. بلغت قيمة أصول صناديق التأمين الخاصة ١٠٢.٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو ١٥٪.

٢. قيمة الاشتراكات ١٠.٥ مليار جنيه بمعدل نمو ١٨.٩٪.

٣. قيمة المزايا التأمينية ٩.٩ مليار جنيه بمعدل نمو ١٥.٥٪.

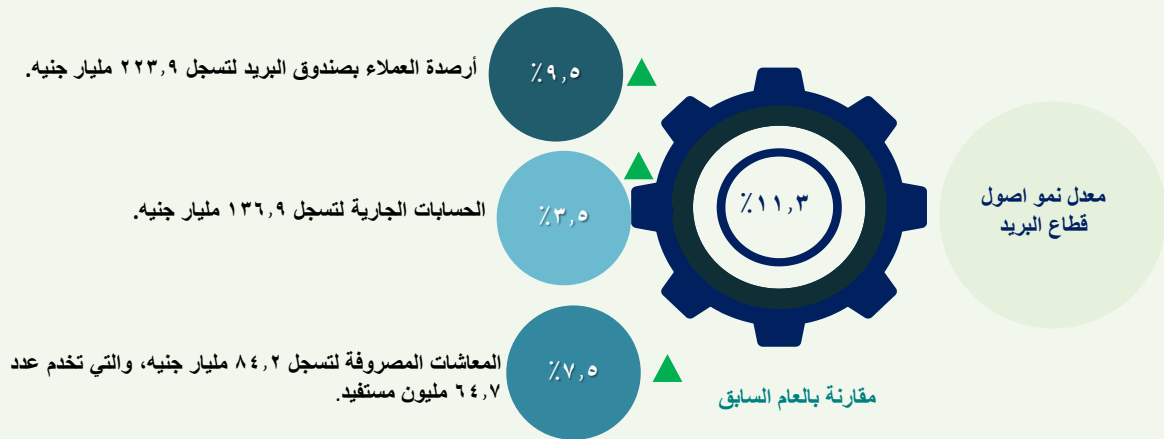
٤. قيمة معدل العائد على الاستثمار ١٢.٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٢١.٩٪.



٢. قطاع البريد^{٢٦}

واصلت هيئة البريد نشاطها بانتظام مع إجراءات احترازية للحد من انتشار فيروس كورونا ولضمان سلامة العاملين والعملاء، وفي إطار تعزيز الشمول المالي وتشجيع ثقافة التأمين، قررت الهيئة إعفاء أصحاب المعاشات من مصاريف فتح الحساب اعتباراً من سبتمبر ٢٠٢٠، كما وقّعت الهيئة القومية للبريد والاتحاد المصري للتأمين بروتوكول تعاون يهدف إلى توفير حزمة من الخدمات التأمينية لكافة قطاعات الأنشطة الاقتصادية من خلال مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الهيئة حظر تداول "الأموال والشيكات والأدوات القابلة للتداول" داخل الطرود سواء في حالة الإرسال أو الاستقبال وذلك طبقاً للقرار الوزاري رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الامتثال الكامل للهيئة القومية للبريد للتشريعات الوطنية الخاصة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

بلغت قيمة أصول القطاع ٢٧٠,٩ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل نمو ١١,٣٪ مقارنة بالعام المالي السابق



● قيمة المدفوعات والمقبوضات من خلال ماكينات الصراف الآلي لقطاع البريد في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩

قيمة المدفوعات ٥,٣ مليار جنيه

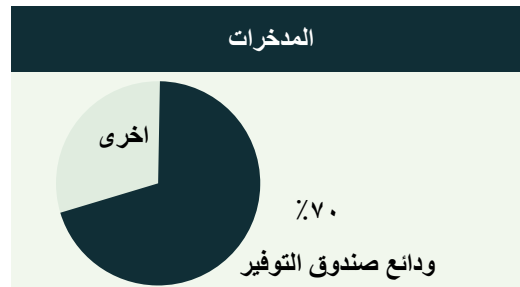
قيمة المقبوضات ٨ مليار جنيه

● سجل إجمالي الإيرادات القطاع ١ مليار جنيه، وبلغ إجمالي المصروفات ١٨٥,٧ مليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

● كما بلغ إجمالي عدد الطرود الداخلية نحو ١,٦ مليون طرد.

● وبلغ عدد مكاتب البريد ٤٠٣٣ مكتب في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

بلغت قيمة المدخرات لدى قطاع البريد ٤٥٦,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتمثل ودائع صندوق التوفير الجانب الأكبر منها بنسبة ٧٠٪.



^{٢٦} يخضع قطاع البريد لرقابة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

٣. صناديق الاستثمار وشركات الوساطة في الأوراق المالية

بلغت قيمة أصول النشاط ٧٢,٤ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو ١٣,٥٪ مقارنة بالعام السابق

٠,٦٪ من إجمالي
الأصول

صناديق استثمار بالعملة الأجنبية

٧٩٪ من إجمالي ١١٤
صندوق

منشأة من قبل البنوك

تم إنشاء عدد ٢٠ صندوق استثمار مؤسس في شكل شركة مساهمة

والتي تتضمن ٣ صناديق ملكية خاصة بقيمة إجمالية ٦٨٧ مليون جنيه لصافي الأصول في نهاية عام ٢٠٢٠، مقارنة بعدد صناديق ملكية خاصة بصافي أصول ٦٠٠ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠١٩.

٩ صناديق مغلقة

١١ صندوق مفتوح

بلغ عدد شركات الوساطة في الأوراق المالية ١٣٥ شركة، وقد ارتفع إجمالي قيمة أصول هذه الشركات ليسجل ١٢.٧ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو ٢٦.٨٪.

هذا وقد حققت صناديق النقدية متوسط عائد بلغ ١٠.٦٪ في عام ٢٠٢٠، في ظل عدم تأثر ذلك النوع من صناديق الاستثمار بتحركات البورصة واعتمادها على أدوات الدخل من سندات واذون خزائن. سجلت فئة تحديد الأصول هبوطاً كبيراً بلغ متوسطه نحو ٩٪ مقابل ارتفاع لضمان وحماية رأس المال، وصعود طفيف لفئة صناديق العملة الأجنبية بمتوسط قدره ٠.٦٪.

بينما تأثرت صناديق الأسهم بالتداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا، والتي أثرت على حركة أسعار الأسهم في البورصة المصرية، حيث تراجع أسعار وثائق صناديق الأسهم بنسبة بلغ حدها الأدنى ٥.٢٥٪ بينما بلغ الحد الأقصى لها نحو ١٦.٧١٪.

بلغ عدد صناديق الاستثمار ١١٤ صندوق عامل بالإضافة الي ٣ صناديق جاري تغطية الاكتتاب الخاص بهم

بالإضافة الي عدد ٢ صندوق منشأة من قبل شركة مدير استثمار

كما أسست شركات التأمين ٥ صناديق استثمار

تتركز الصناديق المفتوحة في صناديق الأسهم والصناديق النقدية

أهم بنود صناديق
الاستثمار في عام
٢٠٢٠

٤. مؤسسات التمويل غير المصرفية:



بلغ إجمالي أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية نحو ١٢٠.١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو ٢٢.٨٪ مقارنةً بالعام السابق، وتشمل مؤسسات التمويل غير المصرفية التمويل العقاري والتمويل متناهي الصغر والتأجير التمويلي والتمويل الاستهلاكي والتوريق والتخصيم وسجل الضمانات المنقولة.

ومن أجل تخفيف تداعيات جائحة فيروس كورونا على أنشطة التمويل، طالبت هيئة الرقابة المالية جهات التمويل بمراعاة المرونة اللازمة في تفعيل آلية الجدولة للتمويلات غير المنتظمة درءاً للتعثر، ووفقاً لدراسة كل حالة على حدة، وبما يسمح بالسداد باللائم لقدرة العميل الراهنة.



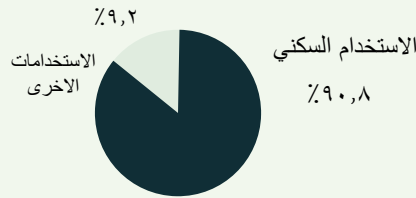
بلغ إجمالي أصول شركات التمويل العقاري ١٣ مليار جنيه، بمعدل نمو ٣٠٪ في نهاية عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالعام السابق.

ارتفع حجم التمويل العقاري الممنوح خلال عام ٢٠٢٠ ليسجل ٣.٤ مليار جنيه، وبمعدل نمو ٣٠٪ مقارنةً بالعام السابق.

حجم التمويل الممنوح

في حين شهد النصف الأول من عام ٢٠٢١ ارتفاع حجم التمويل الممنوح ليسجل نحو ٣.١ مليار جنيه، بمعدل ارتفاع ١٧٥.٢٪ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

قيمة التمويل العقاري الممنوح حسب الغرض في ديسمبر ٢٠٢٠ (%)



انخفض متوسط فترة سداد التمويل ليسجل ١٣.١ سنة مقابل ١٣.٣ سنة.

كما انخفض متوسط نسبة قيمة التمويل لقيمة العقار بحوالي ١.٢٪ لتسجل ٥٤٪.

عقود التمويل

ارتفع عدد عقود التمويل العقاري ليسجل نحو ٣ آلاف عقد خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ مقارنةً بحوالي ١.٤ ألف عقد خلال نفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفع رصيد التمويل العقاري القائم إلى ٨ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٠، بمعدل نمو ٣٠.٣٪ مقارنةً بديسمبر ٢٠١٩، وواصل ارتفاعه ليسجل ٩.٩ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢١، بمعدل نمو ٥١.٨٪ مقارنةً بيونيو ٢٠٢٠.

رصيد التمويل القائم

هذا وقد سعى البنك المركزي المصري إلى تعزيز التمويل العقاري بإطلاقه العديد من المبادرات التي تستهدف تمويل القطاع لمتوسطي ومحدودي الدخل بتسهيلات أكثر وفوائد أقل، حيث تم إطلاق مبادرة للتمويل العقاري بتخصيص مبلغ ١٠٠ مليار جنيه، من خلال البنوك أو شركات التمويل العقاري، لتمويل شراء الوحدات السكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص ٣ بالمائة لمدة تصل إلى ٣٠ عاماً. كذلك شهد انتمان الشركات العقارية في منتصف عام ٢٠٢١ انتعاشاً مدفوعاً بعودة الأسواق وتراجع أسعار الفائدة على الأوعية الادخارية بالبنوك.

ولم يتأثر الائتمان الموجه للشركات الكبرى بشكل كبير مدفوعاً بثقة البنوك في قدرتها على السداد، إضافة إلى أن الأزمة الراهنة دفعت المواطنين للتوجه إلى الشركات الكبرى لتقنتهم في قدرة تلك الشركات على تسليم الوحدات في ظل تداعيات الجائحة، على عكس الشركات الناشئة والمتوسطة، مما عزز من قدرة المؤسسات العقارية الكبرى في تحقيق إيرادات وقت الأزمة والحصول على ائتمان جديد من البنوك ويكون لها القدرة على السداد.

٤. مؤسسات التمويل غير المصرفية:



يمثل التمويل متناهي الصغر وسيلة رئيسية لتشجيع مساهمة الفئات محدودة الدخل في النشاط الاقتصادي من خلال توفير تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية، بما يسهم في خفض البطالة وتحسين دخول الأسر الأكثر فقراً، ويحقق أثراً إيجابياً على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد، وقد ساهم النشاط في توسيع نطاق المستفيدين من الخدمات المالية والمساهمة في رفع معدلات الشمول المالي خلال عام ٢٠٢٠.

حيث ارتفع إجمالي أصول نشاط التمويل متناهي الصغر لتصل إلى ٢٣ مليار جنيه، بمعدل نمو ١٥.١٪ في نهاية عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالعام السابق.

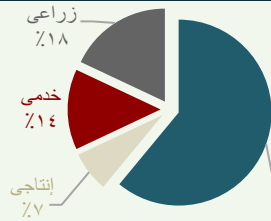
في حين شهد النصف الأول من عام ٢٠٢١ ارتفاع حجم التمويل الممنوح ليسجل نحو ٣.١ مليار جنيه، بمعدل ارتفاع ١٧٥.٢٪ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

عقود ومناقصات التمويل

ارتفعت أرصدة التمويل متناهي الصغر لتسجل ١٩.٤ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ١٧.٢٪، وتتركز تلك الأرصدة في التمويل الفردي بنسبة ٨٣٪، حيث بلغ نصيب فئة الإناث ٦٢٪ من إجمالي عدد المستفيدين، مما يشير إلى مساهمة النشاط في تعزيز الشمول المالي، وقد واصلت أرصدة التمويل الارتفاع لتسجل ٢٢.٥ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢١.

رصيد التمويل القائم

التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط الممول في عام ٢٠٢٠ (%)



هذا وقد أدت تبعات جائحة كورونا إلى تراجع الطلب على القروض من ناحية وتأجيل الأقساط من ناحية أخرى، لتتخفض مؤشرات الربحية، حيث انخفض معدل العائد على الأصول لكل من الشركات والجمعيات بنحو ٢٪ خلال عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالعام السابق، كما انخفض العائد على حقوق الملكية للشركات بنسبة ٨٪، وللجمعيات بنسبة ٦٪. كما تأثرت جودة محفظة التمويل متناهي الصغر، حيث ارتفعت نسبة القروض الخطرة لأكثر من ٣٠ يوم من ١.١٪ في عام ٢٠١٩ إلى ٣.٤٪ في عام ٢٠٢٠، كما ارتفع معدل شطب الديون من ١٪ في عام ٢٠١٩ إلى ٢٪ في عام ٢٠٢٠.

مؤشرات الربحية لنشاط التمويل متناهي الصغر في عام ٢٠٢٠

الشركات ٧٪
الجمعيات ٦٪

معدل العائد على الأصول

الشركات ٤٠٪
الجمعيات ١٣٪

معدل العائد على حقوق الملكية

ارتفع معدل التعامل مع وسائل الدفع غير النقدي في نشاط التمويل متناهي الصغر، حيث بلغ حجم المتحصلات الإلكترونية من أقساط التمويل نحو ١.٢ مليار جنيه لعدد ٥١٩.٦ ألف عميل، وبلغ حجم المدفوعات الإلكترونية لصرف التمويل ١.٩ مليار جنيه لعدد ١٢٩.٣ ألف عميل وذلك في نهاية عام ٢٠٢٠.

إلى جانب ذلك، ارتفع حجم محفظة منتج التمويل الأصغر - والذي يتم تقديمه من خلال شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر - من ٦٥٠ ألف جنيه إلى ٧٩٠ ألف جنيه في نهاية ٢٠٢٠، كما ارتفع عدد المستفيدين من ٢.٧ ألف عميل إلى ٣.٤ ألف عميل في نهاية عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى ذلك، استحوذت فئة الذكور والنشاط الخدمي على النسبة الأكبر من عدد العملاء وأرصدة التمويل، ويعتمد هذا المنتج على التقنيات الرقمية بهدف دعم الفئات الأكثر احتياجاً والتي تندرج تحت طبقة الفقراء، وهو ما يعزز الشمول المالي.

المعاملات الإلكترونية

٤. مؤسسات التمويل غير المصرفية:



بلغ إجمالي أصول النشاط ٦٥ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو ٢٠,٦٪ مقارنةً بالعام السابق

بلغ إجمالي أصول النشاط ١٢,١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو ٤٠,٧٪ مقارنةً بالعام السابق

بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة ٧٣٨ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو بلغ ١٦,١٪

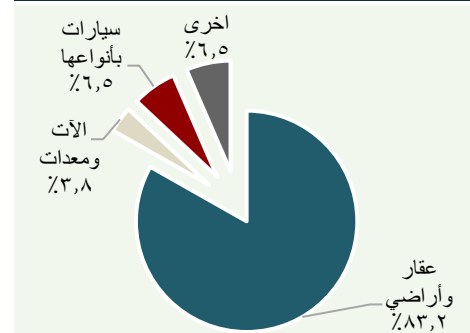
عقود التمويل

وبلغت قيمة عقود النشاط نحو ٥٨,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو ٥,٤٪ مقارنةً بالعام السابق، واستمرت قيمة العقود في الارتفاع لتسجل ٣٥,٦ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، بمعدل نمو ٣٨,٧٪ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وكذلك ارتفع عدد العقود لتسجل ١٨٣٢ بمعدل نمو ٥٣,٦٪.

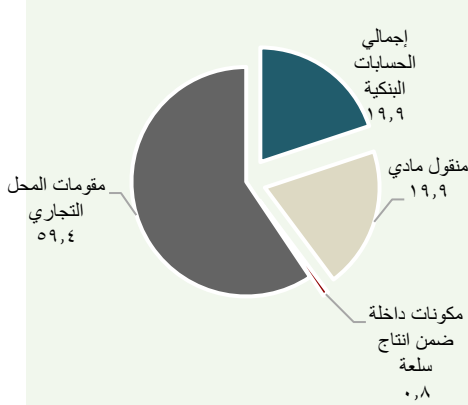
وارتفعت قيمة سندات التوريق المصدرة من شركات التوريق بمعدل بلغ ٩٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالعام السابق، لتسجل نحو ٢٤,١ مليار جنيه، وبلغت قيمة السندات المصدرة ٤ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، مقارنةً بقيمة إصدارات ٣,٣ مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفع عددها إلى ٦٩,٣ ألف إشهاراً بمعدل نمو ٧٩,٥٪ مقارنةً بالعام السابق، وذلك من خلال ٨١ جهة، والتي تتمثل في البنوك، وشركات التمويل متناهي الصغر والتأجير والتخصيم، وشركات بيع التجزئة، وجهات تمويل دولية، والأشخاص الطبيعيين المصريين، وتستحوذ مقومات المحل التجاري المادية والمعنوية على نسبة ٥٩,٤٪ من إجمالي قيمة اشهارات الضمانات المنقولة.

توزيع قيمة عقود التأجير التمويلي وفقاً للنشاط في عام ٢٠٢٠



أنواع الضمانات المنقولة بالسجل الإلكتروني في عام ٢٠٢٠ (%)



مؤشرات أعمال نشاط التمويل الاستهلاكي في عام ٢٠٢١



يدفع القانون النشاط من خلال ثلاثة عوامل

١. كونه سيعمل على حماية جميع الأطراف والمتعاملين

٢. تسهيل إجراءات حصول الشركات على قروض من المؤسسات المالية لتمويل رأس المال العامل

٣. المميزات الضريبية

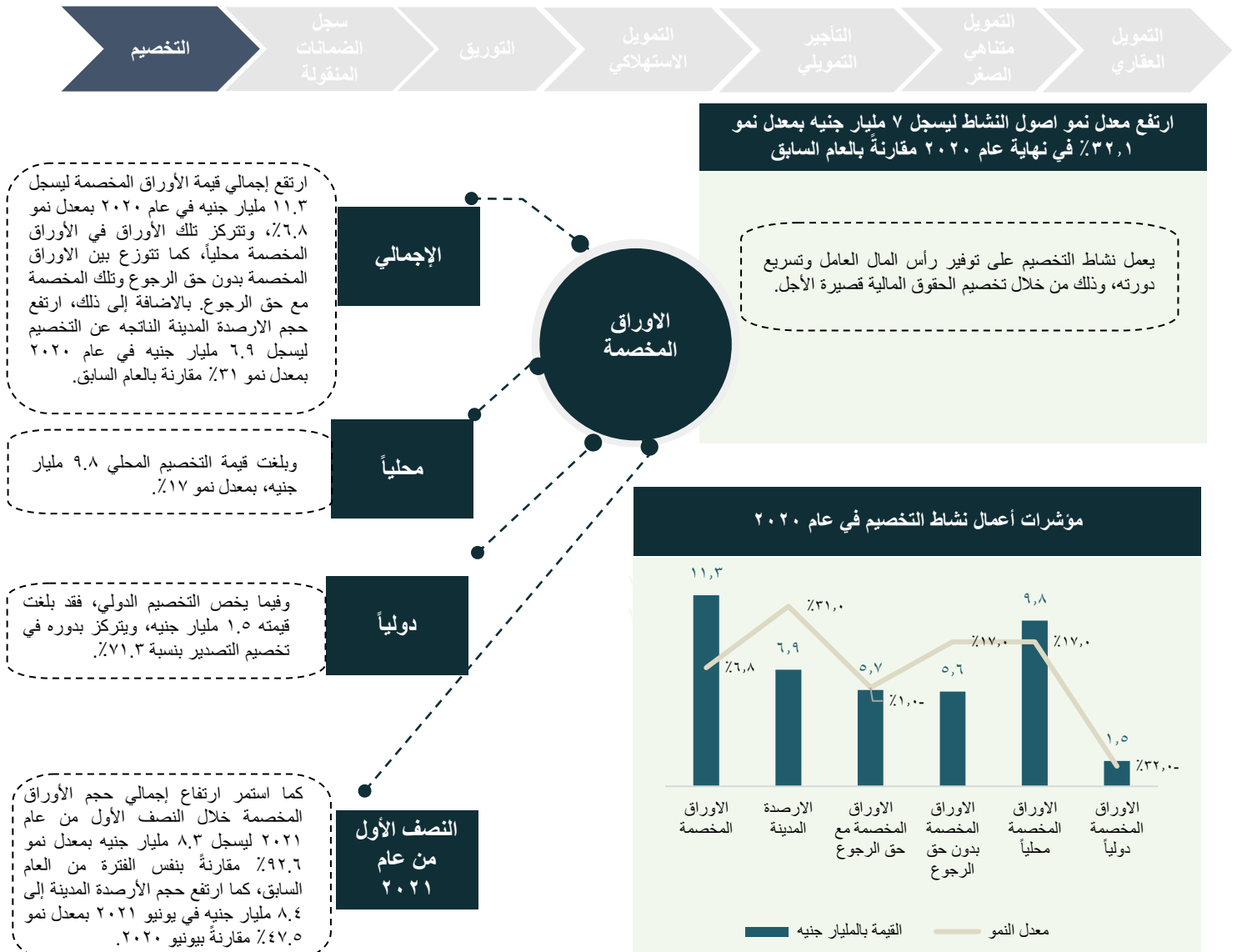
بالإضافة إلى ذلك، تأتي المبادرات الحكومية والتوجهات بدعم خطط التمويل المالي والرغبة في التحول للرقمنة في صالح شركات التمويل الاستهلاكي، وخاصة في ظل اعتمادها على خدمات البيع عبر الإنترنت والدفع من خلال شركات المدفوعات. هذا وتستحوذ أكبر ٣ شركات على ٥٨,٤٪ من الحصة السوقية لقيمة التمويل الاستهلاكي في أغسطس ٢٠٢١.

شهد قطاع التمويل الاستهلاكي منذ بداية العام الجاري طفرة واضحة سواء في جانب تأسيس وانضمام كيانات جديدة للقطاع أو قيام الشركات العاملة بتوفير أوضاعها والتقدم للحصول على الرخص اللازمة من الهيئة العامة للرقابة المالية، وترجع التحركات النشطة بالقطاع إلى عاملين أساسيين:

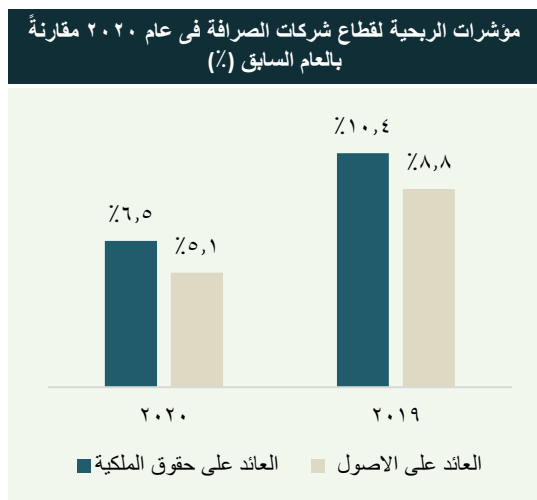
● أولهما تبعات جائحة كورونا، والتي أدت إلى زيادة مخاوف المستهلكين من الأوضاع المستقبلية - في ظل موجات جديدة من الجائحة - ورغبتهم في الاحتفاظ بسيولتهم المالية قدر الإمكان، هذا إلى جانب تأثير دخول شريحة كبيرة من المستهلكين، وهو ما دفعهم للتوجه لتمويل احتياجاتهم بالتقسيط.

● وجود قانون منظم لتنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي - رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠ تحت رقابة الهيئة العامة للرقابة المالية - والذي بدوره سيضاعف القوة الشرائية للمواطنين ويتيح السداد على آجال تتناسب مع دخولهم.

٤. مؤسسات التمويل غير المصرفية



٥. قطاع شركات الصرافة



بلغ إجمالي قيمة أصول الشركات ١,١٦ مليار جنيه بمعدل نمو ٦,٥٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠

● بلغ عدد شركات الصرافة التي تزاوّل النشاط ٧٠ شركة في عام ٢٠٢٠.

● تستحوذ الأصول الثابتة على ١٨,٧٪ من إجمالي الأصول.

● انخفض إجمالي حقوق الملكية بمعدل ٥,٦٪ ليسجل نحو ٠,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠.

● أدى انخفاض صافي ربحية القطاع بمعدل ٣٨,٨٪ بين عامي المقارنة إلى انخفاض مؤشرات الربحية الخاصة بمعدل العائد على الأصول بمقدار ٣,٧٪، ومعدل العائد على حقوق الملكية بنسبة ٣,٩٪.

بعض مؤشرات أعمال شركات الصرافة

● معدل الدوران ٨٣ مرة ● قيمة المبيعات ٥٩ مليون جنيه ● معدل نمو الأموال المستثمرة ٥,١٪

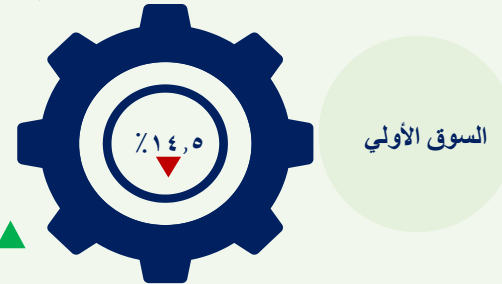
٦. قطاع أسواق المال

حققت البورصة المصرية أداءً متبائناً خلال عام ٢٠٢٠ مقارنةً بعام ٢٠١٩، تأثراً بتبعات جائحة كورونا، حيث انخفضت قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولي، كما انخفض المؤشر الرئيسي EGX30 وكذلك رأس المال السوقي، بينما قادت أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة الارتفاعات مما انعكس على ارتفاع مؤشر EGX100 EWI ومستوي السيولة بارتفاع إجمالي قيمة التداول.

فقد انخفضت لتسجل حوالي ١١٥.٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠ بمعدل انخفاض ١٦.٧٪ مقارنةً بالعام السابق، وتم تنفيذ طروحات (IPOs) بقيمة ٢٠٢.٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ مقابل ٥.١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩، وتتركز الطروحات في طرح الخاص بنسبة ٩٥٪، واستحوذ الأجانب على نسبة ٦.٧٪ من الطروحات الأولية مقابل ٦٧.٤٪ في عام ٢٠١٩.

بينما ارتفعت قيمة سندات التوريق المصدرة لتسجل ٢٤.١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو ٩٪ مقارنةً بالعام السابق - وذلك على الرغم من تبعات جائحة كورونا - ليسجل كل من سندات التوريق وسندات الشركات المصدرة نحو ٢٤.٦ مليار جنيه. كما تم إصدار صكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية بإجمالي قيمة ٥.١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠، وهو ما يؤدي إلى تنشيط سوق السندات والصكوك الإسلامية ليصبح سوقاً جذاباً يهدف إلى إتاحة بدائل عدة من التمويل للشركات المالية غير المصرفية.

١٦,٧٪ على جانب إصدارات الأسهم
(أسهم التأسيس + زيادة رأس المال)



٩٪ على جانب إصدارات السندات

سجل إجمالي قيمة الأوراق المالية المصدرة ١٨٧,٣ مليار جنيه بمعدل انخفاض ١٤,٥٪

مقارنة بالعام السابق

والذي انخفض ليصل إلى ١٠,٨٤٥ نقطة في ٢٠٢٠، بمعدل انخفاض بلغ ٢٢.٣٪ مقارنةً بالعام السابق، وانخفض المؤشر خلال الربع الأول والثاني من عام ٢٠٢١ بنسبة ٢.٥٪، و٢.٩٪، على التوالي، ليصل إلى ١٠٢٥٦.٦ نقطة في إغلاق يونيو ٢٠٢١.

المؤشر الرئيسي EGX30 (مقوم بالجنية المصري)

والذي ارتفع ليسجل ٣٠٩٩ نقطة، بمعدل نمو ٤٢٪ مقارنةً بالعام السابق، واستمر في الارتفاع ليسجل ٣٢٧٩ نقطة في يونيو ٢٠٢١.

المؤشر الرئيسي EGX100 EWI

والخاص بسوق الشركات المتوسطة والصغيرة، والذي ارتفع إلى ١٠٤٨ نقطة في ديسمبر ٢٠٢٠ بمعدل نمو ١١٧.٢٪ مقارنةً بالعام السابق، وتم استحداث مؤشر تميز بدلاً من مؤشر النيل، والذي سجل ٢٤٠٦ نقطة في يونيو ٢٠٢١.

مؤشر بورصة النيل/تميز

السوق الثانوي

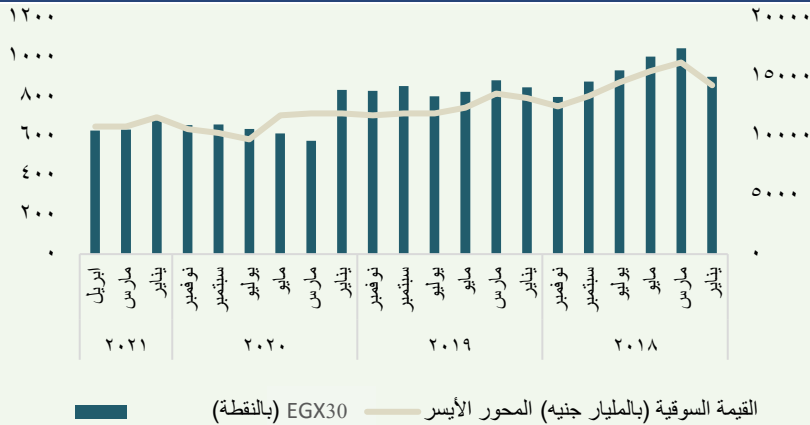
تطور أداء البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠



قيمة إصدارات الأوراق المالية



التطور الشهري لمؤشر EGX30 ورأس المال السوقي



المؤشرات الجديدة: (EGX 70 EWI، وEGX100 EWI وتميز)

وقد نجحت البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠ في إطلاق العديد من مؤشرات السوق الجديدة مثل EGX 70 EWI، و EGX100 EWI لتحقيق التوازن في أثر التغيرات السعرية بالشركات المكونة للمؤشرين، وذلك بأن تحصل كل شركة مدرجة بالمؤشر على نفس الوزن النسبي، مما يسمح بتنوع أدوات قياس أداء السوق وبما يتماشى مع احتياجات المستثمرين.

كما اتجهت البورصة المصرية إلى تقسيم سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى سوقين، الأول سوق "تميز" ويضم الشركات الأفضل من حيث الأداء المالي والتشغيلي، والثاني سوق النيل ويضم باقي الشركات، وتم إطلاق المؤشر الجديد والذي يضم شركات قائمة "تميز" والاعتماد عليه لقياس تطور السوق.

رأس المال السوقي

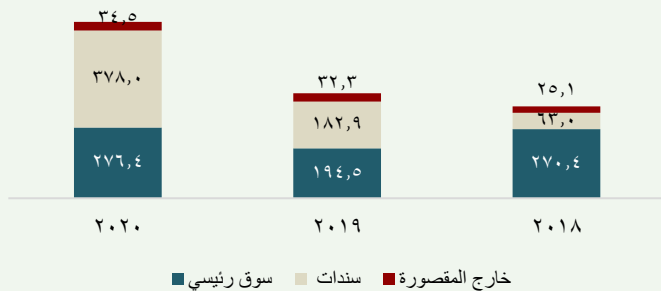
والذي شهد انخفاضاً بنسبة ٨.١٪ ليصل إلى ٦٤٩.٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠ - اخذاً في الاعتبار رأس المال السوقي للشركات التي تم شطبها خلال العام والذي يقدر بـ ٨.٤ مليار جنيه - وقد حافظ رأس المال السوقي على أدائه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مسجلاً نفس قيمة إغلاق عام ٢٠٢٠، بينما شهد تحسن في الربع الثاني ليسجل ٦٦٧.٣ مليار جنيه.

كما حقق رأس المال السوقي للسندات خلال تعاملات هذا العام قفزة هائلة بنسبة ٦٧.٦٪ ليصل إلى ١٦٤١ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٧٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٩، مع الاتجاه إلى إطالة آجال الأوراق المالية الحكومية.

التداول السنوي

ارتفعت قيمة التداول لتصل إلى ٦٨٩.٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو ٦٨٪ مقارنة بالعام السابق، وجاء ارتفاع قيمة التداول مدفوعاً بالأساس بارتفاع قيمة تداول السندات بمعدل نمو بلغ ١٠٧٪ ليسجل ٣٧٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠ - وقد استحوذت سندات الخزنة المصرية على غالبية تداول السندات بنسبة ٩٩.٨٪ - كما حققت الأسهم تداول بقيمة ٣١١.٦ مليار جنيه خلال العام بمعدل ارتفاع بلغ ٣٧٪ - حيث ارتفع قيمة التداول لسوق داخل المقصورة بمعدل ٤٢.١٪، وارتفع قيمة التداول لسوق خارج المقصورة بمعدل ٧٪ - وقد حقق النصف الأول من عام ٢٠٢١ إجمالي قيمة تداول بنحو ٤٦٣.٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٠.٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

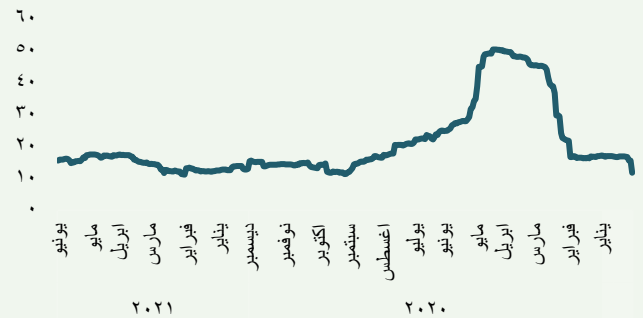
تطور قيمة التداول السنوي (مليار جنيه)



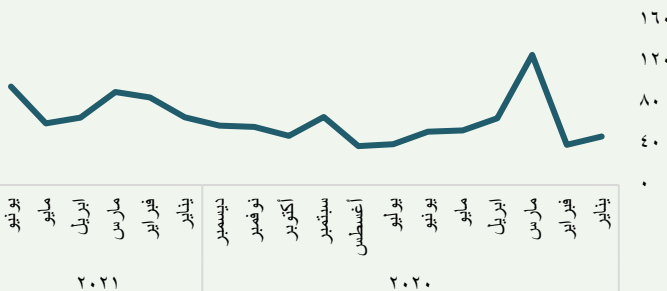
التقلبات التاريخية لمؤشر EGX 30

وعلى مستوى اتجاه مؤشر التقلبات التاريخية، فقد انخفض المؤشر من ٤٥.٥ نقطة في مارس ٢٠٢٠ إلى ٢٤.٨ نقطة في نهاية يونيو ٢٠٢٠، واستمر في الانخفاض حتى نهاية الربع الرابع من العام ليسجل ١٥.٤ نقطة، نتيجة ارتفاع مؤشر EGX30 أو انخفاضه بنسبة طفيفة في هذه الفترات، وكذلك ارتفاع رأس المال السوقي ومؤشرات التداول، وقد استمر المؤشر عند مستوى منخفض في النصف الأول من عام ٢٠٢١ ليستقر عند ١٥.٦ نقطة، وتعكس اتجاهات المؤشر على ذلك النحو استقرار مؤشرات أداء البورصة خلال الربع الأول والثاني من عام ٢٠٢١، والذي نتج عن احتواء البورصة المصرية بإجراءاتها الاحترازية لتداعيات جائحة كورونا.

التقلبات التاريخية لمؤشر EGX 30 (نقطة)



تطور قيمة التداول الشهري (مليار جنيه)



التداول الشهري

هذا وقد ارتفع متوسط قيمة التداول الشهري خلال عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٥٧.٥ مليار جنيه مقابل ٣١.٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩، كما ارتفع معدل دوران الأسهم بنسبة ١٥٪ ليسجل ٤٢.٣٪ في عام ٢٠٢٠، بينما انخفض متوسط العائد على الكوبون بمقدار ١.٤٪.

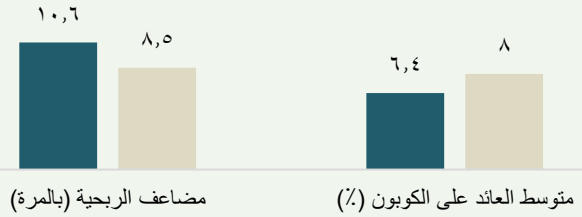
أداء مؤشرات القطاعات عام ٢٠٢٠ (%)



الأداء القطاعي

- وعلى صعيد المؤشرات القطاعية، كان أكثر القطاعات ارتفاعاً هذا العام قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف حيث سجل ارتفاعاً بنسبة ٩٨.٦٪ ليحتل المركز الأول، يليه قطاع اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ارتفاع بلغت ٨٨٪ محتلاً المركز الثاني، بينما كان أكثر القطاعات انخفاضاً هو قطاع الرعاية الصحية والأدوية حيث سجل انخفاضاً بنسبة ٢٢.٣٪، يليه قطاع الأغذية والمشروبات بنسبة ١٧.٨٪.
- و حقق رأس المال السوقي لقطاع البنوك ٢٦.٢٪ من إجمالي رأس المال السوقي للسوق الرئيسي في عام ٢٠٢٠، يليه قطاع الموارد الأساسية بنسبة ١١.٢٪، بينما جاء قطاع العقارات في المركز الثالث بنسبة ١٠.٧٪.
- وعلى مستوى إجمالي قيمة تداول الأسهم، استحوذ قطاع العقارات على نسبة ١٩.٤٪، يليه قطاعي البنوك والخدمات المالية غير المصرفية بنسبة ١٤.٨٪ لكل منهما، ثم قطاع الموارد الأساسية بنسبة ١٠٪.

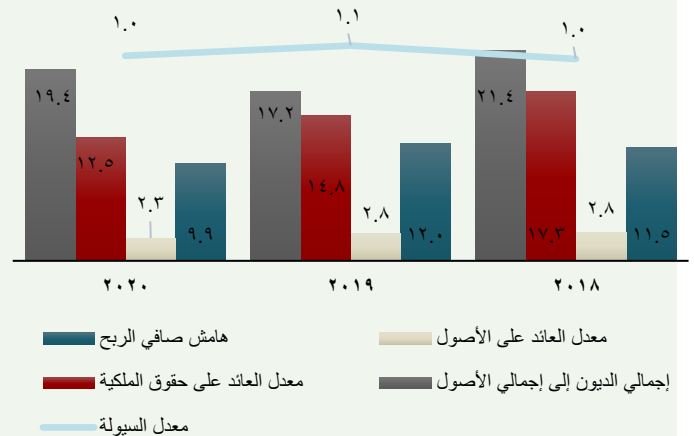
تطور مضاعف الربحية ومتوسط العائد على الكوبون خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق



تحليل الأداء المالي للشركات المدرجة بالبورصة

- استقر معدل السيولة عند نحو ١ خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.
- وبالنسبة للرافعة المالية، فقد ارتفعت نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول بنسبة ٢.٣٪ لتسجل ١٩.٤٪ خلال عام ٢٠٢٠.
- وعلى جانب مؤشرات الربحية، فقد انخفض كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية بنسبة ٠.٥٪، و ٢.٢٪ على التوالي خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق.

المؤشرات المالية للشركات المدرجة في EGX ٣٠ (%)



وقد ساهم إصدار حزمة من القرارات المالية والنقدية التحفيزية للاقتصاد المصري في احتواء تداعيات الجائحة والحد من تأثيرها على أداء سوق المال في عام ٢٠٢٠. وقد شملت هذه الإجراءات خفض الضرائب على التعامل في البورصة، وتأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة لمدة عام، وإعفاء غير المقيمين من الضريبة نهائياً، وتخصيص مبلغ ٢٠ مليار جنيه من جانب البنك المركزي لدعم سوق الأوراق المالية.

كما اتخذت إدارة البورصة حزمة من الإجراءات من خلال تطوير البنية التكنولوجية التي سمحت للمستثمرين بقدر أعلى من مرونة التعامل حيث تم تقديم خدمة E-magles وهو نظام تصويت يستخدم لتسهيل انعقاد اجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العمومية إلكترونياً، وذلك لضمان استمرارية العمل مع الحد من التجمعات لتجنب انتشار فيروس كورونا.

كذلك تم تطوير نظام محدث لتداول سندات الخزانة والذي يوفر خاصية الربط بين شركة المقاصة والبورصة للتأكد من توافر الأرصدة قبل إتمام عملية البيع كما تبسيط إجراءات شراء أسهم الخزينة والتي نتج عنها قيام ٢٥ شركة بشراء أسهم خزينة خلال عام ٢٠٢٠، وكذلك تم تأسيس بورصة السلع المصرية في سبتمبر ٢٠٢٠.

كما تم السماح باستخدام آلية الحساب المجمع لتداول اسهم سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى اتخاذ حزمة إجراءات لتطوير وتنمية سوق تلك الشركات، مما ترتب عليه ارتفاع إجمالي قيمة التداول خلال العام الحالي ٢٠٢٠ إلى ١.٣ مليار جنيه مقابل ٥٢٥ مليون جنيه عام ٢٠١٩ بنسبة زيادة ١٤٨٪.

كما تم تطوير معايير اختيار الأوراق المالية المؤهلة لآلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع مما أدى إلى زيادة عدد الأوراق المالية المؤهلة لهذه الآلية من ٣٠ إلى ٤٩ ورقة مالية، كما تم السماح لصانع سوق صناديق المؤشرات المتداولة بوضع أوامر دون حد أدنى للكميات، وذلك لتفعيل دوره في صناعة سوق هذه الأداه المالية الهامه، هذا بالإضافة إلى إلغاء آلية الإيقاف المؤقت للتداولات في حالة الصعود واقتصرها في حالة الهبوط فقط وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

دور
الهيئة
العامة
للرقابة
المالية

اختبارات الضغوط على النظام المالي

- تعد اختبارات الضغوط أحد الأدوات التحليلية الهامة للسياسة الاحترازية الكلية والجزئية في الأنظمة المالية، والتي يتم استخدامها كأحد أدوات الإنذار المبكر لتحديد نقاط الضعف في النظام المالي على المستوى الكلي والجزئي، وما قد ينتج عنها من مخاطر نظامية، والتي قد تمثل تهديداً للاستقرار المالي.
- حيث تستخدم الاختبارات لتقييم مدى قدرة المؤسسات المالية على مواجهة المخاطر والصدمات المختلفة في ظل افتراض ظروف استثنائية معاكسة، ذات احتمالية حدوث منخفضة، لقياس مدى تأثير هذه المخاطر على مؤشرات الربحية وكفاية رأس المال والسيولة للقطاع المصرفي، وبعض المؤشرات المالية الخاصة بالقطاع المالي غير المصرفي.
- هذا وقد تم تطبيق اختبارات الضغوط على كل مكون من مكونات النظام المالي المصري، لتقييم مدى قدرة كل من القطاع المصرفي وأنشطة القطاع المالي غير المصرفي على مواجهة الخسائر التي قد تنتج في ضوء سيناريو افتراضي لاستمرار التبعات السلبية لجائحة كورونا، وسيناريو افتراضي للمخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية، وذلك لتقدير مدى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لاحتواء تلك التبعات من قبل الجهات الرقابية المتمثلة في كل من البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية.

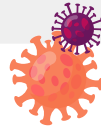
أولاً: اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي: سيناريو افتراضي للتغيرات الاقتصادية والمالية، في ظل استمرار تبعات جائحة كورونا والتطورات المرتبطة بتغير المناخ

اختبارات الضغوط

في ظل الموجة الرابعة من تفشي فيروس كورونا، تم افتراض استمرار تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، مع استمراره في تحقيق معدل نمو موجب، وذلك بفضل تنوع أنشطة الاقتصاد المصري.

انخفاض الاستهلاك والاستثمار المحليين

تباطؤ العديد من القطاعات الاقتصادية



تراجع أداء الشركات، والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وانخفاض مستويات الدخل مما يؤثر بدوره على قطاع التجزئة المصرفية



يؤدي استمرار الجائحة إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة مؤقتاً خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهو ما يرجع إلى الإجراءات الحكومية لاحتواء تداعيات الجائحة من خلال زيادة مستويات الإنفاق العام الموجه لدعم القطاعات الصحية، بالإضافة إلى تأثير الإيرادات الضريبية نتيجة تأثر بعض الأنشطة الاقتصادية، بما ينتج عنه ارتفاع في نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس العام.

الأداء المالي الحكومي

افتراض توقف تعافي الاقتصاد العالمي وتراجع نموه مع استمرار تعطل سلاسل الإنتاج العالمية، وتباطؤ حركتي التجارة والسياحة العالميتين، وكذلك انخفاض الطلب العالمي.

القطاع الخارجي

انخفاض أسعار النفط العالمية، مما سيؤدي إلى انخفاض الصادرات وخاصة البترولية، وكذلك تحويلات العاملين بالخارج.

أسعار النفط العالمية



التصنيف الائتماني

قد تؤدي تلك التطورات إلى ارتفاع العجز المالي للحكومة وزيادة نسب الاحتياجات التمويلية وخدمة الدين، وبالتالي تراجع ثقة المستثمرين في قدرة الحكومة على سداد مديونيتها، الأمر الذي قد يترتب عليه ارتفاع أسعار مبادلة مخاطر الائتمان وخفض التصنيف الائتماني للدولة، مما قد يؤدي إلى انخفاض سيولة الأوراق المالية الحكومية وحدوث سحب على ودائع القطاع المصرفي.

تأثر قطاع الصناعات التحويلية - والذي يعتمد على مدخلات مستوردة - نتيجة لتعطل سلاسل الإنتاج العالمية، وكذلك تأثر الصناعات التي تعتمد على تصدير نسبة كبيرة من إنتاجها نتيجة استمرار انخفاض الطلب العالمي.

الصناعة



تغير المناخ

كما تم افتراض تأثر العديد من القطاعات تبعاً لحدوث تغير في المناخ^{٢٧} - نتيجة حدوث خسائر مادية أو نتيجة تكلفة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر للحد من المخاطر البيئية - مثل قطاع الزراعة والسياحة، وقطاعات الطاقة والصناعة التي ينتج عنها انبعاثات الكربون والنفائات، بالإضافة إلى قطاع التشييد والبناء نتيجة تطبيق معايير جديدة في البناء، وكذلك قطاع الصحة نتيجة زيادة النفقات الطبية، والقطاع العام نتيجة زيادة تكلفة الاستثمار في البنية التحتية المتضررة. كما قد يؤدي ذلك إلى مخاطر مالية للنظام المالي من زيادة الديون المدومة وأقساط التأمين المدفوعة، مما يشكل عبئاً إضافياً على أرباح النظام المالي.

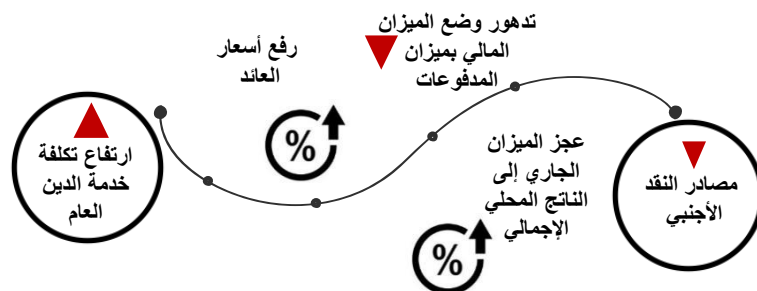
تأثر سلبي لإيرادات قطاعات قناة السويس والسياحة والطيران نتيجة تباطؤ حركتي التجارة والسياحة العالميتين.

قناة السويس والسياحة والطيران



خروج تدفقات الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين من الأسواق الناشئة ومن بينها مصر نتيجة ارتفاع حالة عدم اليقين للمستثمرين على المستوى العالمي.

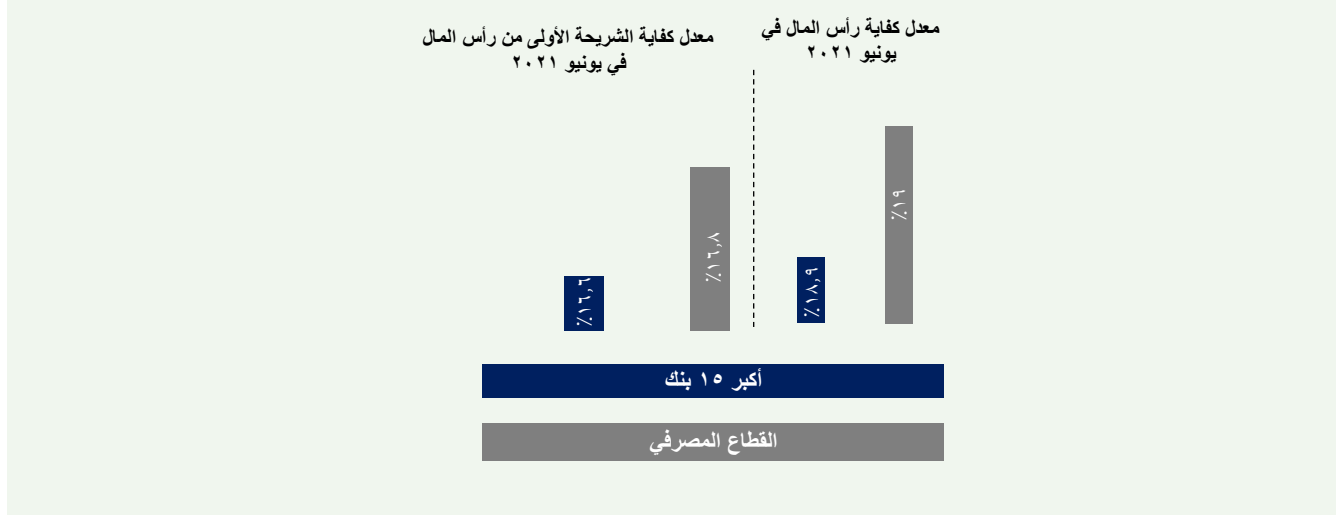
الاستثمارات الأجنبية



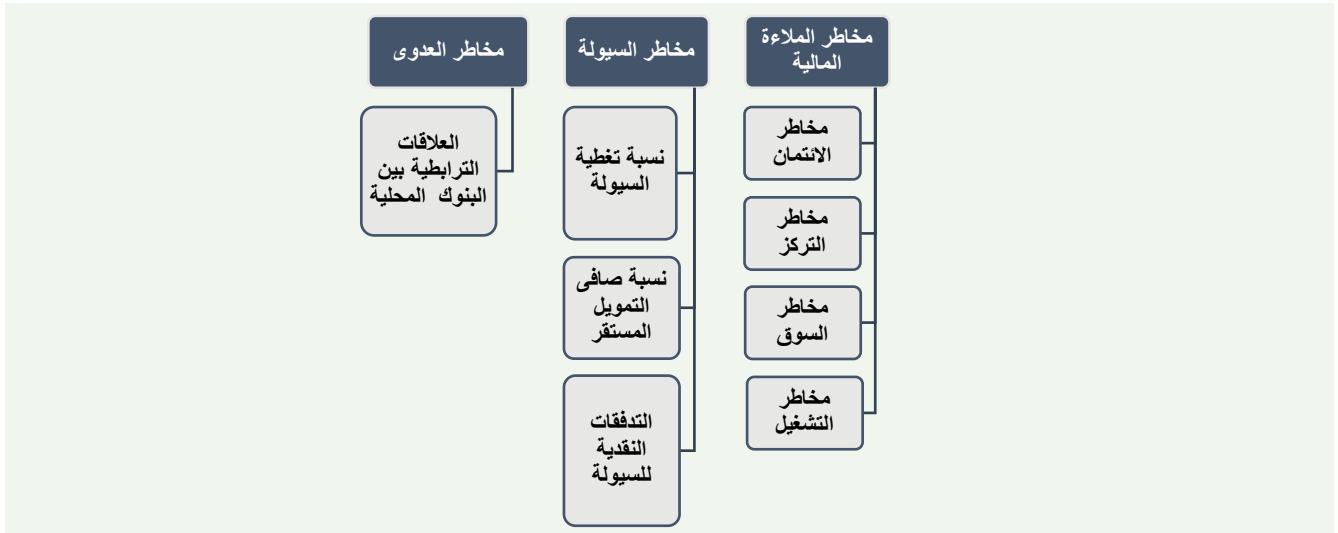
^{٢٧} تم أخذ ذلك في الاعتبار خاصة في إطار توجه البنك المركزي المصري نحو إرساء مفهوم التمويل المستدام، لما له من دور بارز في دعم الاستقرار المالي، ووضع توجهات بشأن متطلبات تطبيقه بالقطاع المصرفي.

هذا وقد تم تطبيق هذه الافتراضات على المستوى الكلي على عدد ١٥ بنك والتي تمثل ٨٤.٧٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع المصرفي، متضمنة مجموعة متنوعة من البنوك - ومن ضمنها البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً - ومنها بنوك القطاع العام، والبنوك الخاصة، والبنوك المتخصصة، وتلك التي يغلب عليها نشاط البنوك الإسلامية. وقد سجلت هذه المجموعة من البنوك معدل لكفاية رأس المال بلغ نحو ١٨.٩٪ في نهاية يونيو ٢٠٢١، ومعدل لكفاية الشريحة الأولى من رأس المال بلغ ١٦.٦٪، مقابل نسبي ١٩٪ و ١٦.٨٪، على التوالي، للقطاع المصرفي.

تم إجراء اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي من خلال تطبيق سيناريوهين^{٢٨} متدرجين من حيث درجة حدة التأثير (السيناريو الأساسي، السيناريو الأكثر حدة)



وتتضمن اختبارات الضغوط المطبقة على القطاع المصرفي اختبارات الملاءة المالية والتي تشمل كل من مخاطر الائتمان، والتركز، والسوق، والتشغيل، بالإضافة إلى مخاطر السيولة، وأخيراً مخاطر العدوى الناتجة عن الترابط بين بنوك القطاع المصرفي من خلال سوق الائتمان.



هذا وقد تم تطبيق عدة أنواع من الاختبارات لقياس مدى قدرة الملاءة المالية للقطاع المصرفي على امتصاص الخسائر الناتجة عن حدوث بعض الصدمات المرتبطة باستمرار التبعات السلبية لجائحة كورونا، بالإضافة إلى تداعيات التغيرات المناخية، وذلك من خلال قياس مدى تأثير الخسائر الناتجة على نسبي كفاية رأس المال، وكفاية الشريحة الأولى لرأس المال، وكذلك على نسبي تغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر.

^{٢٨} لا ينبغي أن تُفسر سيناريوهات المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية المطبقة في اختبارات الضغوط على أنها توقعات لأداء الاقتصاد الكلي، حيث أنها تُعبر عن تعرض الاقتصاد لمجموعة من الصدمات الخارجية والداخلية ذات احتمالات حدوث منخفضة.

١. مخاطر الائتمان

تشمل اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر الائتمان اختبارات مخاطر الائتمان السيادية الناتجة عن توظيفات البنوك في الأوراق المالية الحكومية، بالإضافة إلى اختبارات مخاطر الائتمان لمحظة القروض والتسهيلات الائتمانية للمؤسسات غير المالية والشركات المتوسطة، ومحظة ائتمان المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، ومحظة التجزئة المصرفية التي تشمل كل من محظة القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لإسكان شخصي.

١.١ مخاطر الائتمان السيادية

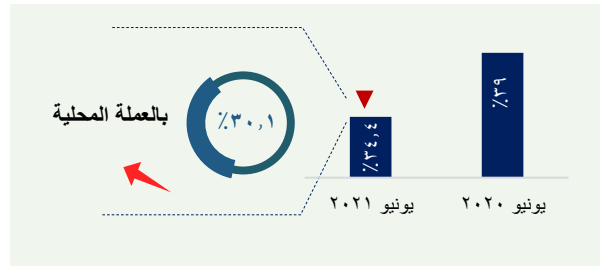
وذلك استرشاداً بمقترحات لجنة بازل لمراجعة المعاملة التفضيلية للتعرضات الحكومية من الناحية الرقابية، والتي تضمنت :



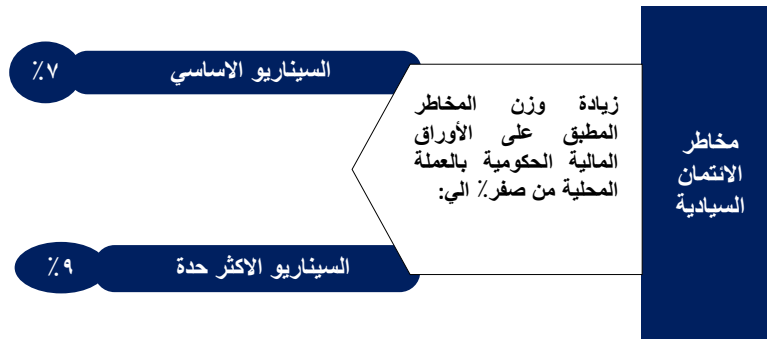
تطبيق أوزان مخاطر (من ٧٪ إلى ٩٪) للجهات السيادية ذات تقييم ائتماني أقل من (BBB-)

الأوراق المالية الحكومية الي إجمالي أصول القطاع المصرفي

تمثل توظيفات القطاع المصرفي في الأوراق المالية الحكومية - والتي تشمل كل من اذون الخزانة والسندات الصادرة من الحكومة المصرية - نسبة ٣٤.٤٪ من إجمالي أصول القطاع في يونيو ٢٠٢١، وذلك نظراً لكونها أصول ذات درجة مخاطر صفر٪ مقارنةً بالأصول المالية الأخرى، إلى جانب ما تتسم به من درجة عالية من السيولة.



وفي إطار السيناريو الافتراضي للمخاطر الاقتصادية والمالية الكلية، وما قد يترتب عليه من تراجع الأداء المالي الحكومي، وانخفاض التصنيف الائتماني للدولة، تم تطبيق أوزان مخاطر على الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية.



٢.١ مخاطر انتمان الشركات

تأثير التغيرات المناخية

تم تطبيق سيناريو ارتفاع درجة المخاطر الائتمانية الناتجة عن التغيرات المناخية، واقتراض تراجع درجة التقييم الائتماني المرجحة لنسبة من محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاعات عالية التعرض لتلك المخاطر مثل قطاعات الزراعة، والسياحة، وصناعة وتجارة التبغ، ومتوسطة التعرض مثل قطاعات التشييد والبناء، والبتترول والغاز الطبيعي، والبتروكيماويات، والأسمدة، وصناعة وتجارة المعادن، وتجارة البلاستيك والسيراميك والرخام.

درجة واحدة

السيناريو الأساسي

تراجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة لنسبة ٥٠٪ من التسهيلات الائتمانية المستخدمة في القطاعات عالية التعرض للتغيرات المناخية والبيئية، مثل قطاعي الزراعة، وتجارة وصناعة التبغ، وتراجعها لنسبة ٢٥٪ من التسهيلات الائتمانية المستخدمة في القطاعات متوسطة التعرض مثل قطاع التشييد والبناء، وقطاع البترول والغاز الطبيعي، والبتروكيماويات، والأسمدة، والرخام.

تأثير التغيرات المناخية

درجة واحدة

السيناريو الأساسي

تراجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة للقطاعات عالية التعرض، وتراجعها لنسبة ٥٠٪ من التسهيلات الائتمانية المستخدمة في القطاعات متوسطة التعرض، بعدد:

سيناريو جائحة كورونا

درجتين

السيناريو الأكثر حدة

مدي تأثير القطاعات الاقتصادية بتبعات جائحة كورونا والتغيرات المناخية في اطار السيناريو المفترض للمخاطر

جائحة كورونا

صناعة وتجارة المواد الكيماوية الأخرى	البتترول والغاز الطبيعي	الحديد والصلب
صناعة وتجارة البلاستيك	الكهرباء	الغزل والنسيج
مواد البناء	التشييد والبناء	صناعة وتجارة الأجهزة الكهربائية والمنزلية
المركبات	الأغذية والمشروبات	أنشطة الفنون والابداع
الأسمدة	الوساطة المالية	الأنشطة العلمية والثقافية والتعليم
الخدمات	صناعة وتجارة المعادن	صناعة وتجارة الورق

التغيرات المناخية

البتترول والغاز الطبيعي	الحديد والصلب
صناعة وتجارة المواد الكيماوية الأخرى	صناعة وتجارة البلاستيك
التشييد والبناء	الأسمدة
صناعة وتجارة المعادن	صناعة وتجارة السيراميك والرخام
الوساطة المالية	صناعة وتجارة الأسمنت والجير والطوب

جائحة كورونا

الزراعة واستغلال الغابات
التبغ
صناعة وتجارة الصابون والمطهرات
المعلومات والاتصالات
صناعة وتجارة الأدوية
صناعة وتجارة الأسلحة

التغيرات المناخية

صناعة وتجارة الصابون والمطهرات
المعلومات والاتصالات
صناعة وتجارة الأدوية
صناعة وتجارة الأسلحة

جائحة كورونا
السياحة
النقل والطيران

التغيرات المناخية

الزراعة واستغلال الغابات
السياحة
التبغ

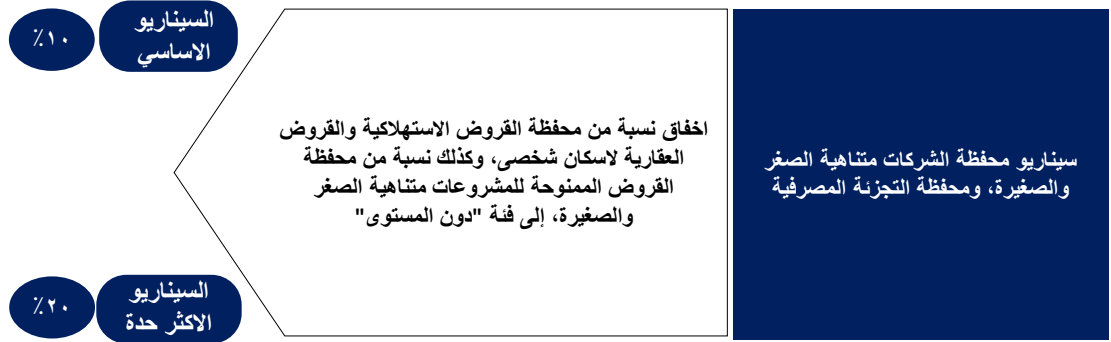
مرتفعة التعرض

متوسطة التعرض

منخفضة التعرض

مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة الشركات متناهية الصغر والصغيرة، ومحفظة التجزئة المصرفية

تم افتراض ارتفاع احتمالية إخفاق كل من قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، وكذلك القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد، وذلك في ضوء التأثير السلبي لجائحة كورونا على مستويات الدخل، وما يرتبط بالآزمة من فقدان للوظائف نتيجة تضرر القطاعات كثيفة العمالة، وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة.



٢. مخاطر التركيز

١.٢ مخاطر تركّز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية

تم تطبيق اختبار الضغط لمخاطر التركيز في توظيفات الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية - وذلك استرشاداً بمقترحات لجنة بازل لمراجعة المعاملة التفضيلية للمطالبات على الجهات السيادية - من خلال تطبيق وزن مخاطر إضافي على تلك التوظيفات، والذي يتم تحديده طبقاً لنسبة الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية إلى الشريحة الأولى من رأس المال، وذلك باستخدام مجموعة من الأوزان تتراوح بين (٥٪ إلى ٣٠٪)، والتي تطبق بشكل تصاعدي على شرائح تجاوز تلك المطالبات إلى الشريحة الأولى من رأس المال، والتي تتراوح بين (١٠٠٪ إلى ١٥٠٪) وأعلى من ٣٠٠٪.

٢.٢ مخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات

تم قياس مخاطر الائتمان الناتجة عن التركيز في محفظة ائتمان الشركات من خلال افتراض إخفاق أكبر ثلاثة عملاء على مستوى كل بنك وذلك في السيناريو الأساسي، وإخفاق أكبر خمسة عملاء وفقاً للسيناريو الأكثر حدة.

"أوزان المخاطر الإضافية المقترحة بناءً على مراجعات لجنة بازل طبقاً لنسبة الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية من الشريحة الأولى من رأس المال"



٣. مخاطر السوق

تشمل اختبارات الضغوط لمخاطر السوق كل من الاختبارات الخاصة بمخاطر سعر العائد، ومخاطر سعر الصرف، وتم صياغة الافتراضات الخاصة بمخاطر السوق في إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية لاستمرار تفشي جائحة كورونا، وما قد ينتج عنها من الضغط على قيمة العملة المحلية بسبب تراجع موارد النقد الأجنبي، وارتفاع سعر العائد لاحتواء الضغوط التضخمية، وتم تقييم تأثير التغيرات المفترضة في سعر العائد من خلال إعادة تقييم السندات الحكومية بمحفظات الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر باستخدام أسلوب القيمة الحالية. كما تم تقييم تأثير التغير في سعر الصرف على صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية في توازن العملات.

"افتراضات اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر السوق"



٤. مخاطر التشغيل

تم افتراض ارتفاع الخسائر الناشئة عن التلف المادي لبعض الأصول نتيجة الكوارث الطبيعية، والتأثير على استمرارية العمل، وتعرض سلسلة التوريد للبنوك للخطر - وذلك في إطار سيناريو تغير العوامل المناخية - وتم قياس تأثير هذا الافتراض على الملاءة المالية للقطاع المصرفي باستخدام أسلوب المؤشر الأساسي، من خلال مضاعفة المتطلب الرأسمالي لمخاطر التشغيل.

نتائج اختبارات الضغوط الخاصة بالملاءة المالية

أظهرت نتائج كافة الاختبارات المرتبطة بمخاطر الملاءة المالية مقدرة القواعد الرأسمالية للبنوك، والقطاع المصرفي على استيعاب كافة الخسائر الناتجة عن الصدمات المفترضة بكل من السيناريو الأساسي، والسيناريو الأكثر حدة، حيث جاءت النتائج الخاصة بمعدل كفاية رأس المال، وكفاية الشريحة الأولى من رأس المال أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب (١٢.٥٪)، و(٨.٥٪)، وأعلى من متطلبات بازل (١٠.٥٪) فيما يخص معدل كفاية رأس المال.

وقد تم تقييم نتائج الاختبارات باستخدام ثلاث مستويات من المخاطر وفقاً لنسب كفاية رأس المال الناتجة بعد تطبيق كل من السيناريو الأساسي، والسيناريو الأكثر حدة، على كافة أنواع المخاطر المرتبطة بالملاءة المالية. وأظهر القطاع تعرضه لمستوى منخفض من كافة المخاطر، باستثناء بعض المخاطر التي ظهرت بمستوى متوسط، وهي مخاطر الائتمان السيادية بالسيناريو الأكثر حدة، ومخاطر تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية بكلا السيناريوهين، ومخاطر سعر العائد وإجمالي مخاطر السوق بالسيناريو الأكثر حدة.

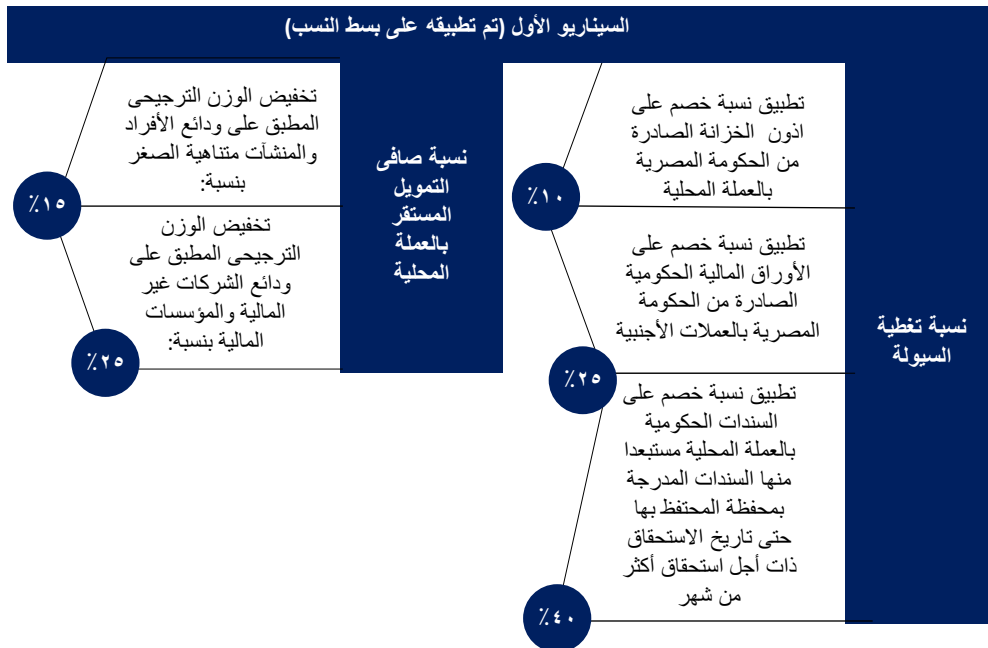
مستوى المخاطر

مخاطر منخفضة
مخاطر متوسطة
مخاطر مرتفعة

نتائج اختبارات الضغوط الخاصة بالملاءة المالية

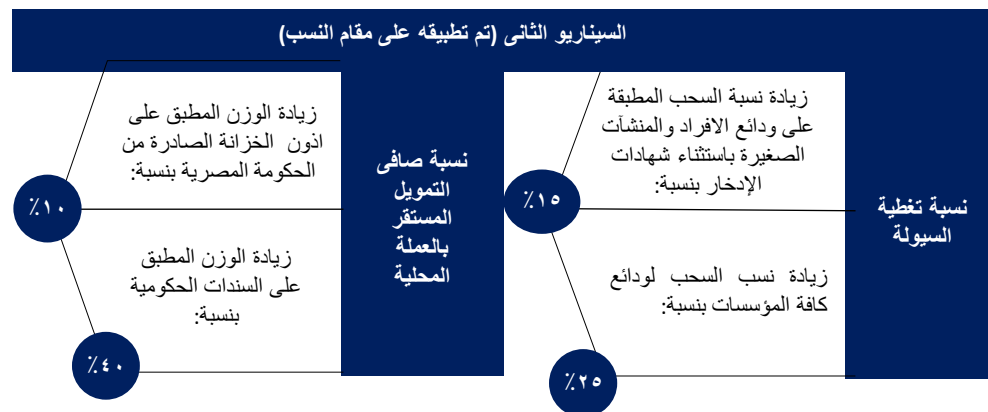
مستوى المخاطر		أنواع اختبارات الضغوط	
السيناريو الأكثر حدة	السيناريو الأساسي		
		مخاطر الائتمان	
		مخاطر الائتمان السيادية	
		مخاطر ائتمان محفظة الشركات (سيناريو جائحة كورونا)	
		التأثير المجمع لسيناريو جائحة كورونا وسيناريو التغيرات المناخية والبيئية	
		مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظات الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر	
		مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظات القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لإسكان شخصي	
		مخاطر التركيز	
		مخاطر تركيز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية	
		مخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات	
		مخاطر السوق	
		مخاطر سعر العائد	
		مخاطر سعر الصرف	
		التأثير المجمع لمخاطر السوق	
		مخاطر التشغيل	
		مخاطر التشغيل	

اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر السيولة



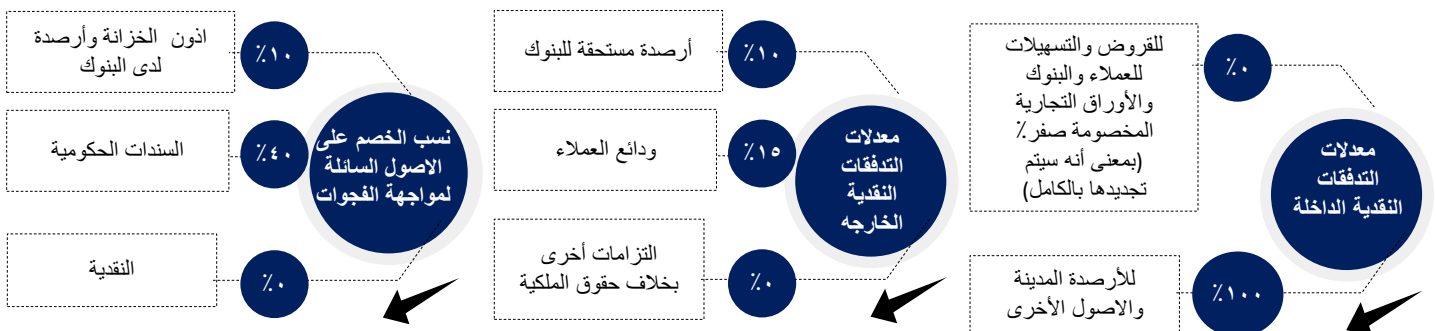
تم إجراء اختبارات الضغوط لمخاطر السيولة في إطار سيناريو الضغط المرتبط بارتفاع مخاطر الائتمان السيادية، وانخفاض درجة التصنيف الائتماني للدولة، وهو ما قد يؤدي إلى اتجاه البنوك إلى بيع السندات الحكومية في السوق الثانوي خلال فترة زمنية قصيرة، وانخفاض قيمة اذون الخزانة المتخذة كضمانة في عمليات الريبو، وزيادة نسب سحب الودائع، وذلك باستخدام نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية، والعملة الأجنبية، ونسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية، والتدفقات النقدية للسيولة بالعملة المحلية وأهم العملات الأجنبية.

وفيما يتعلق بنسبة تغطية السيولة التي تقيس مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة لمقابلة الالتزامات من خلال تحويلها إلى نقدية على مدى شهر، تم افتراض سيناريو أكثر حدة من السيناريو المفترض من لجنة بازل، مثل تطبيق نسب خصم أعلى لبعض فئات الأصول السائلة عالية الجودة، أو نسب سحب أعلى للودائع كتدفقات نقدية خارجة خلال شهر.



أما فيما يخص أوضاع السيولة طويلة الأجل خلال أزمات السيولة، فقد تم استخدام نسبة صافي التمويل المستقر، وذلك بافتراض ارتفاع مخاطر عدم توافق هيكل التمويل طويل الأجل لتغطية التوظيفات في الأصول وأي مطلوبات تمويلية أخرى، من خلال تطبيق أوزان ترجيحية أقل للودائع في بسط النسبة بما يشير إلى انخفاض درجة استقرارها، وتطبيق أوزان ترجيحية أعلى لبند الأوراق المالية الحكومية في مقام النسبة في ضوء انخفاض درجة سيولته مما يعني أنه يتطلب تمويل أكثر استقراراً.

وعلى جانب التدفقات النقدية للسيولة، تم قياس مدى كفاية الأصول السائلة لتغطية الفجوات الناتجة من عدم تطابق آجال استحقاق الأصول والالتزامات، على مستوى الفجوة الجارية الخاصة بكل أجل استحقاق، والفجوة التراكمية التي تمثل مجموع الفجوات الجارية، وذلك بعد تطبيق نسب خصم على الأوراق المالية الحكومية التي يتم اللجوء إليها لتغطية الفجوات، وتطبيق نسب افتراضية للتدفقات النقدية الداخلة وذلك لبند القروض والأوراق التجارية المضمومة، والأصول الأخرى، وكذا نسب سحب للودائع التي تمثل التدفقات النقدية الخارجة.



نتائج اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر السيولة

مستوى المخاطر		اختبارات الضغوط لمخاطر السيولة	
السيناريو الأكثر حدة	السيناريو الأساسي		
		نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية	أظهرت نتائج اختبارات الضغوط تعرض القطاع لمستوى منخفض من مخاطر السيولة، ليتخطى كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر الحد الأدنى المقرر والذي يبلغ ١٠٠٪ وفقاً للجنة بازل، كما نتج عن استخدام هيكل آجال الاستحقاق قدرة الأصول السائلة لكافة البنوك - بعد تطبيق الضغط عليها - على تغطية الفجوات السالبة بنسبة ١٠٠٪، كما حققت البنوك فجوات تراكمية موجبة بين الأصول والالتزامات حتى الفترة الزمنية (سنة) لكل من العملة المحلية والدولار الأمريكي. وقد تم تقييم نتائج الاختبارات باستخدام ثلاث مستويات من المخاطر وفقاً لنسب السيولة المختلفة الناتجة، ونسب التغطية للفجوات الجارية والتراكمية بين الأصول والالتزامات حتى سنة، بعد تطبيق كل من السيناريو الأساسي، والسيناريو الأكثر حدة، وأظهر القطاع تعرضه لمستوى منخفض من مخاطر السيولة بالضغط على نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية، ومستوى متوسط من مخاطر السيولة بالضغط على كل من نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية، ونسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية.
		نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية	
		نسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية	
		التدفقات النقدية للسيولة	

اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر العدوى

تنشأ مخاطر العدوى بالقطاع المصرفي نتيجة العلاقات الترابطية بين البنوك في سوق الائتمان، ويعد صافي التعرضات بين كل بنك والبنوك الأخرى من مؤشرات مدى قوة الارتباط بين البنوك، حيث يساوي صافي المستحق على البنوك من حسابات جارية، ودائع، وقروض. وقد تم استخدام مصفوفة العلاقات الترابطية بين البنوك لقياس مخاطر العدوى، حيث تم افتراض اخفاق كل بنك من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، ثم تقدير تأثير هذا الاخفاق على البنوك الأخرى بالقطاع من خلال حساب نسبة كفاية رأس المال لها في حالة اخفاق كل بنك ذات أهمية نظامية في سداد صافي أرصده المدينة، ثم يتم تكرار هذا الافتراض، حيث يترتب على اخفاق البنوك في الموجة الأولى من الاخفاقات اخفاق بنوك أخرى، والتي تعد بدورها مصدر المخاطر للبنوك الأخرى، ويتم توقف تكرار هذه الموجات عندما لا ينتج عن المصفوفة اخفاق أي بنك.

وقد أظهرت كافة البنوك نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى الرقابي المقرر، نظراً لمحدودية قيمة صافي الأرصدة المستحقة على البنوك المحلية.

وعلى المستوي الجزئي، يقوم البنك المركزي بتطبيق عدد من اختبارات الضغوط، بصورة دورية ربع سنوية بالإضافة إلى التقييم السنوي، لكل بنك على حدة وللقطاع المصرفي ككل، وذلك من خلال مجموعة من الافتراضات والسيناريوهات التي يتم تغييرها حسب الظروف والتطورات، والتي تأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية. وتعتمد منهجية الاختبار على استخدام ثلاث سيناريوهات تتضمن السيناريو الأساسي، والسيناريو متوسط الحدة، والسيناريو الأكثر حدة، وتتضمن اختبارات التحمل كل من محفظة التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات المالية الحكومية بالعملة المحلية، وسعر الصرف، ومخاطر سعر العائد لمحفظة السندات، والسيولة، كما يتم إجراء اختبار ضغط يقوم على دمج أثر الاختبارات السابقة بشكل مجمع، وقياس تأثيرها على صافي الأرباح والقاعدة الرأسمالية لكل بنك والقطاع المصرفي ككل، ومدي الحاجة لاتخاذ إجراءات استباقية للتحوط ضد المخاطر.

ونظراً للتحديات التي يمر بها القطاع المصرفي في إطار تبعات اندلاع جائحة كورونا، فقد قام البنك المركزي بتطبيق مجموعة من اختبارات الضغوط الاستثنائية في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وذلك للوقوف على مدى صلاية البنوك العاملة في مصر، وقدرتهم على امتصاص الخسائر المحتملة على قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، وعلى أداء البورصة المصرية والبورصات العالمية. وانتهت تلك الاختبارات إلى التأكد من قوة البنوك وقدرتهم على امتصاص الخسائر الاقتصادية المحتملة. كما تم في الربع الأول من عام ٢٠٢١ تطبيق عدد من اختبارات الضغوط الأخرى، باستخدام سيناريوهات أكثر حدة - لكل بنك على حدة والقطاع المصرفي ككل - وذلك للوقوف على مدي كفاية رأس المال للبنوك وقدرتها على مواجهة أية صدمات تنتج من تفشي الموجه الثانية لفيروس كورونا.

وقد تمثلت الاختبارات والسيناريوهات فيما يلي:

كما يتم إجراء اختبارات الضغوط لمخاطر السيولة وتقييم أثر الافتراضات باستخدام كل من نسبي السيولة بالعملة المحلية، ونسبة تغطية السيولة، واختبار مدى قدرة الأصول السائلة على مواجهة الصدمات التي قد تنتج عن ارتفاع الفجوات السالبة بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات في الآجل القصير باستخدام هيكل آجال الاستحقاق، وذلك من خلال تطبيق نسب افتراضية للبنود التي تمثل تدفقات نقدية داخلية أو خارجية، ثم حساب الفجوة الناتجة عن ذلك، بالإضافة إلى تطبيق نسب خصم للأوراق المالية الحكومية التي تعد مكوناً أساسياً للأصول السائلة التي تلجأ البنوك إليها لتغطية تلك الفجوات.

هذا وقد تم إجراء اختبارات الضغوط بنظرة مستقبلية لمدة عامين (٢٠٢١ و ٢٠٢٢)، وهو ما أسفر عن التأكد من قوة البنوك العاملة في مصر وقدرتهم على امتصاص الخسائر الاقتصادية المتوقعة.

اختبارات الضغوط على محفظة التسهيلات الائتمانية: حيث تم تخفيض الجدارة الائتمانية للتسهيلات المقدمة للمؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك القروض الاستهلاكية، وذلك وفقاً للنظرة المستقبلية المتوقعة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر ومدي تأثيرها بتفشي جائحة كورونا مما قد يؤثر بالسلب على أداء الشركات في تلك القطاعات.

اختبارات الضغوط على سعر العائد لمحفظة السندات: حيث يتم افتراض ارتفاع سعر العائد وقياس تأثير ذلك على محفظة السندات الحكومية.

اختبارات سعر الصرف: افتراض ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري.

افتراض إعادة توظيف الاموال المستثمرة في الأصول ذات اوزان مخاطر منخفضة في اصول ذات اوزان مخاطر مرتفعة مثل الديون السيادية (افتراض توظيف جزء من الاموال المستثمرة في اذون الخزانة والسندات الحكومية بالعملة المحلية ذات اوزان مخاطر منخفضة في اصول ذات اوزان مخاطر مرتفعة).

ويتم ذلك بهدف تحديد العجز في المخصص بعد الاختبار (المخصص الواجب تكوينه بعد الاختبار مطروحاً منه المخصص المكون فعلاً لدى البنك)، وكذلك تحديد العجز في المخصص بعد الاختبارات وتكوين متطلب رأسمالي إضافي ضمن رأس المال الأساسي المستمر من الشريحة الأولى، وأثر تلك الاختبارات مجمعة على معيار كفاية رأس المال.

ويلزم البنك المركزي المصري البنوك بموافاته بتقرير التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال ICAAP، والذي يتضمن إعداد مجموعة متنوعة من اختبارات الضغوط لمختلف أنواع المخاطر، خاصة فيما يتعلق بمخاطر الدعامة الثانية، والمخاطر الأخرى مثل السمعة والاستراتيجية، وذلك بهدف إدراك البنك لحجم المخاطر التي يتعرض لها ومدى كفاية رأس المال، وبالتالي القيام بعملية تخطيط رأس المال وضمان الحفاظ على معدلات مرتفعة لمعدل كفاية رأس المال بناءً على هذه الاختبارات.

اختبارات الضغوط على القطاع المالي غير المصرفي

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإجراء اختبارات الضغوط - والتي تعد محورياً في استراتيجيتها الشاملة لتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية ٢٠١٨-٢٠٢٢ - بهدف بناء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر، وخلق آلية فعالة للإنذار المبكر، بما يعزز الاستقرار المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي، وسوق رأس المال.



منهجية اختبارات الضغوط

تعتمد منهجية اختبارات الضغوط التي تم إجرائها بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على تصميم نماذج السيناريوهات المتدرجة، بدءاً من السيناريوهات الأساسية ثم المتفائلة ثم المتشائمة، وذلك بالتطبيق على المراكز المالية للشركات في نهاية يونيو ٢٠٢١ لشركات التأمين، وفي نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ لباقي شركات القطاع المالي غير المصرفي. وقد اختلفت هياكل نماذج المؤشرات وفقاً لاختلاف طبيعة النشاط، وأخذاً في الاعتبار أهم أكبر عوامل المخاطر تأثيراً على أدائه.

عوامل المخاطر المؤثرة على كل نشاط والمستخدم في سيناريوهات اختبارات الضغوط





أظهرت نتائج اختبارات الضغوط قوة ومثانة المركز المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي. وفي ذات الوقت، جاءت أهم التوصيات المترتبة على تطبيق الاختبارات كما يلي:

- ضرورة العمل مع الجهات العاملة في القطاع على تطوير خطط استمرارية الأعمال.
- دعم توجه الشركات نحو مزيد من التحول الرقمي في تنفيذ الأعمال في ظل إجراءات التباعد الاجتماعي، واتجاه معظم دول العالم لتغيير نمط أداء الأعمال.
- ضرورة متابعة بعض الشركات متابعة مستمرة، والتي تعد أكثر عرضة لمخاطر تأثير ملاءتها المالية، وتحديد مدى احتياجها لزيادة رؤوس أموالها في العامين المقبلين من عدمه.
- تحليل تأثير العلاقات البينية بين مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي وتحديد نطاق Domino Effects لبعض المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تمارس أنشطة ضخمة وفاعلة في أكثر من نشاط مالي غير مصرفي.

هذا وقد كان لتطبيق اختبارات الضغوط في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ دور هام، حيث تم اتخاذ بعض التوصيات والقرارات من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية بناء على نتائجها، والتي ساهمت في الحفاظ على استقرار الأنشطة المالية غير المصرفية:

- ١ السماح للشركات بتوزيع ٥٠٪ فقط من أرباح العام القابلة للتوزيع، وذلك للشركات التي يزيد مؤشر ملائتها المالية عن حد معين، ووفقاً للنشاط الذي تمارسه.
- ٢ وضع ضوابط تجنيب مخصص لمقابلة الآثار المترتبة على تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧، والمزمع تطبيقه بصورة كلية بدءاً من ٢٠٢٢.
- ٣ متابعة قيام بعض الشركات بزيادة رؤوس أموالها في ضوء نتائجها المالية.
- ٤ وعلى صعيد آخر، قامت الهيئة بإعداد مشروع قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا في الأنشطة المالية غير المصرفية، كأحد الأدوات التشريعية التي تستهدف الهيئة من خلاله دعم توجه الشركات نحو مزيد من التحول الرقمي في تنفيذ الأعمال في ظل إجراءات التباعد الاجتماعي واتجاه معظم دول العالم لتغيير نمط أداء الأعمال، ويتم حالياً مناقشته من خلال مجلس النواب المصري تمهيداً لإصداره مع الربع الأول من عام ٢٠٢٢.

نتائج اختبارات الضغوط على أنشطة القطاع المالي غير المصرفي

مؤشرات المخاطر بعض الضغوط	نشاط التأمين	نشاط التمويل متناهي الصغر	سوق رأس المال	شركات التمويل
مستوى المخاطر				
ضعف معدلات الملاءة المالية	منخفضة	معتدلة		
ضعف معدلات السيولة	معتدلة	مقبولة	مقبولة	مقبولة إلى حد ما
انخفاض الكفاءة التشغيلية	معتدلة	منخفضة	معتدلة	
تراجع جودة المحفظة	منخفضة	مقبولة		مقبولة إلى حد ما
تراجع الربحية والفائض	مقبولة إلى حد ما	مقبولة إلى حد ما	معتدلة	

أولاً: الشمول المالي:

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي المصري في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة التي هي محور استراتيجية "رؤية مصر ٢٠٣٠".

ولقد عرف قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ الشمول المالي على أنه:

إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية **بجودة** وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم.

الشمول المالي في مصر

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الهدف الثالث من "رؤية مصر 2030" نحو اقتصاد تنافسي ومتنوع



قام البنك المركزي بالعديد من الجهود سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي أخذاً بعين الاعتبار إضفاء الطابع المؤسسي عملاً على تنسيق الجهود على مستوى الدولة لترسيخ الشمول المالي:-

- وعلى المستوى الدولي والإقليمي: أصبح البنك المركزي المصري عضواً رئيسياً في التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) منذ يوليو ٢٠١٣، وتولي رئاسة مجلس إدارته من سبتمبر ٢٠١٩ ولمدة عامين، بالإضافة إلى الالتزام بمبادرات الشمول المالي الدولية والعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين.

- على المستوى المحلي: اتخذ البنك المركزي العديد من الخطوات منذ إنشاء قطاع الشمول المالي والذي يقوم بدور محوري في التنسيق على كافة المستويات بهدف توحيد الجهود الرامية لتعزيز الشمول المالي. حيث تم إطلاق عدد من المبادرات والتعليمات الرقابية التي استهدفت زيادة معدلات الشمول المالي مع الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية حقوق العملاء.

قياس الشمول المالي والإطار العام للاستراتيجية

في إطار وضع أهداف ورؤية واضحة لإعداد وتصميم استراتيجية للشمول المالي اعتمد البنك المركزي المنهجية التالية:



المسح الميداني للأفراد والشركات:

نفذ البنك المركزي مسح ميداني للشمول المالي على جانب الطلب للوقوف على الخدمات المالية المستخدمة من قبل الأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (القطاع الرسمي وغير الرسمي) على عينة ممثلة لم محافظات الجمهورية.

● بلغ حجم العينة ٤٣٦٣ فرد و ٢٦٨٤ شركة.

● نُفذ بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وأحد بيوت الخبرة الدولية.

● تم التنسيق مع اللجنة الخارجية لبيانات الشمول المالي^{٢٩} والتي أنشأها البنك المركزي في مارس ٢٠١٩ وشارك أعضائها في تحديد الأولويات والاحتياجات من البيانات فضلاً عن الاتفاق على المؤشرات الرئيسية للشمول المالي.

دراسة فجوات الخدمات المالية على جانب العرض:

اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات الشمول المالي للأفراد الطبيعيين والتي أنشأها البنك المركزي في عام ٢٠١٨، حيث يتم جمع البيانات مصنفة حسب النوع باستخدام الرقم القومي من مقدمي الخدمات المالية، وذلك بالإضافة إلى بيانات البريد المصري، وقد ارتفعت نسبة الشمول المالي لأكثر من ٥٠٪ للمواطنين (١٦ سنة فأكثر) وفقاً لبيانات شهر يونيو ٢٠٢١ وتشمل النسبة امتلاك المواطنين لكل من الحسابات البنكية بأنواعها أو حسابات البريد بأنواعها أو البطاقات مسبقة الدفع أو محفظة الهاتف المحمول مقارنة بنسبة ٣٣٪ في عام ٢٠١٧، وذلك وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي فينديكس.

٢٩ وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الهيئة العامة للرقابة المالية، البريد المصري، وزارة التضامن الاجتماعي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، بنك ناصر الاجتماعي.

استراتيجية
الشمول المالي

كما هو الحال في معظم الدول التي تقود البنوك المركزية فيها جهود إرساء الشمول المالي، يقوم البنك المركزي المصري بدوراً ريادياً لتعزيز الشمول المالي وذلك بالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات المعنية، حيث عقد العديد من الاجتماعات التشاورية وذلك في سبيل التنسيق في صياغة الرؤية والمحاور والممكنات لاستراتيجية الشمول المالي، التي تركز على أربعة محاور أساسية يجري العمل عليها بشكل مستدام بالإضافة إلى مجموعة من الممكنات وفق ما هو مخطط بالرسم البياني التالي الذي يوضح الإطار العام لاستراتيجية الشمول المالي.



حوار وطني حول أهداف وأولويات تنفيذ أجندة الشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠

المحور الأول: التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء

يعمل البنك المركزي المصري علي ثلاث محاور رئيسية في مجال التثقيف المالي

١. التثقيف والتوعية المالية للمواطنين

اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات بغرض نشر الثقافة والتوعية المالية في مختلف محافظات الجمهورية مع التركيز على المناطق الريفية والمهمشة، حيث قامت البنوك خلال فعاليات الشمول المالي عام ٢٠٢٠ التي أقرها البنك المركزي بعقد ندوات تثقيفية محدودة من خلال الفيديو كونفرانس استفاد منها نحو ١٦٥ ألف مواطن وذلك نظراً لظروف جائحة كورونا، تم أيضاً الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي من نشر لمعلومات عن الخدمات المالية لتوعية المواطنين والتي تفاعل معها نحو ٣.٤ مليون مواطن.

٢. بناء القدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة

تنفيذ بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة للربط بين أنشطة مبادرة رواد النيل وأنشطة الوزارة في مجال ريادة الأعمال لتقديم الخدمات غير المالية لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات والتثقيف المالي والترويج للخدمات المالية للبنوك، وذلك من خلال تأسيس ٣ نقاط تواجد بمراكز الشباب حتي الآن وتدريب ٣٠ من مدربي الوزارة.

أطلق المعهد المصرفي المصري مبادرة "عشان بكرة" في عام ٢٠١٢ تحت رعاية البنك المركزي المصري لنشر الثقافة والتوعية المالية في مختلف محافظات الجمهورية

وسائل التواصل الاجتماعي

3

مليون مستفيد
2021-2020

ندوات تثقيفية

7

ألف مستفيد
2021-2020

٣. بناء قدرات القطاع المصرفي

قام البنك المركزي بالتعاون مع المعهد المصرفي بالتحضير للمحتوي التثقيفي لمفاهيم ومجهدات الشمول المالي لتتقدمها لموظفي البنوك من الإدارات المختلفة لنشر وتوحيد المفاهيم لتعزيز الشمول المالي.

حصول عدد ١٤٤ من العاملين في البنوك على شهادة خبير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري وبالا اعتماد من مؤسسة Frankfurt School of Finance and Management وجاري حالياً تدريب عدد ١٠٨ موظف.

التحديث المستمر لقاعدة الأسئلة والاجوبة الخاصة بمبادرات البنك المركزي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتوفير المزيد من الايضاحات حول هذه المبادرات.

ومن ناحية أخرى يعتبر نموذج المحاكاة المصرفي أحد التجارب التي يدعمها البنك المركزي بالتعاون مع المعهد المصرفي بهدف الوصول إلى شباب الجامعات وزيادة التوعية المالية، حيث يتواجد النموذج في ١٢ جامعة وبرعاية عدد من البنوك، والذي يتولى عقد ندوات توعية للطلبة داخل الجامعات على أهمية الشمول المالي، بالإضافة إلى الترويج للمنتجات المختلفة من خلال ممثلي البنوك، ومن ثم عقد زيارات لمقرات البنوك للتعرف على أنشطة إدارات البنك المختلفة، وقد بلغ إجمالي عدد الطلاب الذين استفادوا من تلك الندوات نحو ١٦ ألف طالب.

أصدر البنك المركزي تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك في فبراير ٢٠١٩ لوضع أسس وقواعد واضحة تحكم العلاقة بين البنوك وعملائها في كافة مراحل التعامل، مع منح البنوك فترة سنة لتوفير أوضاعها لتنفيذ بنود هذه التعليمات. ويصدر القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي نصت المواد من ٢١٦ حتى ٢٢٠ على اختصاصات البنك المركزي بشأن حماية حقوق العملاء. كما تم تعزيز تلك التعليمات بإصدار تعليمات رقابية للتأكيد على عدم التمييز بين الجنسين في كافة المعاملات المصرفية وتوفير آلية سريعة ومجانية للتعامل مع الشكاوى دون تمييز في إبريل ٢٠٢١.

وقد قام البنك المركزي باتخاذ خطوات جادة وفعالة لتنفيذ اختصاص حماية حقوق عملاء المتعاملين مع القطاع المصرفي كما يلي:

١. إنشاء قطاع حماية حقوق العملاء والمنافسة بالبنك المركزي المصري

ويعمل هذا القطاع على ثلاثة محاور رئيسية:

- قنوات الاتصال مع العملاء ومقدمي الخدمات المصرفية.
- معالجة الشكاوى وفرض المنازعات.
- التحقق من التزام مقدمي الخدمات المصرفية بتعليمات حماية حقوق العملاء.

حماية حقوق العملاء

٢. تهيئة بيئة العمل بالبنوك المصرية لاستقبال شكاوى العملاء

- إصدار خطاب للبنوك بإنشاء وحدات حماية حقوق العملاء إنفاذا لبنود تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك.
- مراجعة فاعلية قنوات الاتصال المتاحة للعملاء بالبنوك لتقديم شكاوهم ونماذج الشكاوى المتاحة.

٤. حقائق وأرقام

بناء على ما تم مناقشته مع البنوك لأهم البنود المتعلقة بحماية حقوق العملاء بالبنوك، فقد تم جمع بيانات من البنوك لقياس مؤشرات السوق المصرية، وأهم النتائج المترتبة على تلك المؤشرات من حيث:

- آلية التعامل مع الشكاوى.
- التقارير الدورية الربع سنوية المتعلقة بالشكاوى.
- أهم التوصيات والإجراءات المتخذة من البنوك بناء على تحليل تقارير الشكاوى.
- الموارد البشرية المتاحة لدى البنوك لتسهيل العمليات المصرفية المطلوبة ونسبتها إلى إجمالي عدد العملاء
- وقد ساهمت تلك التقارير بناء على المعطيات المقدمة من البنوك في:
- إصدار المؤشرات الأولية وأهم البيانات المتعلقة بحماية حقوق العملاء.
- إنشاء تقرير ربع سنوي موحد لجميع البنوك المصرية.
- المساهمة في إصدار التعليمات الصادرة بشأن التحويلات بالعملة المحلية، وتسهيل طلبات العملاء للتحويلات والتأكد من تنفيذها في نفس يوم العمل.

٣. متابعة البنوك لضمان تطبيق مبادئ وتعليمات حماية حقوق العملاء الصادرة

فتح قنوات اتصال دائمة مع وحدات حماية حقوق العملاء لمعالجة الشكاوى:

● لقاءات مجمعة: حيث تم عقد عدة لقاءات مجمعة مع البنوك لمناقشة:

- مسؤوليات قطاع حماية حقوق العملاء والمنافسة بالبنك المركزي المصري.
- مفهوم حماية حقوق العملاء.
- مسؤوليات وحدات حماية حقوق العملاء بالبنوك لسبل التعاون وتقديم الدعم من جانب البنك المركزي الاتفاق على خريطة العمل للفترة القادمة.

● لقاءات فردية: حيث تم عقد لقاءات فردية، مع كل بنك على حدي لمناقشة:

- الهيكل التنظيمي لوحدة حماية حقوق العملاء للبنك.
- عدد الموظفين بالوحدة.
- دراسة المهام الوظيفية لجميع العاملين بالوحدة.
- كيفية متابعة الشكاوى من القنوات المختلفة.
- مناقشة أهم التحديات لتطبيق مبادئ حماية حقوق العملاء.
- الخطط المستقبلية للوحدة وكيفية التوسع لتلبية احتياجات العملاء والعمل على تقليل شكاوى العملاء.

٥. التعاون مع الجهات الدولية المعتمدة لتطبيق أفضل الممارسات الدولية لحماية حقوق العملاء المالية

نظراً للأهمية التي تحظى بها حماية حقوق العملاء عالمياً في الفترة الأخيرة، ولما يتخذه البنك المركزي المصري من خطوات حثيثة للمضي قدماً لترسيخ هذا المبدأ، ونظراً لحدائثة مجال حماية حقوق العملاء المصرفية والمالية بمصر، فقد دعت الحاجة إلى الاستعانة بمنظمات دولية لتبادل الخبرات والمساعدة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الإصلاحية وآليات تطبيق المبدأ المذكور. وقد تم الاستعانة بالبنك الدولي لتقديم الاستشارات في هذا الشأن، وتم وضع خطة العمل لكيفية تطبيق أهم الممارسات الدولية لحماية حقوق العملاء، وإنشاء لجان فض المنازعات.

المؤشرات الأولية

- جميع البنوك قامت بإنشاء وحدات حماية حقوق العملاء.
- يعمل ما يقرب من ١٩٠ موظف في تلك الوحدات.
- ١٨ بنك قام بعمل تدريبات وورش عمل لتوعية الموظفين بمبادئ حماية حقوق العملاء.
- ٢٦ بنك يعتمد على أنظمة مختلفة لتلقي ومتابعة الشكاوى.
- تلقى القطاع المصرفي خلال عام ٢٠٢٠ ما يزيد عن ١,٢ مليون شكوى.

المحور الثاني: تهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يعمل البنك المركزي على تنفيذ حزمة من الإجراءات وطرح العديد من المبادرات لمساندة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال وتوفير الخدمات المالية وغير المالية، هذا وقد الزم البنوك في فبراير ٢٠٢١ بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة لتلك المشروعات لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ بدلا من ٢٠ ٪ من اجمالي محافظها الائتمانية، مع اشتراط ألا تقل النسبة الموجهة للمشروعات الصغيرة عن ١٠ ٪.

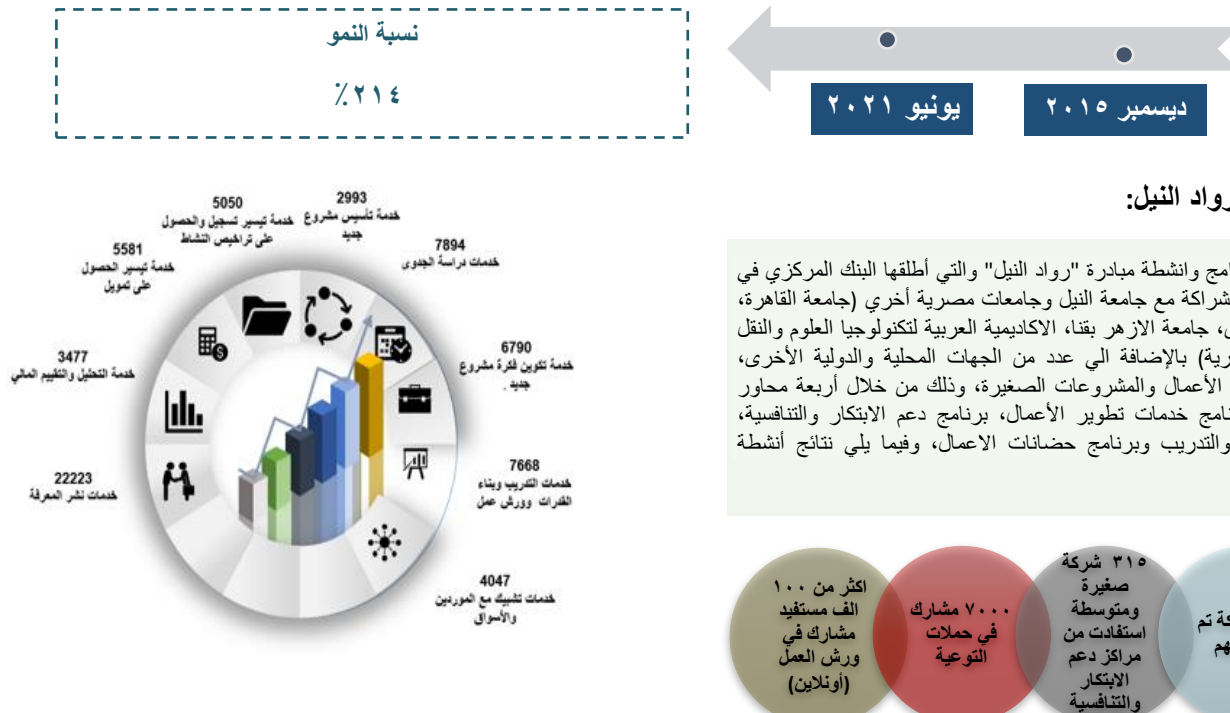
كما قام البنك المركزي بتيسير إجراءات منح التمويل بالسماح للبنوك بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة بحد أقصى حجم مبيعات أقل من ٢٠ مليون جنيه بدون الحصول على قوائم مالية مع إمكانية الاعتماد على نماذج التقييم الرقمي استنادا إلى سلوكيات العملاء وبياناتهم الاجتماعية ومعاملاتهم المالية وغير المالية. وفي إطار تشجيع البنوك على المشاركة في رؤوس أموال صناديق الاستثمار في الصناديق Fund of Funds والصناديق والشركات المستهدفة للاستثمار في رؤوس أموال الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلي الأخص الناشئة، تم إطلاق حزمة من المحفزات منها حساب مساهمات البنوك في تلك الصناديق ضمن نسبة ٢٥ ٪ المقررة في إطار بعض المحددات.

هذا مع استمرار سريان عدد من المبادرات والتي بدأت منذ عام ٢٠١٦ لتشجيع البنوك على ضخ تمويلات لهذه المشروعات بأسعار عائد محفزة ، مع استمرار العمل بالضمانة المصدرة من البنك المركزي في عام ٢٠١٨ بقيمة ٢ مليار جنيه لشركة ضمان مخاطر الائتمان لقيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دعم التمويل متناهي الصغر: من خلال إضافة التمويل الممنوح من البنوك مباشرة للأشخاص والشركات والمنشآت متناهية الصغر أو من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر إلى النسبة الإلزامية المطلوبة من البنوك والسابق الإشارة إليها. مما نتج عنه زيادة كبيرة في حجم محفظة التمويل متناهي الصغر للقطاع المصرفي وغير المصرفي، حيث وصلت الي نحو ٥٠ مليار لعدد ٤ مليون مستفيد في مارس ٢٠٢١ مقارنة بـ ٦.٤ مليار جنيه لعدد ٢ مليون مستفيد في ديسمبر ٢٠١٦ (وفقا لبيانات الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر وتعريف الهيئة العامة للرقابة المالية للتمويل متناهي الصغر) مع استمرار تمويل ومتابعة البنك المركزي لتنفيذ برنامج الاتحادي المصري للتمويل متناهي الصغر لبناء القدرات المؤسسية لجمعيات التمويل متناهي الصغر من الفئة (ج) لما تتمتع به هذه الجمعيات من الانتشار الجغرافي وتواجد بالمناطق النائية وذلك بغرض ترقيتها الي الفئة (ب) وجعلها أكثر جذبا للبنوك والمستثمرين.

تهيئة بيئة العمل
للمشروعات متناهية
الصغر والصغيرة
والمتوسطة

فيما يلي اثر الاجراءات والمبادرات على نسبة النمو في إجمالي حجم محافظ البنوك لتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:



منصة الدعم الفني "افهم بيزنيس": تم إطلاق المرحلة التجريبية من المنصة الرقمية والتي تقدم خدمات الدعم الفني بهدف تسريع وتسهيل الخطوات والإجراءات التي يقوم بها رواد الأعمال بدءا من مرحلة الفكرة إلى إنشاء المشروع، حيث تقوم بإتاحة المعرفة اللازمة والتشبيك مع الخبراء في مجالات: المحاسبة، والاستشارات القانونية، والموارد البشرية، والتسويق، وذلك بالتعاون بين مبادرة رواد النيل والمعهد المصرفي المصري والوكالة الألمانية للتتميم GIZ.

وقد قامت مراكز خدمات تطوير الأعمال بتوفير الخدمات غير المالية لرواد الأعمال والشركات الصغيرة بتقديم ٦٥ ألف خدمة لعدد ٢٧ ألف مستفيد في الفترة من يوليو ٢٠١٩ وحتى يونيو ٢٠٢١. وذلك من خلال ٢٤ مراكز في ١١ بنك بعدد ١٦ محافظة، فضلاً عن ٣ فروع داخل مراكز الشباب التابعة لوزارة الشباب والرياضة وفقا للشكل التالي:

مشروع دعم صغار المزارعين

٢٠

تحت رعاية البنك المركزي المصري، أطلق برنامج الأغذية العالمي بالشراكة مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر مشروعاً لزيادة انتاجية صغار المزارعين ورفع مستوى معيشتهم اقتصادياً واجتماعياً من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من الأراضي والمياه، وتمكين المرأة وتنقيفها مالياً في ٤٠ قرية بقرى الصعيد وذلك لتعزيز منظومة التنمية الشاملة من خلال دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك لن يقتصر الدعم فقط على أصحاب الحيازات الصغيرة، والذين تعتبر أغلبية المشاركين والمستفيدين منها من الرجال، حيث تم اتخاذ عدة خطوات لتعزيز دور المرأة اقتصادياً واجتماعياً من خلال تنظيم جلسات توعوية وتنقيفية لتيسير حصولهم على التمويل في مجالات التربية الحيوانية وأنشطة التصنيع الزراعي، بما يساعد على منحهم شعوراً بالاستقلالية مع تعزيز دورهم في اتخاذ القرارات بشأن نفقات الأسرة. وينوي البنك المركزي الاستفادة من التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الذي يقوم به برنامج الأغذية العالمي ليمهد الطريق لدمج المستفيدات في مشروع مجموعات الادخار الرقمية والذي يهدف إلى تشجيع الادخار وزيادة الوعي، باستخدام التكنولوجيا المالية من خلال التعامل على محفظة الهاتف المحمول.

المستفيدين:



١٠٠ ألف مواطن
٤٠ قرية في صعيد مصر (الأقصر،
أسوان، قنا، سوهاج، وأسيوط، المنيا)

يدعم برنامج الأغذية العالمي أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال نهج شامل يعمل بالتوازي على أربعة مسارات وهي: زيادة إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق توحيد الحيازات، تعزيز كفاءة استخدام المياه والأراضي عن طريق تبطين المساقى الزراعية، تنويع مصادر الدخل وزيادتها وبناء الملكية والقدرة المؤسسية لضمان الاستدامة.

يأتي هذا المشروع ضمن جهود البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي وتحقيق المستهدف من استراتيجية مصر ٢٠٣٠ في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالقطاع الزراعي.

المحور الثالث: التنوع في المنتجات والخدمات المالية

١. فعاليات الشمول المالي



في إطار نجاح تجربة اليوم العربي للشمول المالي عام ٢٠١٨، قام البنك المركزي بتخصيص ٤ فعاليات اعتباراً من عام ٢٠١٩ تزامناً مع الاحتفالات بمناسبة عالمية، حيث تم السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها والتسويق لمنتجاتها من خلال فتح حسابات بدون مصاريف وبدون حد أدنى، بالإضافة إلى تشجيع استخدام محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً. وفي ضوء الحرص على دمج الشباب في القطاع المصرفي، فقد تم السماح للبنوك بفتح حسابات للشباب ضمن الفئة العمرية ١٦ وحتى ٢١ عام بهدف جذب أكبر شريحة من تلك الفئة للاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية

نتائج الفاعليات خلال الفترة من مارس ٢٠٢٠ إلى يونيو ٢٠٢١

٤١٣ ألف
بطاقة

١٢٣٢ ألف
محفظة هاتف
محمول

٧٤٦ ألف
حساب



٤. دعم القطاع الزراعي

يولي البنك المركزي العناية الكاملة لهذا القطاع حيث أطلق العديد من المبادرات والتحفيزات لدعمه وتوفير التمويل اللازم له من خلال:

تخفيض الحد الأدنى لحجم الأعمال/الإيرادات السنوي للمشروعات العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والألبان والأعلاف والثروة السمكية والداجنة والحيوانية للاستفادة من مبادرة تمويل الشركات الصغيرة بسعر عائد ٥٪.

الموافقة على قيام البنك الزراعي المصري بضخ نحو ٣ مليار جنيه لتمويل عملائه من صغار المربين ضمن المشروع القومي لإحياء البتلو في إطار مبادرة البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى ضخ مبلغ ١٠ مليار جنيه من خلال البنك الأهلي والبنك الزراعي لتمويل العجلات العشار وتحت العشار وصغار المربين، مع الاستثناء من الحد الأدنى للمبيعات وكذلك الشكل القانوني للمقترض.

السماح للبنك الزراعي المصري بتمويل الجمعيات التعاونية العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والألبان والأعلاف والثروة الداجنة والحيوانية، وذلك في إطار مبادرة المشروعات الصغيرة بسعر عائد ٥٪ (بسيط متناقص).

إطلاق المبادرة القومية لتطوير الري والتحول للري الحديث والتي تم بموجبها تخصيص مبلغ ٥٥,٥ مليار جنيه – بضمان وزارة المالية – من خلال كلا من البنك الأهلي المصري، البنك الزراعي المصري فقط، وذلك في شكل قروض حسنة بدون فائدة لمدة تصل إلى ١٠ سنوات.

تقديم كافة أنواع الدعم المادي والفني لإعادة هيكلة البنك الزراعي المصري ليصبح قاطرة للتنمية الزراعية والريفية ومنها منحه قرض مساند من البنك المركزي بمبلغ ٢٠ مليار جنيه.

التنسيق مع البنك الزراعي المصري لتحويل ٦ مليون حيازة زراعية إلى بطاقة مصرفية مدفوعة مقدماً مزدوجة التطبيقات بالتوافق مع متطلبات إصدار بطاقات الدفع الوطنية "ميزة"، بالتعاون مع شركة بنوك مصر وشركة E-finance.

٢. مجموعات الادخار الرقمية

تهدف مجموعات الادخار الرقمية إلى تشجيع الادخار وزيادة الوعي باستخدام التكنولوجيا المالية في عمليات الادخار والإقراض بينهم، حيث يعتمد المشروع منهجية المجموعات على الاتفاق بين مجموعة من الأفراد (١٥-٢٥) سيدة على ادخار مبلغ من المال بصفة دورية يتم تحويله من خلال تطبيق الكتروني، إلى الحساب البنكي المشترك للمجموعة والذي يُفتح بناءً على اللائحة المنظمة لعمل المجموعة والموقع عليها من كل الأعضاء، ويدار هذا الحساب من خلال ثلاثة عضوات مفوضات من المجموعة للتعامل على الحساب، وحيث يتم استخدام تلك الأموال في الادخار والإقراض.



تم برعاية البنك المركزي توقيع بين بنك الإسكندرية ومؤسسة كير مصر لتنفيذ مشروع مجموعات ادخار وإقراض رقمية لعدد ٣٠٠٠ سيدة بنظام المحافظ الإلكترونية بمحافضة أسيوط.

كما تم توقيع عقد مع المجلس القومي للمرأة لتنفيذ المشروع الذي وافق مجلس إدارة البنك المركزي على تمويله، والذي يستهدف إدماج ١٠٠ ألف سيدة بالنظام المالي الرسمي في ٩ محافظات. وقد تم تعيين الجهاز الإداري وتدريبه واختيار قرى المشروع بالتنسيق مع المشروع القومي الرئاسي "حياة كريمة". كما قد تم الانتهاء من النسخة الأولى (٧١) من التطبيق الإلكتروني الخاص بتسجيل جميع عمليات مجموعات الادخار والإقراض بالإضافة إلى ربط عمليات الادخار والإقراض مع البنوك الوطنية المشاركة، بالإضافة إلى دعم التعرف على هوية العملاء بواسطة المسح الضوئي للبطاقات الشخصية والوجه. وجدير بالذكر أنه سيتم استخدام كارت ميزة الوطني للاتلاسمي في عمليات الادخار والإقراض.

٣. مبادرة حياة كريمة

التعاون مع وزارة التخطيط بشأن المشاركة في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة، والاتفاق على أوجه التعاون بمشاركة عدد من البنوك وذلك من خلال الاتي:

- ١- تحسين وتطوير البنية التحتية المالية في تلك القرى.
- ٢- التوعية والتثقيف المالي للمواطنين على أهمية الشمول المالي.
- ٣- توفير المنتجات والخدمات المصرفية.
- ٤- توفير التمويل اللازم من خلال القروض متناهية الصغر بما يساعد على إقامة مشاريع صغيرة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

الاستدامة

التمويل المستدام:

أصدر البنك المركزي المصري "المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام" والتي تهدف إلى البدء في التخطيط ووضع الإطار العام لتطبيق التمويل المستدام بالبنوك المصرية وبناء القدرات وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ تلك المبادئ، والتي تم اعتمادها لتتماشي وتعزيز أهداف المبادرات التي تم إصدارها سابقاً والتي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التمويل المستدام مثل مبادرة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مبادرات القطاع الصناعي والزراعي والسياحي والمقاولات، مبادرة التمويل العقاري، مبادرة إحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج ومبادرة محطات الغاز، بالإضافة إلى جميع الجهود المبذولة في مجال الشمول المالي.

"المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام" التي تم إصدارها مع نبذة مختصرة عن كل مبدأ:**المبدأ الأول: "بناء القدرات والمعرفة اللازمة"**

العمل على بناء وتطوير قدرات جميع موظفي البنك، ووضع خطط تدريبية تسهم في بناء وتعزيز معرفتهم بشأن مفاهيم وطرق تطبيق التمويل المستدام.

المبدأ الثاني: "تعزيز التمويل المستدام"

تطبيق مفهوم التمويل المستدام والعمل على دمج العناصر البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة في أنشطة البنك التمويلية، وكذلك وضع تصور لكيفية إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وأخذها بعين الاعتبار عند قياس مخاطر البنك.

المبدأ الثالث: "إشراك الأطراف المعنية"

تعزيز التعاون مع الوزارات والجهات الحكومية وجميع الأطراف المعنية على مستوى الدولة وخارجها.

المبدأ الرابع: "إدارة مخاطر تغير المناخ"

وضع أسس لتحديد وإدارة مخاطر تغير المناخ والعمل على الحد منها بالإضافة إلى تشجيع تمويل المشروعات التي تساهم في معالجة قضية تغير المناخ.

المبدأ الخامس: "تطبيق مبادئ الاستدامة على أنشطة وأعمال البنك الداخلية"

العمل على تفادي الآثار البيئية والاجتماعية السلبية الناجمة عن أنشطة البنك، وتعزيز الأثر البيئي والاجتماعي الإيجابي مع تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة.

المبدأ السادس: "إعداد التقارير"

البدء في إعداد تقارير دورية عن أنشطة البنك في مجال التمويل المستدام.

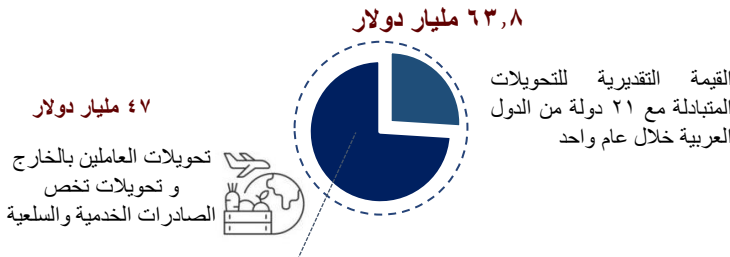
بالإضافة إلى ما سبق من مبادئ تم إصدارها، يستهدف البنك المركزي حث البنوك العاملة بالسوق المصري على خلق مزيد من الفرص بدلاً من التركيز فقط على التقليل من المخاطر وتعزيز الدور الأساسي للبنوك في تمويل المشروعات بما يكفل تحقيق المصلحة لكل الأطراف سواء المودعون أو المقترضون والاقتصاد ككل، وذلك دون الإضرار بالبيئة المحيطة وبشكل يراعي البعد الاجتماعي للشرائح الأقل دخلاً وكذلك تطبيق ممارسات الحوكمة.

كما تعد المجهودات المبذولة في الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام، فبدون الحصول على الخدمات المالية، يقوم الأفراد الذين يعيشون في المجتمعات الأكثر احتياجاً بالاعتماد على العمل غير الرسمي، الذي يمكنهم من توفير أمن وحقوق محددين للغاية، حيث يكفل الشمول المالي حصول جميع الأفراد على الخدمات المالية اللازمة لتحسين مستوى حياتهم، دون النظر إلى الجنس أو مستوى الدخل وهو من الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.



٢. تجهيز البنى التحتية لنظم الدفع الإقليمية

واستكمالاً لتعاون البنك المركزي المصري مع صندوق النقد العربي، تم العمل على إنشاء نظام "بنى" للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية بين البنوك التجارية والمركزية في أكثر من ٢٠ دولة عربية، ليكون بمثابة منصة عربية موحدة لتنفيذ المدفوعات العربية البينية بين الدول العربية، ويشارك البنك المركزي المصري في تنفيذ هذا المشروع لارتفاع العائد الاقتصادي منه، حيث يهدف إلى تنفيذ تحويلات العاملين المصريين من الخارج في وقت وتكلفة أقل، ويُعد ذلك عامل جذب لتضمين كافة تحويلات العاملين من الخارج تحت مظلة القنوات الرسمية.



البنوك المصرية الكبيرة التي تملك قاعدة عملاء أو عمليات تحويل كبيرة مع الدول العربية على منصة "بنى"

تم اشراك سبعة بنوك مصرية على المنصة ويتم من خلالها تنفيذ ٦٠٪ من حجم النشاط المصرفي المصري مع الدول العربية



ويدعم المشروع استخدام العملات العربية بشكل دولي، والإسهام في تعزيز وتنشيط التجارة العربية البينية ومن ثم تعزيز الاستقرار المالي، وجدير بالذكر أنه قد تم بالفعل إطلاق النظام تجريبياً في فبراير ٢٠٢٠، ويتم العمل على تضمين العملات العربية كعملات تسوية مقبولة داخل المنظومة، في ضوء موافقة محافظ البنك المركزي المصري - في مارس ٢٠٢٠ - على تضمين الجنيه المصري كعملة تسوية عربية مقبولة داخل منصة "بنى"، وقد أنهى البنك المركزي في نوفمبر ٢٠٢٠ كافة الإعدادات اللازمة لتفعيل إطلاق العمل بالجنيه المصري على بيئة العمل الفعلية لمنصة "بنى"، وأصبح - بانتهاء تلك الأعمال - من الممكن ان يتم تبادل أوامر دفع إقليمية بين الدول العربية بعملة الجنيه المصري من خلال نظام المقاصة العربية.

٣. مقاصة الشيكات متعددة العملات

تبني البنك المركزي إطلاق نظام مقاصة الشيكات متعددة العملات في يونيو ٢٠٢١، ليستكمل بذلك البنية الأساسية للسوق بالتنوع المطلوب بعمليتي الدولار واليورو كمرحلة أولى. وجاء ذلك في إطار الجهود التي يبذلها البنك المركزي المصري للهبوض بالبنية التحتية الأساسية لأنظمة الدفع وفقاً للمعايير العالمية من حيث التأمين والكفاءة والفاعلية والاعتمادية والتنوع في الأدوات بما يناسب احتياجات السوق بمختلف قطاعاته، حيث أن الشيك بالعملة الأجنبية هو أحد أدوات الدفع الهامة للمعاملات اليومية للتجار والأفراد والمؤسسات وتلبي احتياج قطاع هام من المجتمع، كما أنها تعكس صورة النظام المصرفي لدى الجهات المتعاملة بهذه الشيكات.

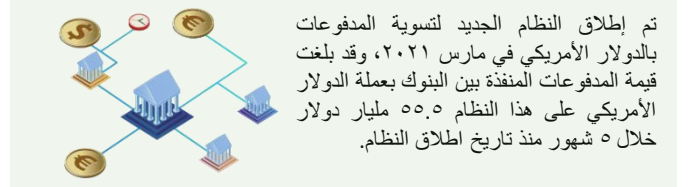
وفى إطار التحول الرقمي الشامل، بدء البنك المركزي التجهيز لإنشاء نظام مقاصة الشيكات بالصورة والشيكات الإلكترونية ليبدأ العمل في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢.



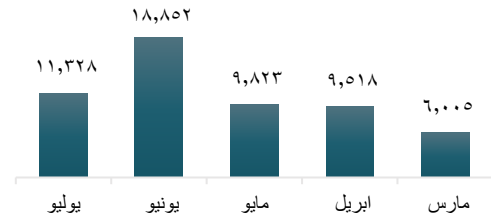
نظم وخدمات الدفع

١. إنشاء وتطوير نظام التسوية اللحظية

في إطار تطوير البنية التحتية للمعاملات المالية الرقمية وسوق المال، فقد تم الانتهاء من تطوير نظام التسوية اللحظية، وتم إطلاق نظام التسوية اللحظية متعدد العملات الذي يتيح تنفيذ وتسوية أوامر الدفع المتبادلة بين البنوك المصرية داخل جمهورية مصر العربية بالعملات الأجنبية بجانب عملة الجنيه المصري، بما يتوافق مع المعايير والتوصيات الدولية. هذا ويُعد "نظام التسوية اللحظية" الذي يديره البنك المركزي العماد الأساسي لنظام الدفع القومي، حيث يقوم بوظيفة "التسوية" لأوامر الدفع المتبادلة بين البنوك داخل القطاع المصرفي المصري.



قيمة التسويات الإجمالية على نظام التسوية اللحظية متعدد العملات بعملة الدولار الأمريكي (مارس ٢٠٢١ - يوليو ٢٠٢١) - (بالمليون دولار)



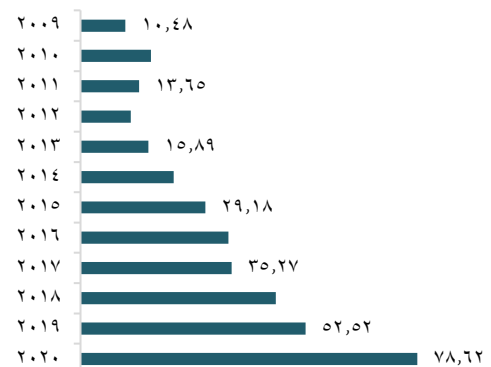
واستكمالاً للجهود المبذولة، فقد تم إطلاق خدمة التسوية اللحظية لتنفيذ وتسوية المدفوعات لعملة اليورو في يونيو ٢٠٢١، بالتزامن مع إطلاق تسويات معاملات غرفة المقاصة للشيكات بالعملة الأجنبية على نظام التسوية اللحظية متعدد العملات، الأمر الذي من شأنه تحقيق العديد من المميزات للقطاع المصرفي، ومن أهمها خفض تكلفة أوامر الدفع بالعملة الأجنبية المتبادلة بين البنوك المصرية وتقليل الزمن اللازم لتنفيذ وتسوية هذه النوعية من أوامر الدفع.

قيمة التسويات الإجمالية على نظام التسوية اللحظية متعدد العملات (بالمليون يورو)



وقد بلغت قيمة المدفوعات المنفذة بين البنوك بعملة الجنيه المصري على نظام التسوية اللحظية ٧٨.٦ تريليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو ٥٠٪ مقارنة بالعام السابق، والذي يعد مؤشر قوى على كفاءة دوران رأس المال وزيادة الفعالية الاقتصادية.

قيمة التسويات الإجمالية على نظام التسوية اللحظية ٢٠٠٩-٢٠٢٠ (بالمليار جنيه)





٤. شبكة المدفوعات اللحظية (IPN)

قام البنك المركزي بإضافة وتطوير نماذج العمل الآتية:

١. الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول

قام المركزي بإصدار قواعد الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول ل يتيح التقييم الائتماني لصاحب المحفظة الإلكترونية - بالتعاون مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني - I-Score عن طريق تحليل البيانات البديلة لصاحب المحفظة والمتاحة لدى شركات المرافق العامة وغيرها من الجهات التي تتعامل مع المواطنين.

وذلك لتمكين حصول المواطن على قرض بشكل إلكتروني بالكامل وبصورة لحظية على مدار الساعة عن طريق محفظته الإلكترونية خلال عام ٢٠٢٢.

عمليات التحويل P2P

٢. بين محافظ الهاتف المحمول وبين كافة الحسابات المصرفية

- تمكين العملاء من التحويل بين كافة أنواع الحسابات المصرفية الاعتيادية كالجاري والتوفير وبين كافة حسابات محافظ الهاتف المحمول لتوفير خدمة تحويل لحظية وأمنة وسهلة للمواطنين يمكن الاعتماد عليها دون الحاجة إلى الذهاب إلى أي مكان خاصة خلال جائحة كورونا.
- كما تم إلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول وأيضاً بين حسابات الهاتف المحمول والحسابات البنكية حتى نهاية ٢٠٢١.
- وقد ارتفع عدد وقيم عمليات التحويل السنوية بين محافظ الهاتف المحمول بنسبة ٢٥٩٪ و ٣٥٣٪، على التوالي، مقارنة بشهر يونيو ٢٠٢٠.

٣. الدفع من خلال رمز الاستجابة السريع QR Code أو خدمة طلب الدفع R2P

- تم العمل على زيادة نشر وتفعيل قبول المدفوعات من خلال رمز الاستجابة السريع ضمن مبادرة السداد الإلكتروني لزيادة نشر وتنشيط وسائل القبول الإلكتروني.
- تم نشر قرابة ٤٠٠ ألف رمز استجابة سريع خلال المبادرة، ويتم عمل عدة حملات توعوية لتثقيف المواطنين مالياً بكيفية استخدامة في مدفوعاتهم اليومية سواء من خلال الانترنت أو التطبيقات الإلكترونية أو لدى التجار في المحال التجارية.

٤. تغذية حساب المحفظة إلكترونياً AVL

- منح العميل القدرة على تغذية حساب محفظته من رصيد البطاقات المصرفية الصادرة من كافة البنوك المصرية دون الحاجة إلى الذهاب إلى أي من فروع البنك أو مكينات الصراف الآلي أو مقدمي الخدمة.

٥. صرف المعاشات على محفظة الهاتف المحمول

- حرص البنك المركزي على راحة المواطنين أصحاب المعاشات وتفاذي انتقال الفيرسات وخاصة بين هذه الفئة من كبار السن.
- توقيع بروتوكول تعاون بين البنك المركزي مع الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لإتاحة صرف المعاشات الى مستحقيها بصورة آمنة عبر محفظة الهاتف المحمول.

كما قام البنك المركزي المصري بتوجيه شركة بنوك مصر لتنفيذ مشروع إنشاء شبكة لحظية للمدفوعات (Instant Payment Network) وفقاً لأحدث المعايير العالمية في مجال نظم الدفع، وتم إطلاق القواعد المنظمة للشبكة في شهر أكتوبر لعام ٢٠٢١، ومن المتوقع بدء الحركات الفعلية خلال الربع الأخير لعام ٢٠٢١.

٥. قواعد نظم وخدمات الدفع المستحدثة:

قام البنك المركزي المصري مؤخراً بإصدار عدد من القواعد الخاصة بنظم وخدمات الدفع والتي تشمل:

إصدار الثالث للقواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول

أبريل
٢٠٢١

قواعد خدمتي الإقراض والادخار الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول.

أبريل
٢٠٢١

القواعد الخاصة بالتنشغيل البيئي لمقدمي الخدمات.

يوليو
٢٠٢١

القواعد الخاصة بخدمات شبكة المدفوعات اللحظية.

أكتوبر
٢٠٢١

٦. خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول



تعد هذه الخدمة من أهم أنظمة وخدمات الدفع المؤثرة بشكل كبير في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وللمزيد من التقدم نحو مجتمع مالي أكثر شمولاً وقل اعتماداً على النقد:

- فقد أصدر البنك المركزي الإصدار الثالث من "القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول" في إبريل ٢٠٢١.
- كما تم إصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمة الإقراض والادخار الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول

بالإضافة إلى الخدمات الحالية بمحفظة الهاتف المحمول مثل:

تحويل الأموال

السحب والإيداع النقدي

شحن رصيد الموبايل وسداد الفواتير

استقبال التحويلات من الخارج

إصدار بطاقة افتراضية VCN للشراء من خلال الانترنت

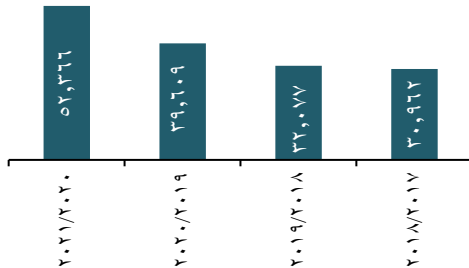
التبرع للمؤسسات الخيرية /دفع خدمات المرور/ حجز التذاكر وكثير من الخدمات المشابهة

٧. البطاقات المصرفية ونقاط البيع الإلكترونية :

اهتم البنك المركزي بتطوير البنية التحتية لنظم وخدمات الدفع، وذلك بتنفيذ وتطوير العديد من المشروعات، وكان من أهمها إطلاق منظومة الدفع الوطنية "ميزة" في أواخر ٢٠١٨، حيث وصل عدد البطاقات المصدرة من خلال منظومة الدفع الوطنية إلى أكثر من ٢٠ مليون بطاقة "Meeza Card" ومن المستهدف الوصول إلى أكثر من ٢٥ مليون بطاقة خلال عام ٢٠٢٢.

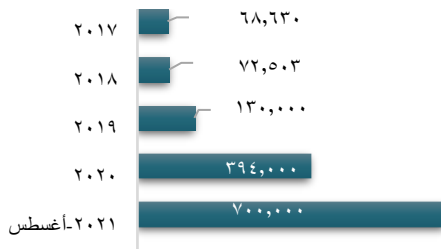


تطور أعداد بطاقات الدفع الإلكترونية (بالمليون)



وقد ارتفعت أعداد بطاقات الدفع الإلكترونية حتي نهاية شهر أغسطس لعام ٢٠٢١ إلى ما يقرب من ٥٢ مليون بطاقة.

تطور أعداد نقاط البيع الإلكترونية (بالألف)

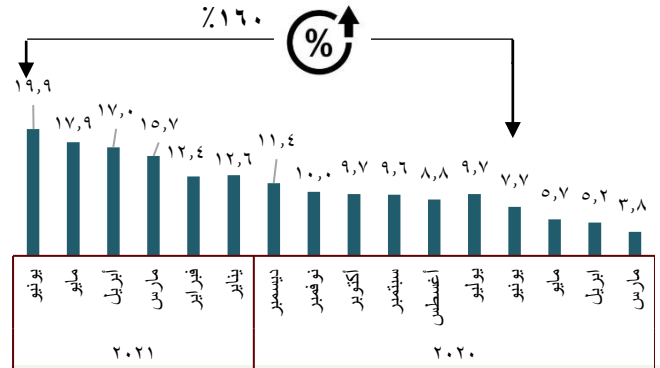


كما سجلت أعداد نقاط البيع الإلكترونية حتي نهاية شهر أغسطس لعام ٢٠٢١ ما يقرب من ٧٠٠ ألف نقطة بيع الكترونية، بزيادة تقدر بحوالي ٨٠٪ عن العام السابق، ونحو ٤٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٩.

محافظ الهاتف المحمول **Mobile Wallets** هي من أهم أنظمة وخدمات الدفع لشبكة ميزة "Meeza Digital"، والمؤثرة بشكل كبير في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتعد نسب الزيادة سواء في عدد المحافظ أو عدد وقيمة العمليات الشهرية من أهم مؤشرات نجاح الخدمة واعتماد عدد كبير من المواطنين عليها في ظل جائحة كورونا، وهو ما يؤدي للمزيد من التقدم نحو مجتمع مالي أكثر شمولاً وقل اعتماداً على النقد.

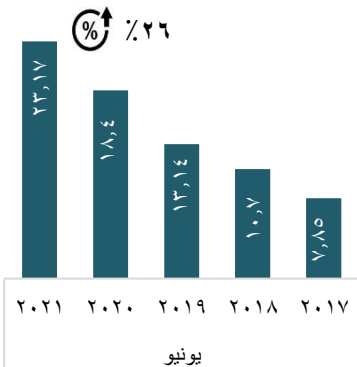


قيمة المعاملات الشهرية (بالمليار جنيه)



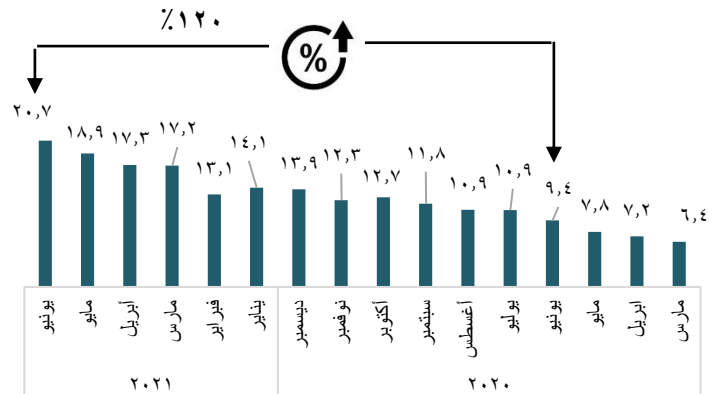
بلغت قيمة المعاملات الشهرية للمحافظ نحو ٢٠ مليار جنيه مصرية في يونيو ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١٦٠٪ عن نهاية يونيو ٢٠٢٠.

عدد حسابات المحافظ الإلكترونية (بالمليون)



وأثمرت الجهود عن وصول عدد حسابات الهاتف المحمول بالخدمة إلى نحو ٢٣.١٧ مليون حساب محفظة هاتف محمول في نهاية يونيو ٢٠٢١، بمعدل نمو سنوي قدره ٢٦٪ مقارنة بشهر يونيو ٢٠٢٠.

عدد المعاملات الشهرية (بالمليون)



وبلغ عدد المعاملات الشهرية للمحافظ نحو ٢٠.٧ مليون معاملة في شهر يونيو ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١٢٠٪ عن نهاية يونيو ٢٠٢٠.

مبادرات البنك المركزي الخاصة بنظم وخدمات الدفع

ماكينة الصراف الآلي

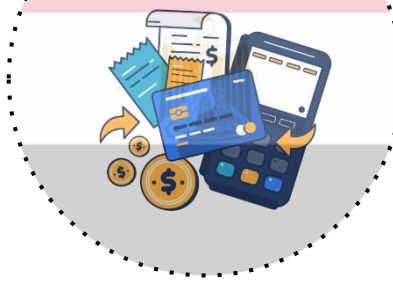
تم إطلاق مبادرة لنشر عدد ٦٥٠٠ ماكينة صراف آلي جديدة في انحاء الجمهورية وينسب أعلى في المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات المصرفية- والتي يتحمل علي أثرها القطاع المصرفي ما يقرب من ٢,٦ مليار جنيه - وذلك لتسهيل عمليات السحب النقدي وتخفيف الأعباء الملقاة على أفرع البنوك العاملة دخل الجمهورية.

وقد تم نشر أكثر من ٢٩٠٠ ماكينة صراف آلي داخل الجمهورية ضمن المبادرة حتى أغسطس لعام ٢٠٢١. ومن المتوقع ان يرتفع عدد ماكينات الصراف الآلي الي ما يقرب من ٢١٠٠٠ ماكينة صراف آلي في شتي انحاء الجمهورية، بزيادة ٤٦٪ عن الاعداد الحالية وذلك خلال النصف الأول من العام القادم.

كما تم إلغاء جميع الرسوم والعمولات من مارس ٢٠٢٠ وحتى نهاية ٢٠٢١ على عمليات السحب النقدي من خلال ماكينات الصراف الآلي.

مبادرة السداد الالكتروني

وذلك للتوسع في نشر وتنشيط قنوات القبول الإلكتروني بنشر ٣٠٠ ألف نقطة بيع إلكترونية جديدة و ٢٠٠ ألف رمز استجابة، حيث تقدر التكلفة الخاصة بتلك المبادرة ما يقرب من مليار جنيه مصري تقريباً، بالإضافة الي وضع حافز تنشيط لتلك النقاط في حالة تحقيق معدلات تحصيل الكترونية مرتفعة وذلك للمساهمة في التحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد وتعظيم دور السداد الإلكتروني، وقد قامت البنوك بنشر حوالي ٣٠٤,٦٦٥ ماكينة وما يقرب من ٤٠٠ ألف رمز استجابة سريع حتى نهاية المبادرة.

مبادرات البنك المركزي
الخاصة بنظم وخدمات الدفع

إصدار بطاقات منظومة الدفع الوطنية "ميزة"

بطاقات الفلاح، قام البنك المركزي بالتعاون مع وزارة الزراعة في إصدار بطاقة الفلاح، حيث يهدف المشروع الى إصدار عدد ٣ مليون بطاقة من خلال البنك الزراعي المصري، وقد تم إصدار عدد ١,٥٠٠,٠٠٠ بطاقة وجارى استكمال اصدار باقي البطاقات.

بطاقات تكافل وكرامة، قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع وزارة التضامن وبنك ناصر في اصدار بطاقات تكافل وكرامة حيث تم إصدار عدد ١,٨٠٠,٠٠٠ بطاقة وجارى استكمال اصدار باقي البطاقات.

بطاقات ذوي الهمم، قام البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التضامن وبنك ناصر في اصدار بطاقات لذوي الهمم تتبع منظومة الدفع الوطنية "ميزة"، حيث تم إصدار عدد ٢,٣٠٠,٠٠٠ بطاقة وجارى استكمال اصدار باقي البطاقات.

المحافظ الالكترونية

- إصدار المحافظ الإلكترونية مجاناً بداية من مارس ٢٠٢٠ وحتى نهاية ٢٠٢١.
- إلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول وبين أي حساب هاتف محمول وأي حساب مصرفي بداية من مارس ٢٠٢٠ وحتى نهاية ٢٠٢١.

ميكنة المتحصلات الحكومية

تم إطلاق منظومة التحصيل الحكومية الالكترونية على مستوى الجمهورية من خلال قنوات التحصيل الالكترونية لوزارة المالية وذلك من خلال منظومة الدفع الوطنية "ميزة".

بلغ عدد نقاط البيع الالكترونية مدعومة برموز الاستجابة السريعة لدى الجهات الحكومية ٢٠,٠٠٠ نقطة بيع الكترونية.

كما بلغت قيمة تحصيل الخدمات الحكومية منذ إطلاق المنظومة في شهر مايو لعام ٢٠١٩ نحو ٤٣,٣ مليار جنيه.

مبادرة التوسع في التجارة الالكترونية

كما تم إطلاق مبادرة التوسع في التجارة الالكترونية عبر الانترنت، والتي تهدف الي ادراج ٢,٠٠٠ شركة جديدة داخل جمهورية مصر العربية، وقد تم إطلاق المبادرة بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٢١، حيث يتم إلغاء كافة رسوم تفعيل خدمات التحصيل الإلكتروني عبر الإنترنت، وقد وصلت أعداد الشركات من ٢٩٠٠ شركة قبل المبادرة الي ٥٠٠٠ شركة حتى نهاية شهر أغسطس بنسبة زيادة تقدر بـ ٧٢٪.

البطاقات اللائقسية

إصدار البطاقات المدفوعة مقدماً للمواطنين مجاناً بداية من مارس ٢٠٢٠ وحتى نهاية ٢٠٢١ ، على أن تكون تلك البطاقات لائقسية "Contactless" حال بدء البنك في إصدار هذا النوع من البطاقات.

إحلال وتجديد بطاقات المعاشات

تم إطلاق مشروع إحلال وتجديد بطاقات المعاشات ببطاقات الدفع الوطنية ومحافظ الهاتف المحمول "ميزة"، حيث تم تحويل عدد ٤ مليون بطاقة وجارى استكمال تحويل باقي البطاقات.



وفي ضوء الأهمية المتزايدة لنظم الدفع، أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ الخاص بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسة وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية بتحقيق أهداف واختصاصات المجلس ومنها خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، مما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الاقتصادية الرسمية وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، هذا وقد تم على مدار الأعوام القليلة الماضية بذل مجهودات كبيرة على جميع الأصعدة سواء على مستوى الإطار القانوني والتشريعي أو على مستوى تطوير البنية التحتية، لتحقيق التحول الرقمي ومن أهمها الآتي.



التأمين على المعاملات الإلكترونية ضد المخاطر السيبرانية:

في إطار تنفيذ القرارات والتكليفات الصادرة عن المجلس القومي للمدفوعات بخصوص "التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد المخاطر السيبرانية"، فقد قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية وعدد من البنوك وشركات التأمين بالتالي:

إعداد نموذج لوثيقة للتأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد المخاطر السيبرانية والتي تُلبى احتياجات القطاع المصرفي، وقد قامت ٨ شركات تأمين باستخدام هذا النموذج لإعداد وثائق تأمينية للتأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد المخاطر السيبرانية، كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بمراجعة واعتماد هذه الوثائق التأمينية كي يتم استخدامها من قبل البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد المخاطر السيبرانية.

كما قام البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع اتحاد بنوك مصر بعقد ندوتين تفاعليتين عن بُعد، حول "التأمين على المعاملات المالية ضد المخاطر السيبرانية" في ٢٠٢١، وذلك للتعريف بالتغطية التأمينية التي تكتسب فيها شركات التأمين لمواجهة المخاطر السيبرانية، بما يسهم في تلبية احتياجات البنوك والمؤسسات المالية لهذا النوع من التغطيات.

المجلس القومي للمدفوعات

بعض المشروعات المستقبلية

الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول

خدمة الإقراض الرقمي من أهم الخدمات التي تسهم في تطبيق الشمول المالي حيث ستسمح خدمة الإقراض الرقمي للمواطنين بالاقتراض بشكل لحظي وإلكتروني فور طلب العميل للقرض من خلال محفظة الهاتف المحمول الخاصة به، وجاري العمل على أن يتم تفعيل الخدمة في ٢٠٢٢ وقد تم بالفعل إصدار القواعد الخاصة بالخدمة في إبريل ٢٠٢١ وسيتم الإقراض الفوري بناءً على نموذج تصنيف انتمائي إلكتروني اعتماداً على التحليل السلوكي للعملاء Behavioral Scoring بالتعاون مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score، وهي من أهم الخدمات التي ستساهم بشكل كبير في مبادرات الشمول المالي والتحول الرقمي والوصول إلى الفئات غير المدرجة في القطاع المصرفي.

وضع القواعد الخاصة بإنشاء البنوك الرقمية في جمهورية مصر العربية

تعتبر البنوك الرقمية من أهم الأدوات لتقديم خدمات مصرفية بصورة إلكترونية للعملاء والذي له بالغ الأثر في تحقيق الشمول المالي، فكانت الحاجة إلى ضرورة وضع الإطار الرقابي والتشريعي لاستحداث نوع جديد من البنوك يقوم بتقديم الخدمات بصورة إلكترونية وجذب شريحة جديدة من العملاء، حيث يعمل البنك المركزي المصري حالياً على وضع الإطار الرقابي لترخيص البنوك الرقمية ومن المتوقع الإنتهاء منه خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢١.

توصيات الدراسة الخاصة بالعملات الافتراضية المشفرة مع الجهات المختصة بالتنفيذ:

قام البنك المركزي المصري بإعداد دراسة خاصة بالعملات الافتراضية المشفرة متضمنة عدد من التوصيات للحد من مخاطر العملات الافتراضية المشفرة، وتم عرض توصيات الدراسة على المجلس القومي للمدفوعات، حيث قام المجلس بتكليف الجهات المختصة بتنفيذ هذه التوصيات، وفي إطار تنفيذ هذه التوصيات، قام البنك المركزي بالتالي:

التنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بنشر عدد من البيانات التحذيرية - كان آخرها في مارس ٢٠٢١ - للتوعية بمخاطر العملات الافتراضية المشفرة والتحذير من إصدار العملات المشفرة أو الإتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها.

التعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإعداد قائمة سلبية "Negative List" بأشهر المواقع المستخدمة في عمليات تداول وتعيين العملات الافتراضية المشفرة، وتم توزيع هذه القائمة على الوزارات والجهات المعنية.

التنسيق مع الجهات ذات الصلة لاتخاذ ما يلزم لمنع استيراد أجهزة التعدين، وإغلاق المداخل "Ports" الخاصة بمجموعات التعدين على شبكات الانترنت، وتحذير المواطنين من مخاطر الاشتراك في عمليات الاكتتاب الأولى في العملات "Initial Coin Offering (ICOs)" التي تهدف لجمع أموال من المواطنين بغرض توظيفها في مشروعات مختلفة دون توافر رقابة من أية جهة.

